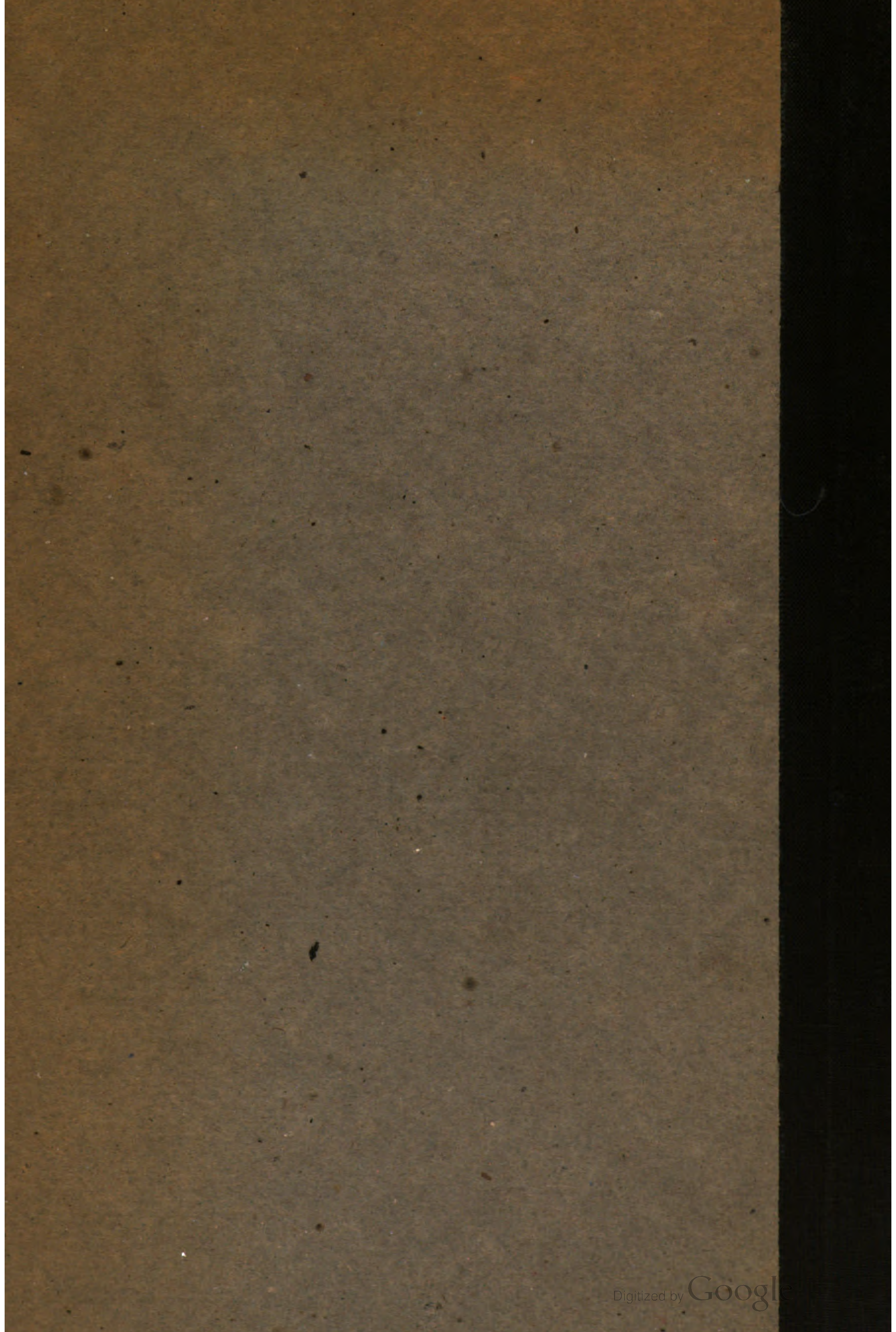




al-Lārī, ʿAbd al-Ghafūr

# حاشية عبد الغفور على الجامى

هذه حاشية مقبولة مرغوبة للمولى عبد الغفور اللارى * صبت
على مرقده سجال رحمة ربه البارى * على شرح الكافية للمولى
عبد الرحمن الجامى * قدس الله تعالى سره السامى

معارف نظارت جليله سنك ٦٢٢ نومرولى رخصتنامه سيله

درسعادت

( مطبعهٔ عثمانيه )

١٣٠٩




( قوله الحمد ) مصدر المعلوم واللام للجنس او الاستغراق ٩ اى كل حمد من الازل الى الابد من اىّ حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه يلايمه الاستيعاب كما يلايمه الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر بمعنى* سپاس وستايش * ( قوله لوليه ) ٧ اى للحرىّ بجاس الحمد لايخفى مافى ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال وادعاء التعين وان الوهم لمايذهب الى ان الجدير بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد صريحا بما اشعر بالعلية وغرابة الاسلوب التى تجلب الطباع اليه لكون الحديد لذيذا ( قوله والصلاة والسلام ) اى الرحمة وافاضة الخير نازلة من علوّ جناب الحق سبحانه على نبيه ( قوله على نبيه ) من النبوّة بمعنى الرفعة وهو فى الشرع عبارة عن انسان بعثه الله على عباده للتبليغ ويظهر مما ذكرنا فى الفقرة السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلى الله تعالى عليه وسلم على ان فيه حسن الموافقة ( قوله وعلى آله ) اى اهل بيته ( قوله واصحابه ) جمع صاحب كطاهر واطهار او جمع صحب بسكون الحاء كنهر وانهار او صحب ( بكسر )

٩ هذا تفسير للحمد على تقدير كون اللام فيه للاستغراق دون الجنس وتصريح بان المدعى هو الاستغراق الحقيقى دون العرفى ـ منه ـ الاظهر أنه تفسير للحاصل بالمصدر المعلوم والاكتفاء بهذا التفسير بناء على كونه اصلا ـ منه ـ

٧ كون الضمير راجعا الى جنس الحمد ليس مبنيا على كون اللام فيه للجنس لان معنى الجنس يستفاد من نفس لفظ الحمد بدون اللام لكونه موضوعا له فلاينافى كونه للاستغراق والداعى على هذا الحمل هو أنه لوكان الضمير راجعا الى كل واحد من افراده يمكن ان يتوهم انه يجوز أن يكون غيره حريا ببعض افراده وذلك لا يلايم مقام الحمد بخلاف ما اذا كان راجعا الى الجنس فتدبر ـ منه ـ قوله وان الوهم عطف تفسير للتعيين ولما بمعنى لم

t.-p. after 4 p. P0

متن الكافيه

ومعها حاشيه عبدالغفور .

## فهرست حاشية عبدالغفور

## فهرست حاشية عبدالغفور






بكسر الحاء كنمر وانمار مخفف صاحب بناء على ماقيل من ان فاعلا لايجمع على افعال (قوله المتأدبين بآدابه) الادب * نكاه داشتن حد هر چيز * اى الذين ثبت فيما بينهم التأدب بآدابه والانصباغ بصبغه لفنائهم فى ذاته صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله فهذه) اى ماسيتلى عليك (قوله فوائد) جمع فائدة من الفيد يعنى * آنچه كرفته وداده شود از دانش ومال * (قوله لحل مشكلات الكافية) المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمى الحق الخفى مشكلا لانه يشتبه الباطل والتاء فى الكافية للمبالغة او النقل او التأنيث باعتبار أن الكتاب رسالة (قوله للعلامة) تاؤه للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع انه الجدير بذلك لتوهم التأنيث (قوله فى المشارق والمغارب) كناية عن جميع الارض كما فى قوله تعالى ﴿ برب المشارق والمغارب ﴾ وتوجه الجمع ان للشمس من اول السرطان الى اول الجدى فى كل يوم مطلعا وهى مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطالعها كذلك وكذا حال المغارب وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما فى قوله سبحانه ﴿ رب المشرقين ورب المغربين ﴾ والتثنية بناء على ارادة مشرقى الذهاب والعود المتناولين للكل وكذا حال المغربين (قوله الشيخ) * خواجه * (قوله تغمده الله بغفرانه) قال فى الحاشية التغمد الستر انتهى يعنى ستر الله ماكان منه بغفرانه اللائق بجنابه او الناشى من محض فضله من غير سابقة العمل ٦ ويجوز أن يجعل كناية عن الاحاطة اى احاط الله بغفرانه وجعله شاملا له قال فى التاج التغمد * كناه پوشيدن * فلابد من التجريد اذا لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ماذكرناه كما فى قوله تعالى ﴿ اسرى بعبده ليلا ﴾ (قوله واسكنه بحبوحة جنانه) بكسر الجيم قال قدس سره فى الحاشية بحبوحة الدار وسطها وهى من كل شئ وسطه وخياره انتهى يعنى ٤ جعل الله خيار جنانه سكنى له (قوله نظمتها) النظم * در رشته كشيدن جواهر * استعير لتأليف بسائط كلامه المترتبة المعانى المتناسقة الدلالات على مايقتضيه سلامة الطبع وفى هذه الاستعارة اشارة الى ان بسائط كلامه كالدرر فى الصفاء والتلألؤ وانما قال ذلك ترغيبا للطلبة (قوله فى سلك التقرير) السلك * رشته * والتقرير * قرار دادن * والاضافة من باب اضافة المشبه به الى المشبه (قوله وسمط التحرير) السمط بكسر

٦ فعلى الاول يكون الاضافة فى غفرانه للمبالغة وعلى الثانى لزيادة الاختصاص سعد

٤ اشارة الى ان ليس المراد باسكانه فى الجنان جعله ساكنا غير متحرك سعد

السين * رشتهٔ مرواريدياشبه وجز آن * والتحرير * نقش خط وغير آن بر كرفتن * والمراد الكتابة والاضافة كاضافة السلك (قوله للولد العزيز) العزيز * ارجمند وگرامى وكمياب * (قوله ضياء الدين) كضياء البيت وسراجه كأنه ضياء يهتدى به الى الدين (قوله عن موجبات التلهف والتأسف) التلهف * دريغ خوردن واندوهگين شدن * التأسف * دريغ ودرد خوردن * (قوله لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية) اى لانه فى التسبب والبعث لهذا التأليف ٣ كالعلة الغائية التى تكون باعثة فتكون نسبة الفوائد اليه من قبيل النسبة الى الباعث المحرك (قوله وماتوفيقى الا بالله) التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب (قوله وهو حسبى) الحسب * بسنده بودن وخرده سند كردن * (قوله ونعم الوكيل) الوكيل * آنكه بوى كارى كذارند * والجملة عطف على جملة هو حسبى والمخصوص محذوف او عطف على حسبى لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم (قوله هضما لنفسه بتخييل ان كتابه الى آخره) اى ترك ذلك الجعل كسرا لنفسه وذلك الكسر بتخييل ان كتابه من حيث صنعه لا من حيث اشتماله على المسائل ليس فى مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذلك الترك مخالفتهم فانهم انما يستحسنون جعله جزأ فيما يعتنون بشانه وماهو فى مرتبة كتبهم لكن بقى توهم ترك الامتثال بالحديث الدائر على الالسن وهو * ان كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم * اى اقطع لا يتم فدفعه بقوله ولا يلزم الى آخره وحاصله ان المأمور به التلفظ سواء كان معه الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثانى (قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام) ٢ وبدأ بتقسيمهما ايضا لانه من تتمة تعريفهما او لتحصيل الاقسام المبحوث عنها (قوله لانه يبحث فى هذا الكتاب عن احوالهما) اى عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء اثبتت لانفسهما او لاقسامهما من حيث انها اقسامهما وفيه اشارة ٩ الى انهما موضوع النحو ردا على من قال موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا الى الآخر تكلف (قوله فتى لم يعرفا) اى لم يتصورا لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة

(اليهما)

٣ فيه اشارة الى علاقة تشبيه الولد بالعلة الغائية واشعار بان مقصوده قدس سره من هذا التشبيه افادة أن الباعث فى هذا التأليف هو الولد منه
العلة الغائية عبارة عن سبب حامل للفاعل على الفعل فالعلة الغائية انتفاع الولد بهذا الكتاب لا ذات الولد منه

٢ اشارة الى قولين احدهما ان موضوعه الكلمة والثانى ان الموضوع هو الكلام منه

٩ انما قال اشارة لان البحث من احوال شئ فى علم لا يقتضى كونه موضوعا اذ لو كان للموضوع مفهوم مساوله كان البحث عن احوال الموضوع بحثا عن احوال ذلك المفهوم المساوى مع انه ليس بموضوع منه

اليهما من حيث انها منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصورهما عرفا لتحصيل ماهو الواجب * ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شئ على تصوره * اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المعلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم * ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام التعريف يشير الى مايعلمه المخاطب * قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذن التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة ( **قوله** وقدم الكلمة لكون افرادها جزأ من افراد الكلام الى آخره ) اى سواء نظر الى افرادها او الى مفهومهما وجد جهة التقدم فى جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجى اذا قدم فى الكتابة توافقت فى التقدم الوجودات الاربعة اعنى الكتبى واللفظى والذهنى والخارجى وان المتقدم بحسب الوجود الذهنى اذا قدم فى الكتابة توافقت فى التقدم الوجودات ماعدا الخارجى ( **قوله** قيل هى والكلام مشتقان من الكلم ) الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا فى احد المدلولات الثلاثة واشتراكا فى جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب او اشتراكا فى اكثر الحروف الاصلية مع تقارب مابقى فى المخرج كنعق ونهق وقد اشار الى بعد هذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التأثير المناسب لان يشبه بالجرح تأثير يصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان المناسب ان يقال ان تأثير انفسهما بقرع الاسماع ونقش الصور فى الاذهان ومايترتب عليهما من الافعال والانفعالات على اى وجه كانت من مستتبعات القوة التى هى مدلول الكاف واللام والميم فان تقاليبها كلها لا تخلو عن قوة وشدة والكلمة والكلام والكلم متساوية الاقدام فى ان تأثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف ( **قوله** هو الجرح ) الجرح بفتح الجيم * خسته كردن * ( **قوله** وقد عبر بعض الشعراء ) يعنى ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة ( **قوله** جراحات السنان ) جمع جراحة بكسر الجيم بمعنى * خستكى * السنان سر نيزه وعصا و نيزه هر چيزى * ( **قوله** جنس ) واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا فيما فوق الاثنين ( **قوله** دليل

---

قوله توافقت الخ لان التصور يتبع التلفظ والتلفظ يتبع الكتابة فتقدم الكتابة يستلزم التقدم فى الوجودين اللفظى والذهنى والتقدم فى الوجود الخارجى متحقق فتوافقت الكل فى التقدم (سيالكوتى)

قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب ﴾ فانه لوكان جمعا لوجب التأنيث وبدليل انه ليس من اوزان الجمع ﴿ قوله وقيل جمع ﴾ واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب ﴿ قوله والكلم الطيب ﴾ فان الصاعد الى محل العرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث فجاز أن يعبر عنها ببعض الكلم فتأويله كتأويل الرحمة بالاحسان فى قوله تعالى ﴿ ان رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ ﴿ قوله واللام فيها للجنس ﴾ هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضى تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعى للمعنى اللغوى اولما يطلق عليه هذا اللفظ كما فى صورة لام العهد الخارجى ولا بيان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هى فاللام للجنس والطبيعة ﴿ قوله والتاء للوحدة ﴾ ولقائل ان يمنع ذلك فى المعنى العرفى خصوصا عند من عدل فى تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد فى مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس التاء نصا فى الوحدة حتى يمتنع التجريد بدليل كلتين وتمرتين ﴿ قوله ولا منافاة بينهما ﴾ هذا جواب على تقدير التنزل وتسليم مامنعناه ﴿ قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة ﴾ طبيعية كانت اوصناعية اوغير ذلك وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التى هى مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التى هى فى الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا تكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر ﴿ قوله والواحد بالجنسية ﴾ يعنى ان بين الجنس والواحد تصادقا فيجوز أن يجعل الجنس اصلا والواحد وصفا له وان ينعكس ﴿ قوله اللفظ فى اللغة الرمى ﴾ ورمى الشىء من الفم والتكلم ﴿ قوله ثم نقل فى عرف النحاة ﴾ المفهوم من كلام الشيخ الرضى ان اللفظ ٦ فى الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة فى الملفوظ به وهو المراد هنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال يلزم على هذا التقدير ٤

٦ فى كون اللفظ اخص من الملفوظ بمعنى الرمى مسامحة لان المرمى فى الحقيقة هو الهواء دون اللفظ لانه عرض ولا يتصور فيه الرمى المقتضى للانتقال
منه

٤ وفيه انه لما كان المراد باللفظ اعم من اللفظ الحقيقى والحكمى كان ذلك معنى مجازيا فيلزم تعدد النقل فتأمل
منه

(خروج)

خروج المنوى عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ لفظ حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبنى على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة او حكما (قوله ابتداء) فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسر اللام وليس فيه مؤونة تعدد النقل (قوله او بعد جعله بمعنى الملفوظ) فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز أن يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمى من الفم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة (قوله الى ماتلفظ به) التلفظ * كفتن * والباء للتعدية وليس فيه دور لان التلفظ منشعبة اللفظ اللغوى الذى هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحى * اعلم انهم اختلفوا فى ان الحركة الاعرابية كلمة اولا فمن ذهب الى الثانى اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى التلفظ وفيه بحث اذ ظاهر قوله او حكما يدخلها (قوله الانسان) انما قيدبه تقريبا لتصوير اللفظ من الفم (قوله او حكما) اى تلفظا حكميا وذلك فيما يشارك الملفوظ به فى الاحوال (قوله مهملا كان او موضوعا) قال قدس سره انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما فى عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المستعمل والمهمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتهى قوله قبل ان يستعمل اى قبل ان يطلق فيراد منه المعنى فالمستعمل فى عباراتهم بمعنى يصح استعماله او من قبيل تسمية العام باسم الخاص (قوله او مركبا) قيل انما صح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه فى الاصل مصدر (قوله واللفظ الحقيقى) اى الملفوظ به الحقيقى (قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت) الذى هو اعم من الحرف ولادرى انه من اىّ مقولة هو ٥ قال المصنف فى شرح الايضاح ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذى هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل (قوله ولم يوضع له لفظ) خاص به فكما لايكون مذكرا بنفسه لايكون مذكرا بعبارة خاصة

٥ قوله ولادرى من اىّ مقولة هو الظاهر أن مراد الشارح بهذا القول ان المستكن ليس بموجود اصلا بل اعتبارى محض اعتبروه صونا لقولهم بانه لابد لكل فعل او شبهه من فاعل فان الاستتار هو الاختفاء تحت شئ او جوفه والاصوات اعراض غير قارة لايتصور لها تحت ولاجوف وانما خصهما بالذكر لعدم احتمال غيرهما كما صرح به البركوى فى الامتحان فلا تكترث بما فى هذا المقام ولا بتبجح الفاضل العصام اه (مصححه) ذ

دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عارية ( قوله واجروا عليه احكام اللفظ ) عطف على قوله ليس والمراد باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتأكيده والابدال عنه وكونه ذاحال الى غير ذلك ( قوله والمحذوف لفظ حقيقة ) اذ على تقدير وجوده فى الخارج يتلفظ به الانسان ( قوله وكلمات الله داخلة فيه ) اى فى اللفظ بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه اولان من شانها ان يتلفظ بها الانسان اولانها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالشخص للمتكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ماذكر عليها لانا نقول هذا تدقيق فلسفى غير ملتفت عند الادباء فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ثبت ان لكلمات الله سبحانه قياما به ٥ وهو يخالف ما عليه المحققون ونقض بما فى عامه من الكلمات او بما يظهر ٢ فى غير الانسان ( قوله والنصب ) جمع نصيبة ٣ وهى ما نصب لتعيين مسافة او طريق ( قوله غير داخلة فى اللفظ ) الذى هو اول اجزاء التعريف ولما لم يدخل فيه لم يحتج فى تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز أن يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا ( قوله لانه لم يقصد الوحدة ) اما الان مثل عبدالله علما داخل فى الكلمة عنده خارج عنها عند من قال لفظة واما لما سيأتى ( قوله لعدم الاشتقاق ) مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة بثلثة شروط الاشتقاق ومافى حكمه والاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدأ وعدم تساوى التذكير والتأنيث كجريح وقد انتفت هنا الثلثة باسرها ( قوله الوضع ) فى اللغة جعل الشئ فى حيز فكأن الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيزا للفظ ( قوله تخصيص شئ ) ملحوظ بخصوصه او بعمومه كهيئة المفردات والمركبات بشئ سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل

٥ قوله اذا ثبت الخ كما ذهب اليه الحنابلة من ان كلامه تعالى هو هذه الالفاظ المتلوة بهذا الترتيب والقراءة حادثة والمقروء قديم والكرامية من جواز قيام الحوادث بذاته تعالى ( سيالكوتى )

٢ كما ظهر من الشجرة المباركة فى الوادى الايمن منه

٣ قوله جمع نصيبة على فعيلة كصحف وصحيفة ( سيالكوتى )

( فى الموضوع )

فى الموضوع الحرف لان الحرف الاول لم يقصد جعله بل قصد المعنى به
يتوهم انه مجعول له * ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه
وضع المرادف لعدم انحصار معناه فى واحد من المترادفين لوجوده
فى كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك
لعدم انحصاره فى شئ من المعنيين لوجوده فى كليهما والحال ان الجزء
السلبى الذى يفيده التخصيص لايوجد فى كل وضع * قلنا يمكن ان يجاب
عنه بتجريد التخصيص عن الجزء السلبى وبان التخصيص ٥ بحسب
الجعل لابحسب الحكم ولما كانت الاوضاع فى المشترك والالفاظ المترادفة
مترتبة ٢ لم يتحقق فى الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجعول الواحد
والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافى ٣ لاحقيقى وبان معنى كل
من المترادفين من حيث انه من آثار جعل ذلك المترادف لايوجد فى المترادف
الآخر وان المشترك بحسب كل جعل لايوجد الا فى معنى واحد ومما ذكرنا
يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وماضع له خاصا (قوله
بحيث) اى حال كون ذلك الشئ المخصص ملابسا لتلك الحيثية التى هى
مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب
(قوله متى اطلق) وسمع (او احس) بغير السمع وفيه تنبيه على
قسمى الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والا فيكفى ان يقال
متى احس * ان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص
الى الشرط * قلنا لايبعد أن يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة
اذ العبارة ظاهرة فى ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة ومن المعلوم
ان لابد فى الدلالة من العلم بالعلاقة فكأنه قال متى اطلق او احس وعلم
ذلك التخصيص (قوله فهم منه) ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم
قصد والتفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل (قوله يخرج عنه
الحرف) وكذلك وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على النسبة كالحرف
وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحروف كمتى وما كان وضعه عاما
وماوضع له خاصا كاسماء الاشارة ٤ والجواب عنها كالجواب عن الحرف
(قوله واجيب) ولايجاب بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم

٥ والتخصيص بحسب الجعل اعم من ان يكون فى وقت من الاوقات او فى جميع الاوقات فبمجرد أن يكون وضع المشترك بازاء كل واحد من المعانى فى وقت من الاوقات يصدق التعريف عليه وكذا الحال فى المفردات فعلى التقديرين يندفع الاشكال سعد

٢ كون الاوضاع فى الالفاظ المشتركة والمترادفة مترتبة غير لازمة سعد

٣ اى بالنسبة الى بعض الالفاظ وبالنسبة الى بعض المعانى (سيالكوتى)

٤ لعدم انفهام المشار اليه منها الا بعد ضم الاشارة (سيالكوتى)

المعنى بوجه لو حظ حالة وضعه ولاشبهة فى تحققه قبل انضمام الضميمة لان قوله متى اطلق الى آخره اشارة الى غاية الجعل وهذا الفهم ليس غاية له ٥ ( قوله ولا يبعد ان يقال ) يعنى انه لاحاجة الى التقييد فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال فى المقاصد والاستعمال فيها لايكون بدون الضميمة ( قوله المعنى مايقصد بشئ ) ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا سواء كان بحسب الوضع اولا فدخل فيه المعنى المطابقى والتضمنى والالتزامى وغيرها كما اذا سعلت واردت به حضورك وقال بعضهم المعنى مايصح ان يقصد بشئ ( قوله اسم مكان ) من مصدر المعلوم او المجهول ( قوله اومصدر ميمى ) للمعلوم او المجهول ( قوله بمعنى المفعول ) يجوز أن لايعتبر نقله اليه فيرتفع معونة النقل ( قوله او مخفف معنى ) تخفيفا غير قياسى والذى جرأه على هذا الاحتمال مع بعده افضا ٦ الميل الى جانب المعنى ٧ واستعمال المشدد بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعنيه واحد ( قوله فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده عنه ) حتى يكون المراد تخصيص شئ بدون الشرطية ايضا لانها قيد مقيس الى الشئ المتروك فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يعود معنى الوضع لان تخصيص شئ بمعنى اى بما يقصد بذلك الشئ هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لايتصور لاشتماله عليه لالانه لاحاجة اليه كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة وشيوع امر التجريد فى امثاله وفيه كشف الاحتراز بكل من جزئى الوضع على ان ذكر اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا له صوغ فلافائدة فى ذكره الا ليتعلق به قوله لمعنى ( قوله والالفاظ الدالة بالطبع ) وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل ولك ان تحمل الطبع فى مقابلة الوضع ( قوله وبقيت حروف الهجاء ) اى حروف تعدد باساميها كالف با تا وهى حروف المبانى المقابلة لحروف المعانى ( قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ ) فيه اغماض عن عموم تفسير المعنى ( قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا ) اى فى مقام نقض

٥ لان المقصود فهم المعانى الجزئية اه ( سيالكوتى )

٦ للزوم التخفيف الغير القياسى اه ( سيالكوتى )

٧ لصحته من غير اعتبار النقل والتجوز ( سيالكوتى )

تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة ( قوله الى الفاظ مخصوصة ) اى مشخصة من حيث انها مشخصة سواء كانت فى انفسها مفردة او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه على تلك الحيثية ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقض الثانى فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال او مركب ( قوله فليس هناك ) اى فى مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة المفردة او المركبة ( قوله مالايدل جزء لفظه ) من حيث انه جزء لفظه فمعنى حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انسانى مفرد لانه ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمى وجزؤه بهذا الاعتبار لايدل على جزء ذلك المعنى ( قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع ) الى آخره وذلك لانك اذا عبرت عن شئ بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا اما فى صيغة فعل او غيرها فهم منه فى عرف اللغة ان ذلك الشئ موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لابسببه وانما قال يوهم مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد ههنا ( قوله كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا ) وهو مجاز بطريق المشارفة فكذا فى المفرد ( قوله ومعناه حينئذ مالايدل جزؤه ) من حيث انه جزؤه لايدل على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضى ان الافراد صفة اللفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور أن الافراد فى عرف النحاة صفة اللفظ بالذات وبالعرض للمعنى ( قوله وكانت النكتة فيه التنبيه ) وكأنه النكتة ايضا فى تقديم الوضع على الافراد وكأنه لاحسن لاعتبار الاعراب الابعد اعتبار الدلالة او مايستلزمها وهو الوضع ( قوله حيث اتى به بصيغة الماضى ) فاستعير صيغة السبق الزمانى للسبق الرتبى ( قوله فعلى انه حال من المستكن فى وضع ) ان قلت لو كان حالا منه لكان بجنبه كما فى ضربت قائما زيدا قلنا لانسلم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهى التأخير عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك اذا لم تكن قرينة دالة على تعيين ذى الحال وقد تحققت هنا لان الافراد صفة للفظ بالذات او اذا تغير المعنى على تقدير جعله حالا عما يليه ولا خفاء

فى ان افراد المعنى يؤول الى افراد اللفظ ( قوله اومن المعنى ) تبع الشارحين فى تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط كما سيذكره لايقال لوكان حالا منه لقدم عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فاما تقديمها عليه مطلقا فممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام المصنف فى الايضاح ( قوله فانه مفعول ) للفعل واللام واسطة فى كونه مفعولا ومعمولا له فاتحد عامل الحال وصاحبها ( قوله لاخراج المركبات ) فالمركبات الفاظ ٩ موضوعة بالوضع النوعى ٤ كما اشرنا اليه ( قوله فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل ) ومثل رجل ايضا فان لام التعريف والتنوين من حروف المعانى اتفاقا واما تاء التأنيث المتحركة والفاء وياء النسبة وعلامتا التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فذهب الشيخ الرضى وجماعة الى انها ايضا من حروف المعانى وذهب جماعة الى انها من حروف المبانى وجعلوا مجموع الصيغة دالا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سين استفعل والمطاوعة الى نون انفعل ( قوله ويعرب باعراب واحد ) كأن المراد بالاعراب معنى يشمل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل انه لم يعتبر لكل من الجزئين حاله اللائق فان الحرف الآخر فى قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق للاعراب هو قائم فجعل المجموع ككلمة واحدة فاعرب باعرابها ولايخفى ان هذا ظاهر فى قائمة وبصرى وحبلى وحمراء دون الرجلِ ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب فى الاول ليس الا الجزء الثانى وفى الثانى الجزء الاول وكذا فى الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تأمل ( قوله مع انه معرب باعرابين ) ان قلت ماتوجيه الاعرابين لكلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضى ولاتعدد للمقتضى فى كلمة واحدة فى اطلاق واحد قلنا قد تعتبر فى الاعلام الاحوال التى يقتضيها الوضع السابق ٥ وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان وقال صاحب اللباب ان اعراب آخره محكى كما فى تأبط شرا ولما كان الآخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه فى الجزء الفارغ

٩ قوله موضوعة بالوضع النوعى بيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية فهو الوضع الشخصى ويحتاج فى معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف منه وضع الالفاظ مفردة ومركبة فهو الوضع النوعى وتلك الالفاظ قياسية يحتاج فى معرفتها الى علم التصريف والنحو ( سيالكوتى )

٤ قوله كما اشرنا اليه فى تعريف الوضع ( كذا )

٥ على الوضع العلمى اه ( سيالكوتى )

كما اظهر اعراب مابعد غير فى الاستثناء فى الغير فليس لعبدالله علما
الاعراب واحد (قوله لايخفى) الى آخره * اعلم ان الغرض من علم النحو
معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى
جانب المعنى لايلايم ذلك الغرض ولايخفى ان ذلك الاهمال لايجرى فى كل
مايعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة
الواحدة (قوله فانه لايقال له لفظة واحدة) هكذا قالوه وفيه انه ان
اريد باللفظ ادنى مايطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل
فى التعريف الانزر من الكلمات وان اريد مطلق نوع وحدة لم يخرج
منه مثل عبدالله علما وان اريد خصوص وحدة فلا يدل اللفظة عليه
* ان قلت اللفظة للمرة والمفهوم منها ماتكلم به دفعة * قلنا لاشبهة
فى جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم
الا ان يقال المراد بالمرة ماتكلم به مرة وليس فيه مايصح ان يتكلم به
مرتين فخرج عنه عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بهما
مرتين (قوله وبقى مثل قائمة وبصرى) الى قوله داخلا اى مسامحة
ومجازا (قوله لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر)
وهى ثلثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت
بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية ان كانت
بغير ذلك (قوله كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار) وانما قيد به
اذلو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالته اولم يدل كما قاله السيد
قدس سره فان وجود اللافظ يعلم حينئذ بالمشاهدة لامن اللفظ (قوله اى
منقسمة الى هذه الاقسام) السر فى تثليث القسمة تباين احوال الاقسام
واختلافها مادة وصورة للكلام (قوله منحصرة) يفهم من السكوت
فى معرض بيان الاقسام ويتعلق به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلى
وتوجيهه انه فى قوة تقسيمين كل منهما دائر بين النفى والاثبات كما يرشدك
الدليل وان ابيت عن انه عقلى فظاهر انه قطعى اذ ليس لتلك الاقسام
مفهومات محصلة سوى ما اخرجه التقسيمات (قوله اما من صفتها) قيل
التقدير هكذا لان حالها اودلالتها اولانها اما ذات دلالة ولايخفى ان

تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال والدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثانى حرف والاول اسم وفعل ويستدعى عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثانى لان حال الكلمة لاتحصر فى الدلالة وعدمها ودلالتها لايصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التى دعت الى التقدير انما نشأت من الثانى فالاليق التأويل فيه لافى الاول واما تقدير الذات فيخالف مااقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان يدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير فى هذا المقام مبنى على ماحكموا به من ان الفعل مع ان فى تأويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله احتيج الى ماذكر لكن النظر الى المعنى يغنى عنه اذ ليس فى معنى المصدر حقيقة ولايخلو من خدشة (قوله من غير حاجة الى انضمام كلة اخرى) اومركب اليها (قوله الثانى الحرف) استيناف لانه لما قال اما كذا اوكذا كأن سائلا قال ما الاول وما الثانى فقال الثانى الحرف والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستينافية ولك ان تعطف اولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال فى قوله الثانى الاسم والاول الفعل (قوله لان الحرف فى اللغة الطرف) يقال حرف الوادى طرفه (قوله اى جانب مقابل للاسم والفعل) ٣ لم يقل اى فى جانب من الكلام لانه قد يقع جزأ له نحو زيد لاحجر (قوله ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها) لما اعتبر المقارنة فى الفهم عن كلة خرج عن حد الفعل مايقترن باحد الازمنة بحسب التحقق كضرب مصدرا ومايكون بينه وبين الزمان ترتب فى الفهم كضارب امس ومايكون مقارنا فى الفهم لكن لايكون فهمهما عن كلة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان (قوله مأخوذ من السمو) اى سمى اسما حال كونه مأخوذا منه واصله سمو بحركات السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين الى مابعدها ليصح الوقف عليه ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن (قوله لاستعلائه على اخويه) ولانه يرفع المسمى (قوله وقيل من الوسم) ويدفعه اشتقاق سمى وجمعه على اسماء فانه لوكان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوساما وارتكاب القلب بعيد (قوله لتضمنه الفعل اللغوى

(فيكون)

٣ قوله لم يقل الخ مع انه انسب لنقله من حرف الشئ بمعنى طرفه اه (سيالكوتى)

فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ( **قوله** وقد علم ) الواو للاعتراض لتنبيه من لايجديه الاشارة اوللعطف على انحصرت لانها اوللعطف على العلم بالانحصار الذى افاده الدليل اى علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اى بوجهه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال ( **قوله** بذلك ) الباء للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن وكمال انكشافه واختار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاق التعظيم لجودته ( **قوله** حد كل واحد منها ) اضافة الحد الى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل ايضا الى واحد بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره فى بحث الاضافة من انه لايلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن فى قوله منها للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله واحد ( **قوله** وليس المراد بالحد ههنا ) اى فى هذا الفن فان الحد عند الادباء هو المعرف الجامع المانع او فى هذا المقام لان المركب من مابه الاشتراك ومابه الامتياز لايستلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم ( **قوله** ولله در المصنف ) الدرّ فى اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال فى الذم لادرّ درّه اى لا كثر خيره وفى المدح لله درّه وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره لايقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدرّ اللبن والمعنى تعجبوا من لبن امرئ بت به كاملا فى العلم اوالقدر الى غير ذلك من الصفات الكمالية ( **قوله** الكلام ) لم يعطف على السابق لانه فصل آخر من الكلام ( **قوله** فى اللغة ما يتكلم به ) ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه فى الاصل لما يعطى ( **قوله** لفظ تضمن ) تضمن الكل لجزئه ( **قوله** اى يكون كل واحد منهما فى ضمنه ) فان التثنية اختصار العطف فكأنه قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التأويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان يؤول بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة ولايخفى ان هذا

القول مبنى على جعل الهيئة جزأ للكلام ويلزم حينئذ ان لايكون الكلام لفظا حقيقيا بل مسامحة ولو لم يجعل جزأ له كما فى الشرح احتيج الى التأويل (قوله فلايلزم اتحادهما) فيما يتركب الكلام من كلمتين فقط (قوله اى تضمنا حاصلا بسبب الاسناد) ويجوز ان يكون الباء للالصاق اى تضمنا ملصقا بالاسناد (قوله والاسناد نسبة احدى الكلمتين) اوضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين (قوله حقيقة او حكما) الكلمة الحكمية مايصح وقوع مفرد موقعه لايقال يخرج عنه الاسناد الذى فى الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء على زعم المصنف وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم وقال لايتأتى ذلك الا فى اسمين او فى فعل واسم ولو جعل الرابط بين الشرط والجزاء كما حققه السيد يخرج عنه قطعا اذ لايصح التعبير عن طرفى الشرطية بمفردين والدليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتنى ضربتك وان لم يوجد منك ضرب المخاطب (قوله بحيث يفيد المخاطب) اى من شأنه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اى لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطئته ونسبته الى القصور فى باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل ايضا اسناد الجملة التى علم مضمونها المخاطب (قوله خرجت المهملات) الصرفة اما المركب من كلمتين ومهمل فلايخرج (قوله سواء كانت خبرية) اى محكية بما عن الواقع (قوله اوانشائية) اى غير محكية بها عن الواقع (قوله فى حكم الكلمة المفردة) لان النسبة فى تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد (قوله اعنى قائم الاب) اوذا (قوله فانه فى حكم هذا اللفظ) فلايصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لايحتاج الى هذا التأويل لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل هى تحضر بانفسها لابدوال فى ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت دلالتها فليست بالوضع لثبوتها فى الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لايقدم عليه من له مسكة فى مباحث الالفاظ * ان قلت اذا لم يكن

الالفاظ موضوعة لانفسها لم تكن اسماء فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها * قلنا ان الالفاظ لما صارت فى تأويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه وان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انهما لايوجدان فى غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم يكن كذلك لجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين به والالفاظ كلها متساوية الاقدام فى ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل ( قوله اعلم ان كلام المصنف ظاهر فى ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام ) لايخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام فى هذا التركيب ( قوله اخبارا اواوصافا ) اوجملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتأكيد اوشرطا فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما على التحقيق فليس شئ من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع ( قوله بخلاف الكلام ) فانه لايصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة لما هو المقصود بذاته ( قوله ذلك اى الكلام ) اشار بذلك الى الكلام لاالى تعريفه اوالى التضمن اوالى الاسناد كما قيل ٣ لان الكلام مسوق للكلام ٤ ولبعده ٧ ولان قوله ولايتأتى اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهى اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب العقلى من الاثنين يرتقى الى ستة ( قوله الافى ضمن اسمين ) حقيقة او حكما وذلك من قبيل تحقق العام فى ضمن الخاص فلايلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق الجزئية التقديم ( قوله اوفى ضمن اسم ) الى آخره انما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما فى بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل ( قوله بتقدير ادعو ) المنقول الى الانشاء قبل التقديم او بعده ( قوله اى كلمة ) والادخل فى التعريف المركب والدوال الاربع والقرينة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة ( قوله كائن فى نفسه ) جعله صفة لمعنى سواء رجع ضميره الى ما اوالى معنى ولم يجعله ظرف لغو لدل

٣ قوله لان الكلام مسوق للكلام اى فالاشارة الى المقصود بالسوق اولى ( سيالكوتى )

٤ قوله ولبعده اى لبعد الكلام فى الذكر من الامور الثلثة فالاشارة بذلك الموضوع للبعيد اليه اولى ( سيالكوتى )

٧ قوله ولان قوله ولا يتأتى الخ يعنى رعاية الاسلوب السابق فى الكلمة تقتضى ان يكون ذلك اشارة الى الكلام ليكون هذا تقسيما بعد التعريف كالسابق ( سيالكوتى )

اوحالا عن ضميره حتى يكون معناه على الاول مادل بنفسه اوفى حدذاته
وعلى الثانى مادل حال كونه معتبرا فى حد ذاته لان فى جعل فى بمعنى الباء
خلاف المذهب المختار ومجازا غير مشهور فى التعريف وان الدلالة
الوضعية غير ثابتة للفظ فى حد ذاته بل هى ثابتة له بالقياس الى الوضع
مع ان صحة تلك المعانى مبنية على قصور فى دلالة الحرف ولاقصور
الا فى معناه لاحتياجه تصورا او التفاتا الى الغير وذلك الاحتياج قبل
الوضع السابق على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولايلزم
من ذلك قصور فى الدلالة فان كثيرا من المعانى الاسمية يتوقف على
تصور الغير وكثيرا منها يحتاج فى تفهيمها الى ضميمة كتقدم المرجع
فى ضمير الغائب والخطاب والتكلم فى ضميرى المخاطب والمتكلم والاشارة
فى اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظا
كان اوغيره لايستلزم قصورا فى الدلالة كما لايستلزم ذلك القصور توقفه
على القائل والفاعل (قوله مادل على معنى) باعتباره (فى نفسه) اى ملحوظ
فى حد ذاته لافى ضمن غيره كما فى مقابله (قوله كقولك الدار فى نفسها)
اى الدار الملحوظة لافى ضمن غيره اوملحوظة فى حد ذاتها اوينسب اليها
هذا الحكم فى حد ذاتها ۳ لاباعتبار امر خارج عنها من كونها فى وسط
البلد اوقريبة من بيت فلان ٤ اعترض عليه الشيخ الرضى بان قولهم
فى حد الحرف على معنى فى غيره نقيض قولهم على معنى فى نفسه ولايقال
فى مقابلة قولك قيمة الدار فى نفسها كذا قيمة الدار فى غيرها كذا بل يقال
لافى نفسها ويمكن ان يجاب عنه بانه ليس مقصوده ان مؤدى فى فى الموضعين
واحد بل لايتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا فى نفسه وملحوظا فى غيره
معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بفى مع كونه
منشأ لحكمها وكذا حكمها بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج
تارة وعدم اعتباره اخرى وان امتازا (قوله كما ان فى الخارج موجودا)
اى كما ان الموجود الخارجى قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لايكون
كذلك الموجود فى الذهن قد يكون تابعا لامر فى الملاحظة وقد لايكون
وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة فى

۳ قوله لاباعتبار امر خارج عنها متعلق بالوجوه الثلثة (سيالكوتى)

٤ قوله اعترض عليه الشيخ الرضى الخ حاصل الاعتراض انه لايصح ان يكون فى نفسه فى التعريف من قبيل قولهم الدار فى نفسها لانه فى مقابلة فى غيره ولا يقال الدار كذا بل يقال الدار لافى نفسها اومع غيرها حكمها كذا (سيالكوتى)

وهو أنه لما شابه المعنى الحرفى التابع لامر العرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة فى كما ينسب العرض الى محله بلفظة فى والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن فى نفسه بمعنى انه لم يكن فى غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره ( قوله وآلة لملاحظة غيره ) بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق ( قوله فلا يصلح لشئ منهما ) اذ الصالح لهما لايكون الا ماهو ملتفت بالذات بديهة ( قوله ملحوظا فى ذاته ) تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية ( قوله من غير حاجة الى ذكره ) لان المتعلق الاجمالى الذى لايتصور الابتداء بدونه وهو شئ مامفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف مالو كان ملتفتا بالذات ٣ فانه لابد حينئذ من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه ( قوله فلاحاجة فى الدلالة عليه ) ٧ من دله على كذا ( قوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم ) الى آخره يعنى ان ليس مرادهم بكون المعنى فى نفس الكلمة انه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت وحدها الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكأن قالب الكلمة كظرف اذا نقل انتقل بما فيه فلذا قيل ان المعنى فى نفس الكلمة ومايقال من ان للحرف معنى كائنا فى غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده الى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى فكأن قالب الحرف كظرف خال فلايقال معناه فيه بل يقال انه فى غيره اذ به يظهر ( قوله من حيث هو حالة بين السير والبصرة ) لامن حيث هو هو وهو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة ( قوله وجعله آلة لتعريف حالهما ) اى لتعريف نفسه لامن حيث هو هو بل من حيث انه حال للطرفين ومن منسوباتهما ( قوله كان معنى غير مستقل بالمفهومية ) اى معنى ملتفتا بالتبع ( قوله ولايمكن ان يتعقل الابذكر متعلقه ) اى لايمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لايتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لايمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات ولعموم وضع من فان ماكان وضعه عاما لايفيد الخصوص بدون ضمية وهى متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع فى ضمير

٣ قوله فانه لابد حينئذ من ذكر متعلقه لا لفهم معنى الابتداء بل لفهم ذلك المتعلق ( سيالكوتى )

٧ قوله من دله على كذا اى من دل المتعدى وقوله لتدل من دل اللازم فلايلزم تعليل الشئ بنفسه ( سيالكوتى )

الغائب والتكلم فى ضمير المتكلم والاشارة فى اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق فى الحرف بمنزلة تلك الضمائم (قوله ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته) لانها لاتستعمل الافى الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لاحقيقة له ممالاضرورة فيه ثم الظاهر أن تلك جزئيات اضافية لاحقيقية كما قيل لانها حصص لمفهوم الابتداء لوحظت تبعا واثبات الافراد له مما لاشاهد عليه والظاهر ايضا انه يجوز أن يلاحظ قصدا لكن لايبقى حينئذ معنى حرفيا قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء بل الابتداء من لوازمه وانه فى نفسه يأبى عن الالتفات اليه قصدا (قوله واذا عرفت هذا علمت) وعلمت ايضا ان كينونة المعنى فى غيره ٣ من المعانى او فى كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية (قوله ظاهرة فى المعنى الاخير) اى كون المعنى ملحوظا فى نفسه وذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى ماهو المشهور وحملها على ماهو ملاك امتياز الحرف عن اخويه (قوله وارجاع الضمير الى المعنى) اى لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما فى عبارة هذا الكتاب لعدم مسوقيتها الى آخره (قوله لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية) لايقال لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف او الاخبار بها مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل يقتضى صحة الحكم عليه او به اذا اخذ فى حد ذاته ولايقدح فى استقلاله امتناع الحكم عليه او به لما يعرضه سواء كان ذلك العارض جزأ لمدلول مايدل عليه كمتى او خارجا عنه كالظروف المذكورة فان معنى الظرفية داخل فى الاول خارج عن الثانى (قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها) الى آخره يعنى ان العادة جرت بان تستعمل تلك الالفاظ فى مفهوماتها الكلية وان تستفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف فانه لايجوز ان يكون مستعملا فى مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضمه مع الضميمة والا لصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة وفيه تأمل (قوله باعتبار معناه التضمنى) يعنى انه اراد بالمعنى مايشمل المعنى التضمنى فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقى لم يدخل فيه لان المعنى المطابقى للفعل باعتبار اشتماله

٣ قوله من المعانى بيان للغير على تقدير ارجاع الضمير فى غيره الى المعنى قوله او فى كلمة اخرى بيان له على تقدير ارجاع الضمير الى ما (سيالكوتى)

على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن (**قوله** باحد الازمنة الثلثة) يعنى زمانا انت فيه وزمانا قبله وزمانا بعده وشهرة امرها كفت مؤونة التفسير (**قوله** فهو صفة بعد صفة للمعنى) او حال عنه وهو بعيد (**قوله** والمراد بعدم الاقتران) اى المراد بعدم اقتران المعنى المستقل ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع (**قوله** الاول) اى الوضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لان معناها العلمى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فى الفهم عنهما بحسب الوضع الاول و ذلك وضع الفعل و دخل فيه ايضا اسماء الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الثانى غير مقترنة باحد الازمنة فى الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافى او جار ومجرور كما سيظهر وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهى منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة فى الوضع الاول * وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعانى الانشائية غير مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل فى تلك الافعال ليس الا مايقارنه صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن * ولك ان تقول المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لانهما بحسب الوضع العلمى غير مقترنين باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعانى الفعلية وحينئذ يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع السابق بناء على التغليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على ان لاوضع لها بازاء المعانى الانشائية ولما كان القول بان لاوضع لاسماء الافعال فى المعانى الفعلية ولا للافعال المنسلخة فى المعانى الانشائية بعيدا غير مرضى للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق ولهذا لم يجب ايضا عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعنى المصادر التى لوحظت معها الافعال ولا بانها موضوعة

للافعال الاصطلاحية لالمعانيها قال الشيخ الرضى العربى القح اى الخالص ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت (قوله فدخل فيه اسماء الافعال) الذى حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال مخالفتها للافعال صيغة وقبولا لما لايقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا و بعضها جارا ومجرورا (قوله نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا) نحو رويد زيد وهو مصغر ارواد مصدر ارود اى رفق تصغير ترخيم اى ارفق رفقا ولوكان صغيرا قليلا (قوله اوغير صريح) اى لم يثبت استعماله مصدرا لكنه يشبه ان يكون مصدرا فى الاصل لانه قام دليل على كونها منقولة الى معانى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا ولالحاقها باخواتها من نحو رويد زيد (قوله على وزن قوقاة) فاصل هيهات هيهية كقوقية قال قدس سره فى الحاشية الدجاجة تقوقى اى تصيح قوقاة وقيقاء على وزن فعلل وفعللة وفعلالا (قوله نحو امامك زيدا) اى تقدم (وعليك زيدا) اى الزم (قوله فانه على تقدير اشتراكه) وهو الراجح على ماقيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازاً او بالعكس (قوله ومن خواصه) خبر قدم للاهتمام به اوللقصر او مبتدأ كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى ﴿ومن الناس من يقول آمنا﴾ ولايبعد أن يقال يفهم حينئذ أن المذكور اقل من المتروك (قوله منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها) التى تجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين (قوله و بمن التبعيضية) بقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس اومن الانسان * لايقال يفهم منه انه لولم يأت بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه لايصح لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة * لانا نقول لانسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبته العشرة اذ لافرق بينه و بين جمع القلة فى جانب القلة ولئن سلم فكثير اما يقوم كل منها مقام الآخر فذلك مجاز غير عزيز (قوله وخاصة الشئ مايختص به ولا يوجد فى غيره) تفسير لما يتضمنه يختص من جزئه السلبى وانما لم يقل مايوجد فى الشئ

(ولا)

ولايوجد فى غيره اشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوى والعرفى باخذه
فيه ولم يتحاش عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض
ماعداها وهو الجنس والعرض العام ولك ان تخصص لفظة مابالخارج
المحمول بشهادة المثال ولايخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى
العرفى كماهو ظاهر الامر واطباق الشراح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان
عد المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة وهى ذكر المبدأ
وارادة المشتق ( قوله دخول اللام ) اى اللام باعتبار دخولها وانما قال
ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب
الاتصاف ولااتصاف للاسم بها ولابقرينها ( قوله اى لام التعريف )
احتراز عن لام الامر ولام الابتداء فكأن اللام فيها بدل من المضاف
اليه اوللعهد الخارجى والذهنى والتفسير بيان للواقع لابيان لمااستعمل
اللفظ فيه ( قوله لكان شاملاللميم ) فى لغة حمير وهى قبيلة من طى
وشاملا ايضا لحرف النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم
عقلا فان القابل للنداء ليس الابعض الاسماء ( قوله فى مثل قوله عليه
الصلاة والسلام ) فى جواب حميرى قال امن امبر امصيام فى امسفر
( قوله لعدم شهرته ) ولاختصاصه ببعض اللغات ولجواز أن تقول
ان الميم ليست للتعريف بل هى بدل من لام التعريف ( قوله وفى اختياره )
اى فى ضمن اختياره اللام على حرف التعريف اوفى اختياره اللام على
الالف واللام اوالالف هذه الاشارة ( قوله وهى اللام وحدها ) لان
نقيض التعريف التنكير ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه
فيتوافق النقيضان فى الدال ويتوافق دليلاهما ( قوله زيدت عليها
همزة الوصل ) مفتوحة مع انها مكسورة فى سائر المواضع لان الخفة
فيها مطلوبة لكثرة استعمالها ( قوله الى انهاال كهل ) وايضا لولم يكن
كهل كان المناسب كسرة الهمزة وفيه ان عذره قدسبق ( قوله الى انها
الهمزة ) يضعفه شيوع حذفه فى الوصل والعلامة لاتحذف ( قوله لانه
لتعيين معنى ) سمعت عن بعض الافاضل ناقلا عن بعض شروح المختصر
الذى صنفه الزمخشرى ان اللام الداخلة على اللفظ الذى اريد به معناه

لتعيين المعنى المستقل ومنحصرة فى الجنس والعهد لااللام مطلقا فانها
قد تدخل على اللفظ ولاتعيين فيه فلاعهد ولاجنس كاللام الداخلة على
المعرف بالتعريف اللفظى (قوله يدل عليه اللفظ مطابقة) هكذا قالوه
وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناها الحقيقى لزم ان لايدخل اللام على الاسم
مستعملا فى معناه المجازى وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير تبعية ضمنية
لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا
قياسيا اللهم الا ان يقال ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه
لكن ابى عن دخولها عليه الحالة التى اقتضاها وضعه بخلاف الاسم
فان كلتا حالته مصححة او يقال لايصح تجريد الفعل عن النسبة (قوله
وكذلك سائر الخواص الخمس) اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست
شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها فى غير الاسم
اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لايوجد فيه ولذلك طوى بيان
الاطراد والانعكاس * ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلا منها متضمن
لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص
حروف الجر وهى كثيرة والتنوين لاختصاص اصنافه ومعانيها
والاضافة لاختصاص كونه مضافا او مضافا اليه والتعريف والتخصيص
والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا
ومميزا وايضا لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبنية فى علم المعانى
لاتوجد فى غيرها من الخواص (قوله ومنها دخول الجر) اراد بالجر
كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه وحينئذ يكون عطفا على
اللام لفظه او محله ولو اريد بالجر مصدر جر مجهولا كان عطفا على
دخول اللام وقس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه
وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعا فى كلمة كان التنوين
متأخرا عنه فى الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان الصدر موقعها
واما تقديم الثلثة على ما بقى فلانها لفظية وهى اظهر من المعنوية
فى الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه
مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة (قوله لانه اثر حرف الجر) اى

(حرف)

حرف اثره الجر ٢ او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم و يعضد الاول حرف الجزم ٣ (قوله واما الاضافة اللفظية) اى اما الجر الذى ليس اثر حرف الجر كما فى الاضافة اللفظية فلانها فرع للمعنوية او لانه لايكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا او الفعل والحرف لايكونان كذلك (قوله بان يختص) بيان للمخالفة ٤ بانها متصورة على وجهين احدهما ان يختص بقسم مقابل للاسم وهو الذى يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شئ وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله والفعل (قوله والمراد به كون الشئ مسندا اليه) لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والا لخلا الحكم عن الفائدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكأنه قال والاسناد الى نوع اسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه اخصر من ان يقال كون الشئ مسندا اليه وان لا امر ض فيه لما لا دخل له فى الاختصاص وهو الشئ او ان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة كما يقال فى علامة الرجل لحيته ان معناه علامة الرجل اللحية واللحية مضافة اليه مختصة به فالاضافة لتأكيد الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه من خواصه الاسناد الى شئ وذلك الشئ هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى خصوص المضاف اليه المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول برجع الضمير الى الشئ المركوز فى الطباع او الى اللفظ بعيد ٥ (قوله لان الفعل) يعنى ان العرب لاحظت معنى الفعل منساقا الى امر مرتبطا به لاغير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظته لاعلى وجه منساق الى شئ او منساق اليه شئ فلذا كان صالحا للمتقابلين (قوله من التعريف والتخصيص) المراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا الطبيعة ٦ فلا يقبل التخصيص وفيه تأمل لجواز أن تقول ضرب يوم مريدا به نفس الطبيعة ولا شبهة فى ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار فى الفعل كتخصيصه بالظرف والحال * فان قلت جريانه فيه باعتبار معناه

٢ قوله اى حرف اثره الجر الخ يعنى ان الجر اما بالمعنى الاسمى او بالمعنى المصدرى (سيالكوتى)

٣ قوله حرف الجزم فانه حرف اثره الجزم واما الجزم بالمعنى المصدرى فهو بمعنى القطع (سيالكوتى)

٤ قوله بيان للمخالفة لا لنفى المخالفة (سيالكوتى)

٥ قوله بعيد لانه خروج عن السوق (سيالكوتى)

٦ قوله الا الطبيعة اى المفهوم من حيث هو (سيالكوتى)

المصـدری وهو معنی اسمی فلم يوجد الافی الاسم قلنا المعنی المصـدری سواء کان فی قالب المصدر اوالفعل صالح لذلك القيد وكيف لاوالمعنی المصدری المدلول عليـه بالفعل مظروف للزمان الذی هوالمدلول عليه بالفعل وايضا لوصح ذلك لم يصح النقض الآتی بمررت بزيد فان الربط المدلول عليه بالباء ليس الا بين المروروزيد ( قوله والتخفيف به ) وذلك بحذف التنوين اومايقوم مقامه ولايوجـد شیء من ذلك فی اخويه واما الحسن الوجه فمحمول عليه طردا للباب ( قوله وانمـا فسرناالاضافة بكون الشیء مضافا ) ۹ ای لا بمعنی ناعت للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم يجعله فی مقابلة كون الشیء مضـافا اليه اذ لا دليـل علی تقدير اليـه والعطف علی الاسناد بعيد ولقوله قدس سره فالاضافة بتقـدير حرف الجر مطلقا ولان المصنف ردّد عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعنی من الخواص الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الی الفعل وانمـا اراد المضاف اواراد الجميع لانه انما يضـاف الی الفعل بتأويل المصدر انتهی * ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة * قلنا لاشـبهة فی انا نجـد بين المضافين حالة مقيسة تارة الی طرف وتارة الی اخری فلعله يدعی انها يجوز أن تتصور مجردة عن خصوصـية الطرفين وان لفظة الاضـافة موضـوعة لها اويدعی ان اطلاق الاضـافة علی قدر مشـترك هی مجاز فيـه وحمل الجميع علی ارادتها علی سبيل البدل بعيد ( قوله لان الفعل اوالجملة ) اشـارة الی اختلاف القولين ذهب المصنف الی الاول كما نقلناه وذهب بعضهم الی الثانی قال الشيخ الرضی الظاهر أن المضاف اليه لفظا فی نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية فی قولك اتيتك زمن الحجاج الامير هی المضاف اليها واما من حيث المعنی فالمصدر هو المضاف اليه الزمان فی الجملتين ( قوله وقد يقال هذا بتأويل المصدر ) ينبغی ان يكون هذا القول مرضيا لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول المصنف فيما سيأتی المضاف اليه كل اسم ولان معنی الفعل كما ذكرناه يأبی عن الاضافة كما يأبی عن الاسناد اليه

۹ قوله ای لا بمعنی ناعت الخ ای بمعنی يصح ان يؤخذ منه النعت لكليهما وهو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوبا او منسـوبا اليـه ( سيالكوتی )

قال الشيخ الرضى قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف نحو آتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد اما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجئ مثله فى كلامهم (قوله وهو معرب) ٦ من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعانى وازالة فساد الالتباس اومن اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لامن الاعراب العرفى باعتبار أن الاعراب يحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء كذا فى الايضاح وفيه انه لوجاز اخذ صيغة منه لجاز أن يكون اسم مكان لاصفة حتى يكون القياس ماذكره (قوله ومبنى) من البناء المقصود فيه القرار وعدم التغير وذلك لانه شبه صوغه فى قالب هيئة لاتتغير بالبناء (قوله فالمعرب) الفاء للتفسير والمصحح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر (قوله الذى هو قسم من الاسم) يعنى ان اللام الداخلة على هذا الاسم للعهد والاشارة الى القسم الذى هو الاسم المعرب وذلك لانه ذاكر احوال الاسم واقسامه (قوله اى الاسم) بقرينة المقام ويندفع به مايقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على مبنى الاصل انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لان الشئ لايشبه ولايناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذ لاعامل لمبنى الاصل فذكر الاسم حينئذ للتحقيق وقيل فى دفعه انا لانسلم لزوم مشابهة الشئ لنفسه لان له اقساما ثلثة يشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز أن يقال ان المشابهة المنفية هى المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون بناؤه لعارض المشابهة لابنفسه (قوله الذى ركب مع غيره) المركب يطلق على معنيين المضموم الى شئ ويستعمل بمع وعلى مجموع المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد فى قام زيد وبالمعنى الثانى مجموع قام زيد كما يقال لاحد الخفين زوج ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثانى والالفاظ فى التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك (قوله تركيبا

٦ قوله من الاعراب بمعنى الاظهار يقال اعرب الرجل اذا بين وافصح فالهمزة للتعدية قوله اوازالة الفساد من عربت معدته اذا فسدت وعرب الجرح اذا عفن وفسد فالهمزة للازالة كما فى اشكيته (سيالكوتى)

تحقق معه عامله ) لم يقل تركيبا مع عامله لئلا يخرج ماعامله معنوى ويبعد أن يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه ( قوله الذى لم يشبه اى لم يناسب ) فسر الاشباه الذى هو المشاركة فى الكيفية بالمناسبة التى هى اعم منه لان المصنف فسره بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو الثانى لاخصوصية الاول ولذا قال المبنى ماناسب ( قوله مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب ) مبينة فى بحث المبنى فلايلزم فى التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة التى لها قوة ولم يبين فان للقوة عرضا واسعا وليس بعمومه مرادا ( قوله اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء ) ٤ لم يفسر بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لاينحصر فى الثلثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها العارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبنى الاصل انه مبنى وذلك بحسب الاصالة دون العروض والمتبادر من مااصله البناء ان اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله اوعرض له الاعراب ( قوله وهو الماضى ) الى آخره كما زعمه المصنف وزاد بعضهم الجملة من حيث هى جملة ( قوله فاعتبر العلامة ) الى آخره يعنى ان العلامة اكتنى فى تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد فى قام زيد اولم توجد كزيد والمصنف لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التى بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهى التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبنى الاصل ( قوله عند الجمهور ) كأنهم وقعوا فى ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب فى افراده فتوهموا ان حقيقته العرفية ذلك ولم يعرفوا ان ذلك من عوارضه المفارقة ( قوله فان العارف باحكامها كذلك ) اى معرفة بالتتبع والسماع منهم مستغن عن تعلم ماجمعه المدوّن ورتبه بخلاف من لم يتتبع اصلا اوتتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدوّن وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن معه فهو علم النحو اوحكاية عنه على اختلاف فيه ( قوله فالمقصود من معرفة المعرب ) الى آخره اشار الى ان ليس فى نفس التعريف

٤ قوله لم يفسر بما اصله البناء اى جعل الاضافة بيانية ولم يجعلها بمعنى مبنى اصله بان يكون اضافة اسم المفعول الى مفعوله اومبنى فى اصله اومبنى لاصله ( سيالكوتى )

( فساد )

فساد بل الفساد فى المقصود من التعريف وبيانه ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا اوذلك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شبهة فى حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف لصحة ان يقال زيد فى قام زيد معرب اى مركب لم يشبه مبنى الاصل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم الشئ على نفسه فى ضمن الدور اولا فى ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد فى المثال المذكور معرب اى ما اختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما اختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما اختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشئ على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اى من معرفة ان هذا اوذاك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه اى ما عرف انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل والى الوسط بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اى بسبب مفهوم الاختلاف وتعريف مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب متوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشئ على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل فى التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف على تصوره وهى واحدة فى صورتى الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا سترة عليه (**قوله** حقيقة او حكما) المراد بالتبدل الحقيقى تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمى تبدل دلالته المقصودة مع بقاء الذات فان هذا التبدل فى حكم تبدل الذات (**قوله** اوصفة) اى حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له (**قوله** باختلاف العوامل) ان قيل ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع

على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما (قوله الداخلة عليه) خرج به عن حكم المعرب اختلاف منو ومنا ومنى ٧ باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه لجاء زيد ورأيت عمراً ومررت ببكر (قوله وانما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل) كماينبئ عنه العنوان (قوله اى يختلف لفظ آخره) اى صورة آخره (او تقديره) اى يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما فى مسلمىّ اوتقديره وتقدير صفته كما فى عصا وقاض اوبحسب تقديره بالصفة فقط كما فى حبلى وغلامى فان آخرهما لايمتنع عن قبول الاعراب بحسب الفرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج (قوله اى يختلف اختلاف لفظ او تقدير) اى اختلافا منسوبا الى الصورة اوالى التقدير على مامر وانما لم يقل اختلافا ملفوظا اومقدرا بحذف الموصوف لان الاختلاف ملفوظ مجازا باعتبار سبيله وسببه لوجعلت الحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا اوتقديرا تفصيلا للعوامل اى سواء كانت العوامل ملفوظة اومقدرة لان العامل لاينحصر فى الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه لايلايم قوله الآتى التقديرى واللفظى فى بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر انه اشارة الى مايشير اليه قوله لفظا اوتقديرا (قوله رأيت احمد ومررت باحمد) ورأيت حبلى ومررت بحبلى (قوله وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين) اى مدلول هاتين الصورتين فاذن يظهر شموله للمثنى والمجموع (قوله علامة النصب) اى علامة هى النصب الذى دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر (قوله فان قلت لايتحقق الاختلاف لافى آخر المعرب ولافى العوامل اذا ركب) الى قوله مع عامله ابتداء ان قلت التركيب مع العامل لايكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز أن يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذى يتحقق معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف فى آخر المعرب وفى العوامل اجيب بان المراد باختلاف العوامل كمامر اختلافها فى العمل وذلك لايوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوى ليس الا الرفع (قوله قلت هذا

(حكم)

٧ قوله اختلاف منو ومنا الى آخره فى الرضى اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه فى لفظة من اه فعلى هذا كان الاولى ان يقول رجل بدل زيد (سيالكوتى)

حكم آخر ) حاصله ان حكم الشئ لايلزم ان يكون لازما له ان قلت يجوز أن يقيد الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة وحينئذ يكون لازما للمعرب وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لازماله قلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر بلاضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عامل فى شئ من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له وقيل المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف الذى مبدأه حاله البنائى والاختلاف الثانى الوجود وقدعبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة على الجمع قدتبطل الجمعية ولايخفى بعد ذلك كله ( **قوله** غاية الامر ان هذا الحكم لايكون من خواصه الشاملة ) اى خواصه الاضافية بالقياس الى المبنى وانما قلنا ذلك لوجوده فى المضارع ولذلك قال ههنا حكمه ولم يقل خاصته ولايخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبنى على ان لايتحقق فى الصورة المفروضة عوامل فى شئ من الازمنة اذلو تحقق فيها عوامل فى الازمنة كان خاصته شاملة لكل ماهو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت ( **قوله** اى حركة اوحرف ) كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة اوحرف اوماسيذكره فى ضبط اعراب الاسماء ولايخفى بعده ( **قوله** اختلف آخره به ) اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغير مسلمان ومسلمون ليس فى الآخر اذالآخر هوالنون واجابوا عنه بان النون فيهما كالتنوين فى المفرد ولعلهم ارادوا به ان هذه الحيثية لما وجدت فيه فى بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الحيثية فى حكم الآخر وان كان بالنظر الى كونه علامة للتثنية والجمع ليس فى حكم الآخر وانما قلنا فى بعض الاوقات لانه قد لايكون بمنزلة التنوين وذلك فى المثنى والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين ( **قوله** ذاتا اوصفة ) امااختلاف الآخر اى تحوله ذاتا فكما يتحول واوابوك الى الف اباك واماتحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد الى فتحة ( **قوله** لايرد العامل والمقتضى ) وكذا وصف كونه معربا

قال قدس سره فى الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز أن يجعل الباء للآلة فيسند اخراجهما اليها اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التأثير للمتكلم وهو علامة التأثير واما خروج المقتضى فلان آلة الشئ سبب قريب له والمقتضى ليس كذلك ولايخفى ان قوله ليدل الى آخره لو جعل من تمام الحد حتى يخرجا لكان حسنا لكن المصنف لم يجعله من تمامه ( **قوله** لمخرجا بالسببية الخ) ان قيل ينتقض التعريف حينئذ بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب له قلنا ليس للعلة التامة سببية الاسببية اجزائها واجزاؤها متركبة من قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب لصح النقض به لايقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لايتحقق الاعراب فى الاسم الذى ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشئ سبب انعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشئ لابينه وبين سببه ولايخفى انه لايقتضى استلزام المسبب لايقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل فى التعريفات الزمان فلافرق بين الصيغتين * ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة اوالحرف بخصوصه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامرين كالف المثنى وواو الجمع فانهما قبل التركيب علامة للتثنية والجمع * وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية ومن علامة الى علامة كيائى التثنية والجمع * قلنا هذا الجواب غير مرضى عند المصنف وغير ظاهر من العبارة فان المتبادر من رجع ضمير قوله آخره الى المعرب ان الاختلاف يطرأ فيه بعد كونه معربا ( **قوله** خرجت حركة نحو غلامى ) وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى ﴿ وامسحوا برؤسكم

(وارجلكم)

وارجلكم ﴾ بكسر اللام واما حركات ماقبل هذه الادوات من تاء التأنيث وياء النسبة وعلامتى التثنية والجمع فخارجية برجع الضمير الى المعرب لان ماالحقته تلك الادوات ليست بمعربة وان ابيت عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية ( قوله ليس من حيث انه معرب ) لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل وكذا الحال فى الصور المذكورة ( قوله ليدل على المعانى ) جمع معنى بمعنى مايقوم بالشئ ويقابله العين ( قوله واللام فى البدل الى آخره ) معطوف على اسم ان وخبرها ( قوله يعنى وضع الاعراب ) اى وضع الاعراب فى الاسماء ٢ ليدل على المعانى ويتضح به المعانى فى نفس الاسماء من غير استعانة ٣ الى العامل والقرينة وذلك للاعتناء بشانها ( قوله فانه بعيد ) اذ لانظر الى وضعه لاقصدا ولاتبعا ( قوله ليدل الاختلاف ) فيه ان الاختلاف لوكان دالا على هذه المعانى لكان الاعراب هو الاختلاف ٤ كما ذهب اليه بعض المتأخرين لاما به الاختلاف كما صرح به فى هذا الكتاب وفى غيره الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة ووجه ذلك ان اختلاف المعانى المدلول عليه بقوله المعتورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المصنف انما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس موجودا فى الخارج ومابه الاختلاف موجود فيه والموجود فى الخارج اولى بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره فاذن يلزم ان لايتحقق الاعراب فى الاسم الذى ركب اولا ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب ٥ مايوضح المعانى ٦ ومايزيل فساد الالتباس والموضح ومزيل الفساد بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضى الظاهر فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف ألا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولايطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان فى المعرب شيئين اختلافا وسببه وقد تبين ان الاختلاف ٧ لايناسب ٨ بل لايصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبنى فليس فيه الا عدم الاختلاف اى البقاء على حالة واحدة اذ لاحاجة فيه الى سبب

---

٢ قوله فى الاسماء قيد بذلك لان وضع الاعراب فى المضارع ليس للدلالة على المعانى (سيالكوتى)

٣ قوله من غير استعانة الى العامل عدى الاستعانة بالى بتضمين معنى الاحتياج اه (سيالكوتى)

٤ قوله لكان الاعراب هو الاختلاف لاتفاقهم على ان الدال على المعانى هو الاعراب (سيالكوتى)

٥ قوله مايوضح المعانى ان كان منقولا من الاعراب بمعنى الاظهار اه

٦ قوله ومايزيل فساد الالتباس ان كان منقولا من الاعراب بمعنى ازالة الفساد

٧ قوله لايناسب اى على الوجه الاول اه

٨ قوله بل لايصح اى على الوجه الثانى (سيالكوتى)

يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفســه بناء وليس الحركة والسكون فى آخره سببا لعــدم الاختلاف حتى يطلق البنــاء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف و بين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل فى الجملة وذلك كاف فى جعلهما متقابلين ( قوله يعنى الفاعلية ) قال الشيخ الرضى المعانى المعتورة هى كون الاسم عمدة وفضلة بلاواسطة حرف الجر و بواسطته ( قوله المعتورة على صيغة اسم الفاعل ) لا صــيغة اسم المفعول كما توهم بعضهــم حتى يكون المعــنى ان الاسماء تأخذهــا على سبيل المنــاو بة وذلك لان توصيف المعــانى بهذا الوصف ليس الا لان المعــانى باعتبار هذا الوصــف تقتضى الاعراب والوصف الذى به اقتضاء الاعراب هو كون احدها طــاريا ابدا لا كون احدهــا مطرّوا عليــه فاذن تعين الكسر ويوافقه ايضــا الرواية ويرشــدك الى ماذكرناه ماقاله الشيخ الرضى وهو أن المعانى فى الكلمة قد يطرأ بعضهــا على بعض ولابد للطــارى ٢ من علامة مميزة له من المطروّ عليــه ومن ثم احتاج المجاز الى قرينة والطــارى الغير اللازم لايلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما فى التصغير والتكسير وقد يجتلب له حرف كما فى المثنى وقد يكون كلمة مســتقلة كالمضاف اليــه الدال على معنى فى المضاف وان كان طريان المعنى لازما للكلمة فان كان الطــارئ واحدا ككون الفعل عمدة فيما تركب منــه ومن غيره فلاحاجة الى العلامة لانهــا تطلب للمتلبس بغيره وان كان الطــارى اللازم احد الشيئين او الاشــياء فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ٤ ومثل هذا المعنى انمــا يكون فى الاسم فجعلت علامته ابعــاض حروف المد التى هى اخف الحروف وجعلت فى بعض الاسماء حروف المــد التى لم تجلب ومن هذا التقرير يظهر وجه مايقــال ان الاصل فى الاسماء الاعراب وفى الافعــال والحروف البناء ( قوله على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء ) فان آخذ الشيء مستول ومستعل عليه ومثــله الطريان ( قوله يقال اعتوروا الشيء ) الاعتوار « دست بدست كردن چيزى را » والتعــاور والتعور مثله وقد جعل هنا مستعارا ٥ لتعلق المعانى بالاسماء على سبيل المناوبة اومجازا

٢ قــوله ولابد للطارى من علامة الخ دون المطرو عليه لكونه اصلا بخلاف الطارى فانه بدونهــا لايسبق الذهن اليه فلابد له من علامة مميزة ولذا احتاج المجــاز الى قرينة دون الحقيقة ( سيالكوتى )

٤ قوله لازمة على صيغة التأنيث صفة بعد صــفة لعلامة ( سيالكوتى )

٥ قوله مستعارا الخ استعارة تبعية بان شــبه ذلك التعلق بالاخذ المذكور ثم اشتق من الاعتوار المستعمل فى ذلك التعــلق المعتورة ( سيالكوتى )

(مرسلا)

مرسلا ٥ عن التناوب (قوله وانما جعل الاعراب فى آخر الاسم) اى
جعل الاعراب الذى هو الاصل حالا فى الآخر اوجعل مطلق الاعراب
فى الآخر تحقق الحال فى المحل كما فى الاعراب بالحركة اوتحقق الكلى
فى ضمن جزئيه كما فى الاعراب بالحرف اوجعل فى جانب الآخر لايقال
على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعين
موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب السفل بقدر الامكان
والالزم تقديم الفرع وتأخير الاصل (قوله والاعراب على صفته) اى
صفة المسمى والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابليها صفات للمدلول
وقد جعلها الشيخ الرضى صفات للدال وهى كونه عمدة اوفضلة فقال
جعل الاعراب فى الآخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف (قوله
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه) ان قيل
ان الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية نفس الاواخر
فلم يتأخر الدال عليها عن الدال عليه لايجاب بان المراد بيان حال
الاعراب بالحركة الذى هو الاصل والمراد بالتأخر التأخر الذاتى
لاالزمانى ولاشبهة فى تأخرها الذاتى لانها تابعة للحروف لانا نقول
تأخرها الذاتى لازم لها اينما وضعت بل يجاب بان المقصود بيان
الاعراب بالحركة لما ذكر وهى متأخرة بحسب الزمان عن الحرف
كما صرح به الشيخ الرضى وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم
الحرف فى الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه
فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه
لابعده واذا اشبعتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد
التأخر عن الدال بقدر الامكان اوالتأخر عما عدا الحرف الاخير فان
التأخر عن الاكثر فى حكم التأخر عن الكل (قوله ثلثة) اشار به
الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد ليصح الحمل على قوله
وانواعه فيكون العطف مقدما على الحمل كما فى قولك البيت سقف
وجدران (قوله هذه الاسماء الثلثة الى آخره) اعلم ان الحركات
الثلث تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية اوغير بنائية اعرابية

٥ قوله اومجازا مرسلا باستعمال اللفظ الموضوع للاخذ على المناوبة فى المناوبة فيكون بعلاقة الكلية والجزئية ان كانت المناوبة داخلة فى مفهوم الاعتوار والمجاورة ان كانت خارجة عنه (سيالكوتى)

اوغير اعرابية كضمة فعل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها ٦ الغير الاعرابية ويسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامى لحصول الاولى بضم الشفتين ويتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصبه فكأن الفم كان ساقطا فنصبته اى اقمته بفتحك اياه وحصول الثالثة بتحرك الفك الاسفل وخفضه وهو ككسر الشئ اذ المكسور يسقط ويهوى الى اسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفى الجزم قطع الحركة ولذا سمى الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابى والاخيران بالبنائى ( قوله ولا يطلق على الحركات البنائية ) عند البصرية واما عند الكوفية فالكل فى الكل ( قوله فانها مستعملة فى الحركات البنائية ) بل فى الحركات الغير الاعرابية ( قوله على قلة ) بالقرينة كقوله بالضمة رفعا الخ ( قوله حقيقة اوحكما ) وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعى الرفع لكن قد يتخلف عنه بعلة المشابهة بالفضلة ولايخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابهها بطريق الاستعارة بعيد لادليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الياء فيهما للنسبة واراد الخصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى مافى الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه الى الفهم ( قوله حقيقة اوحكما ) وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة ( قوله اى علامة كون الشئ مضافا اليه ) بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لها لا كون الشئ مضافا وانما لم يقل حقيقة اوحكما لان الجر لايوجد فى غير المضاف اليه واما نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتدوا به اوكان الجر زائدا كالجار فكأنه ليس علامة ( قوله لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد ) مبنى على اصالة الرفع فى الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع

(ثقيل)

٦ قوله يراد بها الغير الاعرابية سواء كانت بنائية كحيث واين وجير اوغير بنائية كحركات الاوائل والاواسط اه ( سيالكوتى )

ثقيل والفاعل حقيقة اوحكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام فى قوله والنصب خفيف الى آخره ولك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات ٧ فيناسب العمدة (قوله فاعطى الثقيل للقليل) ٨ اى مجعولا للقليل للتعادل ولذا جعل الخفيف للكثير (قوله والنصب خفيف) او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف (قوله ولما لم يبق) الخ انما احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة حرف الجر فاريد تميزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة التى هى الفعل وليس عمدة اما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كان العمدة اقتضته وللحرف مدخل فى ذلك اعتبر عملها اما عمل الحرف ففى ظاهره واما عمل الفعل ففى محله ولذا جاز العطف بالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر فى موضعين عن كونه علما للفضلة و يبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثانى فى المجرور المسند اليه كمرّ بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين يعنى الاسم والفعل وكان الا يدخل فى غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يروا اعما لهما فبقى مابعدهما منصوبا كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضى (قوله العامل) احتيج الى بيانه اما لاحتياج بيان حكم المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور فى حكمه مراد فى تعريفه وانما اخره عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له واما لاستيفاء ذكر العلل الاربع التى هى مقاصد هذا الفن كما قالوه فان المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة على المعانى غاية والعامل فاعل وتأخيره عن المادة والصورة ظاهر واما تأخيره عن الغاية فلانها مذكورة تبعا لانسياق بيان الصورة اليها او لانها مقصودة بالذات والمراد بيان عامل الاسم اذا كان المعانى المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبغى

---

٧ قوله فيناسب العمدة لكونه الاقوى (سيالكوتى)

٨ قوله اى مجعولا للقليل يعنى جعل الاعطاء المتعدى بلا واسطة الى المفعول الثانى متعديا باللام بتضمين معنى الجعل للدلالة على ان اعطاء الثقيل للقليل اعنى الفاعل الذى هو واحد بطريق الجعل والوضع فلا ينافى حصوله فى غيره لاجل المشابهة (سيالكوتى)

ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة فعلا
او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضى او الشبه التام بالاسم
وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذى له تأثير فى المعنى حتى لايرد النقض
بالباء فى بحسبك زيد (قوله مابه يتقوم) تقديم الجار والمجرور للاهتمام
لاللحصر اذ لادخل له فى التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه
على كل من الاسناد وما قام به المعنى المقتضى والمركب منهما وعلى
المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء للآلة اى ماعدّوه
آلة لتأثير المتكلم اذا عتقدوا انه آلة وان لم يسموه آلة بل يسمونه مؤثرا لايقال
فيتوقف اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعدّونه آلة فيفوت الغرض
من تدوين النحو ويبطل ماقيل فى عدول المصنف عن تعريف الجمهور
للمعرب لان العامل مأخوذ فى تعريفه لانا نقول قد كفى ضبطه المدّون
وحصره العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لوقال العامل ما يقوم المعنى
المقتضى للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه نص فى الآلة
* اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علامة لما يحدثه المتكلم
فى اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل التقدم اما على الاول
فلأن للآلة تقدما بالذات على ماهو آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم
تلفظا ليوافق الوضع الطبع واما على الثانى فلأن حق العلامة من
حيث هى علامة ان تقدم على ما هى علامة له لتعرف اوّلا ثم يعرف
ماهى علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا مايقال من ان حق العامل
ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقدم عليه
لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لايتصور بدون تقدمه على المعرب
ولما ثبت ذلك لزم ان يمتنع انعقاد علامة العاملية والمعمولية بين شيئين
بمعنى ان كلامنهما عامل فى الآخر والالزم ان يكون حق كل منهما التقدم
على الآخر الابجهتين مختلفتين كما فى كلمة الشرط والشرط فان كلامنهما
عامل فى الآخر نحو قوله تعالى ﴿ايا ماتدعوا فله الاسماء الحسنى﴾ فان
ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق فى الفعل صار عاملا فيه
ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتأخر بجهتين

(مختلفين)

مختلفين ( قوله اى يحصل ) فسر التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اهل اللغة لاشتقاقه من القيام الذى هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقتضى ليس قائما بالعامل ( قوله اى معنى من المعانى المعتورة ) انما قيد المعنى به لان اقتضاءه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعانى المعتورة كما ذكرناه ( قوله اذ به حصل معنى الفاعلية ) لان له استدعاء الاسناد اليه ( قوله اذ به حصل معنى المفعولية ) اى بالفعل الذى فى رأيت لان له استدعاء التعلق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل فى المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما ( قوله وفى مررت بزيد الباء عامل ) اى فى لفظه واما فى محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال حرف الجر مقدرا لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار نسيا منسيا ولذا يكسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضى ( قوله فالمنفرد ) لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل واحد من انواعه اقسام ولتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فأتى بالفاء لبيانها ( قوله الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ) المفرد فى المشهور يطلق على مايقابل المركب وعلى مايقابل الجملة وعلى مايقابل المضاف وعلى مايقابل المثنى والمجموع والمراد هنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لابد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة فى المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة او ان الاسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعى شموله لجميع الافراد لا شموله لجميع الافراد فى جميع الاحوال لان مقام الضبط يأباه مع ان ذكر المنصرف حينئذ لاخراج غير المنصرف الذى لم يضف ولم يعرف باللام اصلا لا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر بل يجاب بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغى ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصرح

بقيد الانصراف هنا احترازا عنه اجيب بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف لايكاد يحصر فاحتيط في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شئ اذ ليس الاعتناء بحالها كالاعتناء بما لايحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا

( قوله والجمع المكسر المنصرف ) انما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لانه قصد نوع تلقيب ٣ ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بماليس صفة له وهوالمكسر اولتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يأبى عن ذلك ولولم يأب عن توهم التغليب لم يأب عن توهم المشاكلة في المذكور فيكون ٤ من قبيل قوله تعالى ﴿ وساءت مرتفقا ﴾ في مقابلة وحسنت مرتفقا ( قوله الذى لم يكن الواحد فيه سالما ) الاظهر أن يقال الذى لم يكن ملحقا بآخر واحده واو ونون ولاالف وتاء ليظهر خروج مثل سنون وضربات عنه ويظهر دخول فلك جمعا لفلك فيه ( قوله احدها ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة ) لخفتها ولانها ابعاض للحروف وفيه انها ليست ابعاضا لها الاتوهما ولوسلم فذلك يقتضى الاصالة بحسب الذات لابكونها علامة ( قوله والفتحة نصبا ) قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور اجازه المصنف انتهى وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه هوالاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها ولك ان لاتقدر الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظته كافية في كونه عاملا ولك ايضا ان تجعل عامله ماهو عامل في الظرف المستقر ( قوله ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية ) قال قدس سره في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعربا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب المصدر او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام اولم يقدر ولايخفى

(ان)

٣ قوله لانه قصد نوع تلقيب اى قصد أن يجعل كل واحد من المحلين للاعراب بالحركات الثلاث ملقبا ومعبرا باسم مختص ( سيالكوتى )

٤ قوله فيكون من قبيل قوله تعالى ﴿وساءت مرتفقا﴾ الخ فان معناه موضع الارتفاق في النار لانه عبارة عن نصب المرفق تحت الخد للاستراحة ولا استراحة في النار الاانه عبر عن مقام الكفار بالمرتفق لوقوعه في مقابلة قوله تعالى في حق اهل الجنة ﴿وحسنت مرتفقا﴾ ( سيالكوتى )

ان مجرد هذه العبارة لايفيد كون الحركات الثلاث رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية لاالمصدرية فان الاعراب الذى هوالرفع والنصب والجر اذا كان ملتبسا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص افادت ذلك ( قوله جمع المؤنث السالم ) قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا ٣ للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثانى ٤ باعتبار الجزء الاول ومقابل للثانى ٥ باعتبار الجزء الثانى وليكون ذكرها على ترتيب ذكر مقابليهما قال قدس سره فى الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى لامجرور على انه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذى سلم عن التغيير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذى اللام بذى اللام عند الجمهور لانهما فى درجة من التعريف عندهم واما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله بدل عنده ( قوله وهو مايكون بالالف والتاء ) سواء كان واحده مؤنثا اومذكرا كسبحلات جمع سبحل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب الحال او بحسب الاصل فدخل عرفات فيه لايخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف او بعموم المجاز كما يدخل مثل سبحلات يخرج نحو ثبين جمع ثبة وكما لاحاجة فى ادخال الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او معطوف وهو ماعلى صيغته لم يحتج فى اخراج الثانى الى تقدير المضاف ( قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة ) اى اذا خلى وطبعه كان كذلك ( قوله فاعراب هذه الاسماء الستة ) اى لابخصوصها بل بعمومها اذ كثيرا مايجرى حكم على شخص ويراد الحكم على نوعه فحاصله ان الاسماء الستة حكمها كذا قيل فى توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهر مسماه بها فيصح ان يؤول ابوك الى آخره بالصفة التى اشتهرت بها

٣ قوله للاصل اى لما هو الاصل فى الاعراب من جميع الوجوه وهو المفرد المنصرف ( سيالكوتى )

٤ قوله باعتبار الجزء الاول متعلق بقوله مقابل ومناسب على سبيل التنازع اى مقابل للمفرد المنصرف باعتبار الجزء الاول اعنى الجمع ومناسب للجمع المكسر باعتباره ايضا ( سيالكوتى )

٥ قوله باعتبار الجزء الثانى اى باعتبار السالم سماه ثانيا تسامحا باعتبار كون المضاف اليه من تتمة المضاف وكان مجموع جمع المؤنث السالم جزأ اول ( سيالكوتى )

وهى كونها اسماء ستة وفيه مامر من تزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه ( **قوله** بالواو رفعا ) الخ لابالحركة التقديرية اواللفظية وهى حركة ماقبل حروف المدكما قيل للزوم الاعراب فى الوسط والعدول الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الغناء عنه ( **قوله** اذ مصغراتها ) اى مايصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو لايصغر ( **قوله** معربة بالحركات ) لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة ( **قوله** ومضافة ) فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو الى آخره وذلك اما لانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر فى الظرف وجعل الظرف عاملا فيه وحينئذ تكون العبارة محمولة على التقديم والتأخير والا فالحال لايتقدم على العامل المعنوى فلذا قدم ما اخره ٢ اولان للمازج تغيير النظم لنكتة كالعناية اوحسن الموقع اوموافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك ولايخفى ان قوله مضافة يجوز أن يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام اوالمقدر فى نظم الكلام ( **قوله** ولم يكتب فى هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم ) تفصيله ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفى الاضافة الى ياء المتكلم فقط فى غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولاعن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك ( **قوله** لئلايكون بينهما وبين الآحاد ) ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات فى باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستند المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى ( **قوله** لمشابهتها المثنى ) فى كون معانيها منبئة عن تعدد كالاخ للاخ دون غد ليظهر ذلك التعدد خصوا ذلك بحال الاضافة ( **قوله** ولوجود حرف صالح ) فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام فى اربعة منها كأنها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهى اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو فى فوك لانها كانت مبدلة منها الميم

٢ قوله اولان للمازج تغيير النظم يعنى ان الشارح مزج عبارة المتن بعبارته واعتبره من كلام نفسه حيث زاد الواو العاطفة قبل قوله مضافة وعطفه على عبارة نفسه اعنى موحدة وللمازج تغيير الممزوج لانه اعتبره كلام نفسه ( سيالكوتى )

فى الافراد فلم ترد الى اصلها الا الاعراب قال الشيخ الرضى الاقرب عندى ان اللام فى الاربعة الاول والعين فى الباقين فى حالة الرفع علم العمدة والالف والياء فى النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونهما بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل ماقبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة فى اربعة ومن عينها فى الباقين لان دليل الاعراب لايكون من سنخ الكلمة ٤ فهى بدل يفيد مالم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء فى بنت تفيد التأنيث ولايبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعترض عليه بان لامحذور فى جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما فى المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامتى التثنية والجمع ليستا من حروف المبانى بل من حروف المعانى (قوله وهو كلا) وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كل فى المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى ﴿كلتا الجنتين آتت اكلها﴾ وللزوم الالف فى الاحوال الثلاث حال اضافته الى المظهر ولجواز امالته فان المثنى لايمال والفه بدل من الواو لابدال التاء منها فى المؤنث ولم تبدل التاء من الياء الا فى اثنتين وقال السيرافى بدل من الياء لسماع الامالة ولايميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ الا ماكان ٥ من ذوات الياء (قوله وكذا كلتا) على وزن فعلى والالف للتأنيث جعل اعرابا كاللام فى كلا وانما جيء بالف التأنيث بعد التاء لان الياء لم تتمحض للتأنيث فلذا جاز توسيطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام ولهذا لم ينفتح ماقبلها ولم ينقلب تاء اخت وبنت هاء فى الوقف ولانها ليست لمحض التأنيث وكذا الالف لانها بتغير الاعراب جاز الجمع بينهما والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده وفى قوله فلذا جاز توسيطها رد للمصنف حيث قال انها ليست للتأنيث لان تاء التأنيث لاتكون وسطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما ولايجوز تفريق المثنى الا فى الشعر كقولك كلا زيد وعمرو (قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون

٤ السنخ بكسر السين المهملة والنون والخاء المعجمة الاصل وأسناخ الاسنان اصولها كذا فى الصحاح (سيالكوتى)

٥ قوله من ذوات الياء اى من الالفاظ التى الفها منقلبة عن الياء (سيالكوتى)

معرفة ) قوله واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له لفظا ومعنى واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه فى الاعراب ثم اطرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئتنا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لايجرى على المثنى اصلا ( قوله واثنان ) قال الشيخ الرضى كان عليه ان يذكر ٢ مذروان اذلم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت فى التقدير اذكان مذرى ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك فى ثنايان وذلك لان معنى ثنا لو استعمل فى طرف الحبل ليس فى الطرف الواحد معنى الثنى كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذليس فى المفرد معنى الثنى فالثنايان طرفا الحبل الثنى فالمثنى فى مجموع الحبل لافى كل واحد من طرفيه ( قوله وهو اولو جمع ذو لا عن لفظه ) فلايكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وكذا اولات جمع ذات لاعن لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغى ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم ملحقا به ٣ واما ذوو فهو جمع سالم فلذا لم يعده من ملحقاته وانما قدم اولو على عشرين لانه جمع ولايدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع ( قوله وهو علامة التثنية والجمع ) قال الشيخ الرضى جعلت الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد فى جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا ( قوله لانه الضمير المرفوع للتثنية ) الخ اولان كلا من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابه واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتى الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهى التى اولى بالقيام مقام الحركة الاالياء للجر والنصب فى المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع فى الجرياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتى الفضلة بخلاف الرفع ( قوله وفرقوا ) قال الشيخ الرضى تركت فتحة ماقبل الياء فى المثنى ابقاء على الحركة الثانية قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع

٢ مذروان بكسر الميم والذال المعجمة والراء المهملة طرفا الاليتين وليس لهما واحد لانه لو كان واحدهما مذرى على مازعم ابو عبيدة لقالوا فى التثنية مذريان لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال ( سيالكوتى )
٣ قوله واما ذوو اورده باسقاط النون اشارة الى انه لازم الاضافة كمفرده ( سيالكوتى )

( بغيره )

بغيره وبطلان السعى لو قلبت الياء لضمة ماقبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ماقبل ياء الجمع ان حذف نونا هما بالاضافة وكسر النون فى المثنى لكونه تنوينا ساكنا فى الاصل والاصل فى تحريك الساكن اذا اضطرّ اليه ان يكسر وفتح فى الجمع للفرق لحصل الاعتدال فى المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفى الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب ( **قوله** اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ) اى فى ضمن ماسبق من تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظ او تقدير وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقديرى واللفظى المعرف بلام العهد بما اراده كما تبين وليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقدير الى آخره بيانا لمحل القسمين لالهما كما قيل ( **قوله** ولما كان التقديرى اقل ) سهل الضبط اشار اليه اولا والا كان المناسب تأخيره عن اللفظى لان من حق العلامة الظهور ( **قوله** اى فى الاسم المعرب ) اشار به الى ان ماليست مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل فى بمعنى اللام ان لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير التعذر او الاستثقال فى الامثلة ولفوات الملائمة لما سبق من بيان محال الاعراب ولان فى فى قوله واللفظى فيما عداه ليست بمعنى اللام والا لكان معناه ان الاعراب اللفظى اصل لاجل ماهو مغاير للتعذر او الاستثقال ولايخفى فساده ( **قوله** الذى تعذر الاعراب فيه ) ففيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذى تعذر اعرابه لحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اعنى الضمير فصار مرفوعا مستترا فى الفعل ( **قوله** الذى فى آخره ) اى فى موضع آخره فلايلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان آخر الاسم عام والالف خاص فلايلزم الاتحاد ( **قوله** الف مقصورة ) سميت بها لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة من الحركات مطلقا والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه فى ميم غلامى ( **قوله** او محذوفة ) وهى فى حكم الثابت ولهذا لم يعرب ماقبل الالف وخفاء امر هذا القسم وظهور مقابله

مثل بالاول و ترك الثانى (قوله كعصا وغلامى) خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو او ماتعذر عصا وامثاله وغلامى وامثاله او صفة مصدر محذوف اى تعذرا كتعذر عصا وغلامى وان جعلت الكاف اسمية جاز أن يكون كعصا وغلامى بدلا من قوله ماتعذر او بيانا له وقوله مطلقا على التقدير الاول حال من مدخول الكاف والعامل فيه مايتضمنه الكاف من معنى التمثيل او مايفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير الثانى حال مما اضيف اليه التعذر المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف والمعنى كتعذره فى زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامى والعامل فيه ماهو عامل فى الظرف المستقر اوظرف لذلك العامل (قوله فان الالف) ٧ مادامت الفا (قوله وكما فى الاسم المعرب بالحركة) لم يقل وكما فى الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم ولو قيل بالحركة لفظا لكان اولى ليخرج مثل عصاى فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة * اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف لان غلاماى معرب ولان الاضافة الى المبنى لايوجب البناء الا بشرط سيذكر ان شاء الله تعالى (قوله فانه لما اشتغل) الى قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد ثبوته فى نفسه وهو هنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها متقدمة على العامل وهى مستلزمة لكسرة ماقبلها (قوله فما ذهب اليه) الى آخره تفريع على المقدمة الاستثنائية التى تفهم من قوله لما لاعلى الشرطية وتوضيحه ان كسرة الملايمة متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضى المتقدم على الاعراب فلايجوز أن تكون هى اياها ان قلت لم لايجوز زوال الاولى بعروض الثانية قلنا لاوجه لزوالها لبقاء سببها مع أن الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسرة الملايمة اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لايجوز أن تجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما فى علامتى التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه يلزم حينئذ توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحا

٧ قوله مادامت الفا قيد بذلك لان الالف اذا انقلب همزة يقبل الحركة كما فى قائل وبائع (سيالكوتى)

(على)

على اثر وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه دون صورتى التثنية والجمع لان حمل علامتيهما على الاعراب مسند الى العامل وهو مؤثر اصطلاحا وحملهما على معنى التثنية والجمع مسند الى قصد المتكلم وهو موثر حقيقى (**قوله** اى فى حالتى الرفع والجر) يعنى ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره له ولك ان تجعل مصدراً اى استثقال رفع وجر او حالا مما اضيف اليه الاستثقال المقدر اى حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك من الاحتمالات التى ذكرنا فى قوله مطلقا (**قوله** لاستثقال الضمة والكسرة على الياء) المكسور ما قبلها قال الشيخ الرضى وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ماقبلها بحركة ثقيلة فان سكن ماقبلها لم تستثقل الحركتان كظبى وكرسى (**قوله** ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض) مرفوعا اومنصوبا لاعلى قوله قاض اذ لوقصد حينئذ بلفظ نحو تمثيل تقدير الاعراب كان مستدركا لافادة الكاف اياه ولو قصد به كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود فى التمثيلات خصوصية المذكورات بل يراد المذكورات واضرابها ولذا لم يجمع بين الكاف ونحوها (**قوله** فان اصله مسلموى) قال الفاضل الهندى ان تلفظ الاعراب فى مسلمىّ بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كمافى عصا لكن المؤثر فى التقدير فى عصا مابعد الاعلال من التعذر وفى مسلمى ماقبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لاالاسكان وتقدير الحركة (**قوله** فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا) وذلك لامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها فى الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال فى حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابان لفظى وتقديرى بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا (**قوله**

فان الياء المدغمة ايضا ياء) باقية على سكونها (قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلاث) او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف ولاقى مدة آخره ساكنا بعدها سواء كان مضافا اولا كمافى قوله تعالى ﴿ والمقيمى الصلوة ﴾ على قراءة النصب وانما لم يقل ولا فى آخره لئلا ينتقض القاعدة بمصطفوا القوم ولعله انما لم يعدّه المصنف لانه بصدد بيان الاعراب اللفظى والتقديرى الثابت للاسم فى حدّ ذاته لا باعتبار عارض وكان الياء فى مثل غلامى ومسلمى لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلم لم يعدّ فى مع ان اعرابه ينبغى ان يكون بالواو تقديرا فى حالة الرفع كمافى مسلمى ولما لم يعدّه من التقديرى بطل قوله واللفظى فيما عداه اجيب عنه بانه جعل داخلا فى باب غلامى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهى فمى وان كانت قليلة نعم بقى الاشكال فى الاعلام التى يحكى فى لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد فانه معرب تعذر اعرابه وجوبا لاشتغال محله بحركات الحكاية وكذا فى المثنى المحكى ٣ اذا جوز الحكاية فيه (قوله واكتفى بتعريفه) انما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده فى المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان الى آخره علم ان المنصرف ما لايكون كذلك وهذا مثل ما سبق فى تعريف المعرب وعدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذى يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف بانه الذى يسلب عنه الجر والتنوين لشبهه الفعل ويحرك بالفتح وذلك لاستلزام توقف الشئ على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما اعرب بالحروف مثلا عنهما (قوله غير المنصرف) المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمى المنصرف به لاشتماله على زيادة على الاعراب اعنى علامته وهى التنوين او لاتصافه بزيادة تمكن ولذا يقال له الامكن ولما عرى مقابله عن تلك الزيادة سمى بغير المنصرف (قوله ما اى اسم معرب) جعل ماموصوفة لاموصولة لان حق الخبر أن يكون نكرة ولئلايلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ لان غيرا لا يكتسب التعريف من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفى وهو مفهوم محصل لم يلاحظ

٣ قوله اذا جوز الحكاية فيه ومنه قول من قال دعنى من تمرتان فان الاعراب فيه مقدر لان الالف المحكية مانعة من ظهور الياء لفظا فحكمنا بانها فى التقدير (سيالكوتى)

فيــه معنى المغايرة وله ان يقول انه بهذا المعنى ايضــا نكرة لان الظــاهر ٢ انه اسم جنس ٣ لا علم جنس لانه علم ضروري ولا ضرورة هنا والقول بانه خبر قدم يخــالف الاسلوب الشــائع من تقديم المعرف وجعله موضــوعا والقاعدة المحفوظة ايضــا من ان ســبق العلم بشئ يستدعى جعله موضوعا وقد ســبق العلم بغير المنصرف (قال فيه علتان) فاعل الظرف او مبتــدأ قدم خبره والجملة صــفة ما العلة فى اللغة عارض غير طبيعى يســتدعى حالة غير طبيعيــة وفى اصطلاح النحــاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ماينبغى ان يختــار المتكلم عنــد حصوله امرا يناســبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هــذا يكون اطلاق العــلة على كل واحد واحد مجــازا لكن صريح كلام المصنف فى الايضــاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التســع حقيقــة وبنى ذلك على ان صــاحب المفصــل ثنى السبب فى تعريف غير المنصرف حيث قال مافيــه سببان ولم يقل مافيــه سبب ولا يخفى ان هــذا الوجه جار فى العلتين ايضــا فيكون اطلاق العــلة على كل واحد حقيقة عنــده (قوله واستجماع شرائطهما) انما قال ذلك لئلا يبطل مانعيــة التعريف بنوح وهنــد منصرفين ٤ بنــاء على صدق التعريف عليهما وبما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فى انه منصرف مع صــدق التعريف عليــه وانما ينــدفع النقض به لان من شرائط تأثير العلتين انتفــاء ما يعارضهما وقد وجد المعــارض فيما ذكر اما فى الاولين فلان سكون الوسط يعارض احد السببين واما فى الآخرين فلان دخول اللام او الاضــافة يعارض السببين او احدهما لزيادة الاختصــاص لهمــا بالاسم ان قلت يبقى النقض بمــا دخله الكسر والتنــوين للضرورة او التناسب لصدق التعريف عليــه مع انه منصرف عنــده لقوله ويجوز صرفه وبمسلمات ايضــا علما لمؤنث لصدق التعريف عليــه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول بمــا سيجئ فى تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثــانى بان يمنــع وجود السببين المستجمعين لشرائطهما كما قال العلامة من ان هذه التــاء ليست متمحضة للتأنيث لدلالتها على الجمعية ولا مجــال لتقدير التــاء لان التــاء الظــاهرة مانعة عن تقدير

٢ قوله انه اسم جنس واسم الجنس اصدقه على كثيرين فى حكم النكرة (سيالكوتى)

٣ قوله لا علم جنس لذلك بان يقدر انه موضوع لذلك المفهوم من حيث معلوميتــه للسامع (سيالكوتى)

٤ مع صدق التعريف عليهما نخ

اخرى ٤ او ان يقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المختصة بالجر اوان يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم ( قال من تسع ) مبينة بقوله وهى عدل الى آخره فلا حاجة اذن الى تقييد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشئ بما يساويه والحصر فيهما استقرائى ( قوله من علل تسع ) ٦ اومن تسع علل والاول اوفق بقوله اوواحدة منها ٧ وبما فى اول البيت اعنى قوله موانع الصرف تسع ( قوله اى العلل التسع مجموع ما فى هذين البيتين ) وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سقف وجدران قال قدس سره فى الحاشية اوله

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت * ثنتان منها فما للصرف تصويب

الخ هذه الابيات لابى سعيد الانبارى النحوى وانما لم يذكر اولها حتى يكون له غنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما الا بضرب من التكلف بان يقال المراد اجتماع الثنتين حقيقة اوحكما ( قوله لمجرد المحافظة ) فجردت عن التراخى واريد مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس متأخرا عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال فى التركيب ( قال والنون ) فيه مساهلة اذ العلة مجموع الالف والنون ( قوله منصوب على انه حال ) اوصفة موصوف محذوف اومنصوب بتقدير اعنى لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز أن يكون مرفوعا على انه صفة للنون لان اللام للعهد الذهنى زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه تنكير البواقى اوبدل بحذف محذوف اى نون زائدة اوخبر مبتدأ محذوف اى هى زائدة والجملة معترضة ( قوله اذ المعنى ويمنع النون الصرف ) وذلك لان قوله عدل الى آخره تعداد للموانع لانه خبر مبتدأ محذوف اى تلك التسع هذه اوبدل من تسع اوبيان لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره فى نظم الكلام قيل يجوز أن يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل فى قوله تعالى ﴿ والارض جميعا قبضته ﴾ ( قوله وقوله الف ) الخ الجملة حال من

(صاحب)

---

٤ قوله اوان يقول عطف على ان يمنع اى المصنف رحمه الله وكذا قوله او أن يحذف على مايظهر من حاشية المولى عبد الحكيم وان كان فى طبعه غلط اه

٦ قوله اومن تسع علل اى على حذف الصفة قوله والاول اوفق لتعين حذف الموصوف فيه اه

٧ قوله وبما فى اول البيت الخ لان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فيكون تسع صفة العلل ( سيالكوتى )

صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة اومن ضميره المستتر في زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة اوصفة (قوله ولوجعل الالف فاعلا الخ) الفرق بين مااذا جعل ظرفا للزيادة اولنفس الزائد اذ على الاول يفهم زيادتهما وتقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى الثاني لايفهم الاتقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية (قوله يعنى ان ذكر العلل الخ) من فسر التقريب بالاقرب فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبه اومن الصيغة فان باب التفعيل يجئ للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يجئ لتكثير المفعول لالتكثير الفعل (قوله او القول بان كل واحد الخ) الاظهر أن يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر أن اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المصنف بناء على ماذكرناه (قوله وقال بعضهم اثنتان) لعله اراد ضم النشر والاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اى النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم اومع العلمية كيشكر علما ولايخفى انها لاتتناول نحو افكل ٧ علما بل نحو اعلم ايضا اما التركيب ففي البواقي وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا لامعنى له فلافائدة في ايراده (قوله وقال بعضهم احدعشر) هذه التسع مع مراعاة الاصل في نحو أحمر اذا سمى به ثم نكر وشبه الف التأنيث المقصورة وهو كل الف ليست للتأنيث زيدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للالحاق كارطى اولا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التأنيث واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التأنيث الممدودة وان كانت ممتنعة من التاء ولعل المصنف لم يعتبرهما لان مراعاة الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصلي ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده وان كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف التأنيث من الالف والنون الزائدتين (قوله اشارة الى قسمى التأنيث الخ) يعنى ان التأنيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير الحقيقي الذي لايعتبر تأنيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة (قوله من حيث اشتماله على علتين الخ) انما قال ذلك لان

٧ في الصحاح الافكل على وزن افعل الرعدة ولايبنى منه فعل يقال اخذه افكل اذا ارتعد من برد او خوف وهو منصرف وان سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته في النكرة انتهى فانه لايمكن القول بالنقل من وزن الفعل لعدم بناء الفعل منه (سيالكوتي)

الحكم يضاف الى العلة حقيقة لاالى مافيه العلة ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما صرف عن المنساق الى الفهم ( قال ان لا كسر فيه ولاتنوين ) انما ذكر الكسرة هنا مع ان انتفاءها قدعلم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر فى المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث الا اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم ( **قوله** لان لكل علة فرعية ) اعلم ان الفرعية لاتختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل يشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح وانها لاتنحصر فيما ذكر ككون الاسم مثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه ( **قوله** فاذا وقع فى اسم علتان الخ ) لم يمتنع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولاقوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية فى الاسماء بسبب هذه العلل خفى ولم تكف واحدة الااذا قامت مقام اثنتين (**قوله** فيشبه الفعل) اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل فى تمام معناه كما فى اسماء الافعال يبنى و يعطى عمله واذا شابهه فى تركيب الحروف الاصلية وفى جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولايبنى لضعف امر الفعل فى البناء ولذا يعرب المضارع بتطفله على الاسم واذا شابهه بوجه بعيد ككونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل فى البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلى بل ينزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او ينزعان معا ( **قوله** فنع منه الاعراب ) وفى تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين اولا ثم اتبع الكسرة وقد جوز المصنف الامرين فى الايضاح وقال الشيخ الرضى الى الثانى تعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عودها وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف لالمنع الصرف ايضا كما فى الوقف واللام والاضافة فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهته الفعل فحذفوا صورة

(الكسر)

الكسر التى لاتدخل الفعل ٧ وقال المصنف انما يتبعه لان الكسر يلازم التنوين يعنى ان اىّ موضع يدخله التنوين يدخله الكسر فاذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض اذلو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام اوالاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض وجود المعوض (قوله لان العدل فرع المعدول عنه) لان الاصل بقاء الاسم على حاله (قوله والوصف فرع الموصوف) لتوقف معناه على مايقوم به (قوله لانك تقول قائم الخ) فهو فرع له لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا له فى المعنى ٨ هكذا قالوه وفيه بحث لان التأنيث طار على قائم مطلقا لاعلى قائم من حيث هو مجرد عن التاء ٩ والمذكر هو هذا لاذاك فانه المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية * ايستاده * من غير تعرض للتذكير والتأنيث (قوله لانك تقول رجل ثم الرجل) يعنى ان التعريف طار على التنكير غالبا اما بوضع جديد اوباداة فهو فرع له لفظا ولما كان مايعرفه كان مجهولا لنا كان التعريف فرعا للتنكير معنى (قوله والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدنا عليه) منهم من قال ان منعهما للصرف لمضارعتهما لالفى التأنيث الممدودة فى انتفاء التاء وكونهما زيدتا معا وحذفتا معا وكون اوّلى الحرفين فى كل مدة والثانية حرفا شبيها بحرف العلة ولايخفى ان لابد حينئذ من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به (قوله لان اصل كل نوع الخ) يفيد فرعية قسم لاالقسم الآخر الذى فى اوّله احدى الزوائد الاربع (قال ويجوز صرفه) لايجوز عكسه وذلك لان الضرورة تردّ الاشياء الى اصولها ولاتخرج الاشياء عن اصولها ولهذا جاز قصر الممدود فى الشعر دون مد المقصور الانادرا وجوّز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلمية (قوله اى لايمتنع) الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولايجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف فى الضرورة بل يراد به المعنى الثانى ويقيد بجانب الوجود فلذا فسره بقوله لايمتنع (قوله

٧ ولذا يؤتى بنون العماد فى نحو ضربنى ويضربنى وانما قال صورة الكسر لان معنى الكسر وهوالجر فى صورة الفتحة يدخله (سيالكوتى)

٨ بمعنى كونه راجحا بالنسبة اليه كما قال الله تعالى ﴿الرجال قواّمون على النساء﴾ (سيالكوتى)

٩ و الالزم اجتماع التجرد عن التاء و عدم التجرد عنها (سيالكوتى)

اى جعله فى حكم المنصرف ) فان مالايترتب عليه غايته فى حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الآتى ٥ اندفع ماذكر من عدم مانعية التعريف والقول بانه وافق القدماء فى الحكم بالانصراف وخالفهم فى التعريف كما بيناه بعيد جدا ( قوله فكقوله صبت الخ ) الصب ٭ ريختن آب ٭ قال قدس سره فى الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضى الله تعالى عنها فى مرثية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واوله

ماذا على من شم تربة احمد ٭ ان لايشم مدى الزمان غواليا

وفى حاشيتها جمع غالية ٭ بوى خوش ٭ انتهى مرثية بتخفيف الياء كمغفرة ٭ برمرده ستايش كردن وكريستن ٭ يقال رثيته ورثوته ايضا التربة ٭ خاك ٭ المدى غاية والمعنى ما الذى اواى شيء وقع على من شم تربة احمد فى ان لايشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية ( قوله فكقوله اعدا الخ ) يجوز الكسر فى ان وحينئذ يكون الجملة استينافية والفتح وحينئذ يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يمثل للضرورة لظهور امرها ( قوله قلنا الاحتراز ) الى قوله ضرورى فالمراد بالضرورة ماعده الشعراء ضرورة ( قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امرمهم ) فى السجع وغيره ولهذا يقال هنأنى الشيء ومرأنى والاصل أمرأنى عند من لم يثبت مرأنى وقال الله تعالى ﴿والفجر﴾ ثم قال ﴿يسر﴾ ويقال سجى لموافقته قلى ( قوله لتناسب المنصرف ) الذى يليه قد ينصرف لتناسب المنصرف الذى لم يله كقوله تعالى ﴿قواريرا﴾ على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب اواخر الآى فانها كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا قرئ بالالف فليس نصا فيما استشهد به لجواز أن لايكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق كما فى قوله تعالى ﴿الظنونا﴾ اعلم ان غير الفصيح فى نفسه قد ينضم اليه امر فصيح فيصير فصيحا فان سلاسلا فى نفسه غير فصيح واغلالا حسنه وجعله فصيحا وكذا يبدىء الخلق يحسنه قوله تعالى ﴿يعيده﴾ والا فاللغة الفاشية يبدأ روى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب ياحار أن الركب قدحاروا بضم الراء فى ياحار فقال الكاتب ياسيدى ياحار بالكسر افصح

٥ اى فى الشرح وهو رجوع الضمير الى الحكم وحمل الصرف على المعنى اللغوى ( سيالكوتى )

فامره بما امره به اولا واراد به ان التناسب يحسنه ( قوله مثال الجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف ) والا لكان الانسب الاكتفاء بسلاسلا ( قال ومايقوم مقامهما ) اللائق تقديمه على الحكم لانه بصدد بيان ماابهمه فى حد غير المنصرف ( قوله احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع ) اى الجمع الذى يجمع الى ان ينتهى الى الوزن فيمتنع عن جمع التكسير * اعلم ان النحاة اختلفوا فى سبب قوته فنهم من ذهب الى ان قوة قيامه مقام السببين لكونها نهاية جمع التكسير والمصنف ذهب الى انها التكرر الجمعية حقيقة اوحكما كما ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لانظيرله فى الآحاد العربية واما نحو ثمان فشاذ واما نحو التراى ٣ فالاصل فيه ضم ماقبل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من قيس فنقول عن الجمع واما نحو يمان وشآم فى المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائى النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى يائى النسبة اوالالف الذى هو بدل عن الاخرى وياء النسبة عارضة لايعتد بها فى الوزن وكذا تهام بفتح التاء فى المنسوب الى تهم بمعنى تهامة وهى بلدة قال الجوهرى انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى يائى النسبة وانما لم يعتد ياء النسبة عارضة فى نحو عوارى جمع عارية ٤ منسوب الى العار لانها تثبت فى واحدة وصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء فى الواحد وقيل ان ثمانيا مثل يمان لانه منسوب الى جزئه الذى هو الثمن ولايخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبة المعدود الى العدد فان ثمانية فى الاصل عدد والثمانى هو المعدود ليس الا فاذن الالف التى فيها غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائى النسبة وكذلك الياء غير الياء واما سراويل فاعجمى اوعربى مفرد شاذ اوجمع تقديرا واما نحو اكلب واجمال وان لم يأت لهما نظير فى الآحاد فالاعتذار فيهما انهما جمعا قلة وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الآحاد فصارا كأنهما باقيان على افرادها ولايصح الاعتذار بمجىء افعل فى الواحد نحو اذرج فى اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن

٣ اى المصادر المنقوصة من باب التفاعل (سيالكوتى)

٤ بالتشديد منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب (سيالكوتى)

ولاباجر وآنك لانهما اعجميان ولان آنك يحتمل ان يكون فاعلا ولاباشد لانه جمع شدة على غير القياس وجمع لاواحد له بدليل تأنيث الفعل المنسوب اليه قال قدس سره فى الحاشية فاكالب جمع اكلب وهى جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار واناعيم جمع انعام جمع نعم انتهى السوار * ياره دست * ٦ ويلحق التاء باساور وعليه قوله تعالى فى قراءة ﴿ فلولاالقى عليه اساورة من ذهب ﴾ نعم * چهارپاى * واكثرمايقع هذا الاسم على الابل وارادوا بجمع جمعه التكثير فقط لان جمع الجمع امالان يراد به التكثير اوالضروب المختلفة كذا فى الصراخ ( **قوله** اوحكما كالجموع الخ ) انما جعل ملحقا بالقسم السابق لانه شابهه من وجوه ثلاثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وقداشار اليه قدس سره فى الحاشية وثالثها انه يمتنع من الجمع مرة اخرى ( **قوله** والممدودة ) الهمزة فى الممدودة منقلبة عن الالف وهى للتأنيث دون الالف التى قبلها ولما لم يفارق احداها الاخرى نسبا الى التأنيث تغليبا ( **قوله** فانها ليست لازمة للكلمة ) اى لبنائها وان اتفق فى بعض الاسماء لزومها كحجارة وتجارة ( قال فالعدل ) الفاء لتفسير العدل واخواته اى بيان نفس مفهوم السبب اوشرط تأثيره وعليته وهو فى اللغة الصرف يقال اسم معدول اى مصروف عن بنيته ( **قوله** مصدر مبنى للمفعول ) فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من ان يكون مستندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر الخروج بنفسه وانما لم يفسر المصنف مصدر المعلوم لانه لايدل على ماهو مسبب للمنع الاضمنا لان السبب ماقام بالاسم اذبه يتحقق الفرعية وهو ههنا المعدولية لاماقام بالمتكلم ( **قوله** اى خروج الاسم ) اى خروج مادته اذلايتصور خروج الكل عن جزئه ( **قوله** عن صيغته ) كأنه اراد بها مايشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج سحر معينا من السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذلا دخل للام فيها نعم لها دخل فى صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لايجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متناولة للصورة الحاصلة بمن اوالاضافة ولهذا يغير التفسير بانه

٦ ياره دست بالياء المثناة التحتانية والراء لفظ فارسى معناه دست برنجن ( سيالكوتى )

(خروج)

خروج عما هو حقه من الصغية او استلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن صمت فى يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المصنف اذ ليس انى مدخل فى صورته الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر فى حكم الملفوظ (قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية) كالمقام قيل لم تدخل فى الخروج لانها مخرجة لاخارجة وفى دخول المعدولات حينئذ تأمل (قوله واما المغيرات الشاذة) كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة واما القلب كايس فى يئس فقيل انه ليس خارجا عن صورته اذلا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض فى الوزن فانه امر اعتبارى واما نحو فخذ وعنق بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا العذر على تقدير كون تغيره غير قياسى (قوله بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب) ولهذا يضافان اليهما فيقال جمعهما ولو كان مخرجين عن اقواس وانياب لنسبا اليهما (قوله واعلم انا نعلم قطعا الخ) ٢ كان وجهه ان نظر النحاة فى تتبعهم اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب ثلاثة واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لايكون الا بفرعيتين حقيقة او حكما فتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهى العلمية والوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية اخرى ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففى بعض الامثلة لم يجدوا مايدل على ثبوت الاصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه وفى بعضها وجدوا دليلا آخر فالثانى هو العدل التحقيقى اى العدل المنسوب الى ماهو محقق اى فى الخارج والاول هو العدل التقديرى اى العدل المنسوب الى ماهو مقدر ليس ثابتا فى الخارج (قوله فانقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى الخ) المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل بل باعتبار

٢ قوله كان وجهه اى وجه الترتيب المستفاد من بيان الشارح رحمه الله بين الامور الثلاثة اعنى وجدان هذه الامثلة غير مصروفة واعتبار العدل فيها والتفتيش عن حال اصولها (سيالكوتى)

ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصدا اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلاث ثلاثة ثلاثة ثبت ان ثلاث فرعه وليس فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار المعدول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الآتى فلا دليل عليه الا منع الصرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل فى نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف اوضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لاضرورة فيه كما سيجيء فبالعرض (قوله فعلى هذا قوله تحقيقا الخ) وصف بحال المتعلق واما على المشهور فمعناه خروج تحقيق اى خروجا محققا كرجل سوء بمعنى رجل مسيء فيكون وصفه بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا (قال كثلاث ومثلث) صفة بعد صفة لخروجا اوخبر محذوف اى ذلك الخروج كخروج ثلاث (قوله والاصل انه اذا كان المعنى مكررا الخ) ليوافق الدال المدلول هذا اخصر مما قال الشيخ الرضى وهو أن الدليل على ذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى وفائدتهما تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد فى كلام العرب مكرر نحو قرأت الكتاب جزأ جزأ فكان القياس فى باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه اصله (قوله الى رباع) اراد بالى تعيين الحد والا فالاظهر الواو بدل الى (قوله وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها) قال الشيخ الرضى جاء فعال من عشرة فى قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى (قوله والسبب) الى قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة الى ان السبب تكرار العدل لانه عدل فيه

(عن)

عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر اواسمية الى وصفية (قوله لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلاثة ثلاثة) اعلم ان ثلاثة من اسماء العدد وهى موضوعة للوحدات لالماله الوحدات حتى يكون اوصافا بحسب الاصل ثم يستعمل فيماله الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازى اثلاثة ثلاثة لماوضع افظ ثلاث ومثلث له صارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعهما ولقائل ان يمنع كون ثلاثة ثلاثة باعتبار الوضع التركيبى مجازا فى المعنى الوصفى (قوله وآخر اسم التفضيل) بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واو اخر اخرى اخريان اخريات واخر نحو افضل افضلان افضلون وافاضل فضلى فضليان فضليات وفضل (قوله لان معناه فى الاصل اشد تأخرا) اى فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الافيماهو من جنس المذكور اولا كما تقول جاءنى زيد وآخراى رجل آخر لاحمار آخر اوامرأة اخرى (قوله وقياس اسم التفضيل الخ) ان قلت ان اريد به ماوضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا يتم القياس وان اريد به ما استعمل منه فى معنى الزيادة فاخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاغيار قلنا نختار الاول ونقول ماذكره الشيخ الرضى من ان القياس فى اخر بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلاثة لكن عدل عما كان حقه ليقربه عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولوكان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لايقتضى واحدا بعينه من الثلاثة بل يقتضى واحدا منها لابعينه لاندعى العدول عن لازم بخصوصه واحتيج حينئذ الى تغير التفسير بماذكر ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير (قوله وقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام) يؤيده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا كما هو شان المستعمل باللام قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا واجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما فى سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم اولا نحو فعصى

فرعون الرسول واما معنى فلانه لوكان معنى اللام محفوظا ابى لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف فى المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كامس حالة الرفع عند بنى تميم فانه المعدول عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالتى النصب والجر فبنى عندهم وكضحى اذا اردت به ضحى يومك عند الجوهرى والقياس يقتضى ان يكون صباح ومساء معينان كامس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا ( قوله وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من ) يؤيده شيوع توافق المعدول والمعدول عنه فى التعريف والتنكير لكن ينبو عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل بمن لايطابق الموصوف ٣وعدول ظواهر المثنى والجمع والمؤنث عن الظاهر الواحد المذكر ولايخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل فى جميع التصاريف الاخر لان تقدير من لايوجب العدول على تفسير المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق العدول فى جميع التصاريف لان للام دخلا فى صورته الحكمية وعلى كلا التقديرين لايظهر اثر العدل الا فى اخر جمع اخرى لعدم احتياج اخر واواخر اليه وعدم منع الصرف فى البواقى ( قوله لانها توجب الخ ) الحصر ممنوع بما ذهب اليه الخليل فى اجمع واخواته فالاولى ان يقال ان المضاف اليه لايحذف الا اذا جاز اظهاره ولايجوز اظهاره ههنا ( قوله اواضافة اخرى مثلها ) فى المضاف اليه سواء كان المضاف الثانى تكرارا للاول اولا نعم يشترط ان يكون تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضى بدل تلك العبارة اودلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف اليه نحو ٤ الاعلالة اوبداهة سابح ( قوله وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة الخ ) عليه الاكثرون واعترض عليه بان فعلاء انما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لاعلى جمع ( قوله وان كانت اسما ان تجمع على فعالى ) بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو علىّ ويرد عليه ان جمعاء لوكان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ اذ لايجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم جنس ( قوله والآخر

( الصفة )

٣ قوله وعدول ظواهر المثنى عطف على المطابقة اى ينبو عن القول بكونه معدولا عن آخر من لزوم عدول ظواهر المثنى (سيالكوتى)

٤ الاحرف استثناء من السابق والعلالة بالضم بقية جرى الفرس والبداهة بضم الباء اول جرى الفرس والسابح الفرس السريع السير وهو من بيت شعر معناه كنا فى حرب قد انقطع فيها جميع الافراس عن السير ولم يبق لها جرى الاعلالة او بداهة الفرس السريع السير اه (من السيالكوتى)

الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة فى باب التأكيد اسما ) اليه ذهب المصنف واعترض عليه بانه لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حمراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمى افاعل كاساور وان كان الثانى لم يكن مؤنث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون مؤنثه جمعى كفضلى واجاب عنه الشيخ الرضى بانه اسم التفضيل فى الاصل فمعنى قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا فى قراءتى من كل شئ ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كآخر فصار فى حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثه جمعاء كحمراء كما يصح حسناء وخشناء فى حسن وخشن لمجرد انهما فى حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المصنف فلا يكون فى حكم احمر معنى ( قوله وعلى ما ذكرنا ) من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وتبيينه بالامثلة لا يرد الجموع الشاذة اى لا ينتقض التفسير بها ( قوله كيف ولو اعتبر جمعهما ) يعنى ان اقوسا وانيبا لو كانا مغيرى اقواس وانياب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما اذ نسبة الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع او من جهة انهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثانى اذ ليس للمعدول قاعدة ليلزم من مخالفتها الشذوذ ( قال او تقديرا كعمر ) قال الشيخ الرضى ما حاصله راجع الى ان فعل ثلاثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا كصرد وغرف واما الثانى فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا اخر وجمع وان كان صفة مبالغة فاعل فاما ان لا يختص بالنداء كخشع فى مبالغة خاشع اى ذاهب فى الارض فلا عدل فيها واما ان يختص به نحو يافسق وهى فى المذكور كفعال فى المؤنث نحو يافساق ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمى بهما مذكر لامتنع صرفهما وتمسكوا بان الاصل فيهما مساواتهما لماهما لمبالغته فى عدم الاختصاص بباب وفيه منع اذ لا دليل على ان

الناقص فى الاستعمال معدول عن الشائع واما الثالث فان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت استعماله متصرفا كاد دأب قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير العدل فيه كقثم لانه ثبت قاثم وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول عن قاثم اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف ان قلت فينبغى على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما سمعنا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولا عن فاعل ولم نحكم بانهما منقولان عن فعل الجنسى انتهى ان قلت الشرط الاول ينفى ماقاله الشارح قدس سره من ان المعدول عنه فى العدل التقديرى غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر أن الحق هو هذا ( **قوله** فانهم اعتبروا العدل ) على زعم بعض النحاة ( **قوله** فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء ) اى لينضم الى مناسبتها لنزال وزنا مناسبتها له عدلا فحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لايوجب البناء والا لبنى كلام وسحاب وانما عنوا بناءها ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصححة للامالة المطلوبة المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا والثقل يستدعى الخفة والبناء اخف من الاعراب ( **قوله** ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس فى محله ) فكأنه ذكر استطرادا وفيه اشارة الى ان تقدير العدل فى غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات ( **قوله** فلا يكون مما نحن فيه ) وهو غير المنصرف ( قال الوصف ) الانسب تفسيره لخفائه ( **قوله** وهو كون الاسم دالا ) فسره به لا بالدال لانه هو السبب لمنع الصرف ( **قوله** على ذات مبهمة ) لم يتعين الا ببعض الصفات التى اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف المأخوذة من صفات مقيسة الى ذوات معينة لاتدل على ذات مبهمة بل تدل على تلك الذوات المعينة فان الفياض المأخوذ من الفيض الذى هو كثرة الماء يدل

على ماء كثير لا على ذات مالها كثرة المائيــة فانه بعيد وكذلك المصغر
يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثلا ادير مصغر ادور
جمع دار يدل على ادور متصفة بالحقارة مع انه وصف ولذا كان غير منصرف
بالوصفية ووزن الفعل الذى كان فى المكبر فان التصغير لايخـل بالوزن
فيما اوّله احدى الزوائد الاربع فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات
مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات المأخوذة معها او بمـا قيس اليه ذلك
البعض ان قلت اذا كان المصغر وصفـا فكيف يصح منع طليحة
بالعلمية والتأنيث قلنا هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر
والمكبر (قوله سواء كانت هذه الدلالة) القرينـة على التعميم قوله
شرطه (قوله لاالعرضى لعرضيته) فانه فى معرض الزوال فكأنه لم يثبت
والسبب الرافع الاصل وهو ههنـا الصرف لايكون الا اذا كان راسخا
قال الشيخ الرضى لم يقم لى الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبـار الوصف
العرضى والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه
لانتفاء شرط وزن الفعل بقبوله التاء وما يقـال من ان التـاء فى اربعة
ليست طـارية على اربع كما هى طـارية على يعمل لان اربعة للمذكر
واربعا للمؤنث والمذكر مقدم فى الرتبة على المؤنث ليس بشئ لانه اذا
جاز أن لايعتدّ بالوزن الاصلى فى يعمل بسبب عروض تاء تخرجه عن
الوزن فكيف يعتدّ بالوزن العارض فى اربع مع كونه فى الاصل خارجا
عن شرط اعتبـار الوزن قال الســيد قدس سره وليس ايضـا بشئ
ماقيل من ان المانع قبول تاء التأنيث وهذه التاء ليست للتأنيث بل للتذكير
لان قولك اربعة رجال او زيدين باعتبـار الجماعة انتهى والتذكير
مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيد ماقاله انقلاب التـاء هاء
فى الوقف وعدم انصراف قولهم اربعـة نصف ثمـانية وقال المصنف
٥ التاء القـادحة هى الداخلة قياسا والتـاء فى اربعة ليست كذلك
(قال شرطه ان يكون) الاولى ان يقول ايضا وان لايلزم منه اعتبـار
المتضادين كخاتم وكأنه تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره فى الحاشية
وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليـه انتهى اى لتفرع

٥ التاء الفارقة (نخ)

الدلالات الثلاث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبنى عليه شئ واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا له صح نسبة الدلالة عليه بقى يتوهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف ولك ان تقدر مضافا والتقدير في زمان الاصل ( قوله فلا تضره ) الفاء للتفريع ( قوله ومعنى الغلبة ) اى معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفى ببعض افراده الى آخره او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على المعنى الوصفى ببعض افراده الى آخره او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده الى آخره ذهب الشيخ الرضى الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفى فاذن لم يضر اللفظ الدال على المعنى الوصفى اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهو ظاهر ولا عليه لاعتباره في المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضى عدم الاشتراط لعدم تقييده الحية والقيد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراح اسود * مار بزرك سياه * وارقم * مار بيسه * وقالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة فالاولى ان يقال انه بصدد تعيين لذات ولامدخل في ذلك لتقييدها بصفة ( قال فلذلك ) الفاء للنتيجة فيدل على ترتيب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتيب المعلوم فلا يغنى احداهما عن الاخرى وذلك اشارة الى ماذكر من مجموع الاصلين المترتب احدهما على الآخر لا الى الاصل الاول ليصح عطف امتنع على صرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو عطف على صرف بلا اشكال ( قال صرف ) نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه ( قال وامتنع اسود ) اى صرف اسود اوامتنع اسود من الصرف ( قال منع افعى ) * مار بزرك * ( قوله اشتقاقه من الجدل ) الجدل * محكم بافتن رسن را * ( قال للطائر ) قالوا هو الشقراق ٤ وهو طائر اخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شئ قال في الصراح اخيل * نام مرغى كه اورا بفال بد آرند * ( قوله لاشتقاقه

٤ بكسر الشين المعجمة وفتحها وكسر القاف وتشديد الراء المهملة وقاف (سيالكوتى)

( من )

من الخال ) خال * نقطهٔ سیاه که براندام باشد ونشان خیلان جماعت *
( قوله لا في الاصل ولا في الحال ) اما الاول فظاهر أنه لم يثبت
واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الانواعا مخصوصة
من غير ملاحظة خبث وقوة وخال وان كانت في نفسها متصفة بتلك
الاوصاف ( قال التأنيث بالتاء ) هي تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا
ماقبلها تنقلب في الوقف هاء فتاء اخت ليست للتأنيث لانتفاء القيدين
الاخيرين قطعا بل هي بدل من اللام فلو سمي باخت مذكر صرف
ولو سمي بها مؤنث كانت كهند قال السيد قدس سره يحتمل انها
مصروفة على قياس ماذكره العلامة في عرفات فانها مصروفة عنده
لان التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة للتأنيث فلاتعتبر في منع الصرف
ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها اذلم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء
الملفوظة وان لم تكن متمحضة ( قوله فانه لاشرط له ) للزوم الالف
( قوله ليصير التأنيث لازما ) اي بعدما لم يكن لازما لان التاء في اصل
وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولاتكون حينئذ لازمة للكلمة اسما
كانت تلك الكلمة اوصفة كحمارة وحسنة وقديجيء على خلاف اصله
وحينئذ تكون لازمة للكلمة ٢ كحجرة لكن لم يعتبروا هذا اللزوم
( قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ) اعتناء
بشانها انما قيد بقدر الامكان لان التصرف قديكون فيها للضرورة
اوما في حكمها كما في الترخيم فانه في غير المنادى لضرورة الشعر
وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام
التي ليست من الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير
الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرائيل جبريل وجبرال وجبرين وذلك
لتعسر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلمهن الخفيفة وتركيب
حروفها المتناسبة ولك ان تقول ان التصرف في تلك الاعلام لعدم
مبالاتهم بماليس من اوضاعهم ولذا قالوا اعجمي فالعب به ماشئت فكأنها
ليست اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلمهم ( قوله
والتأنيث المعنوي ) اي مايكون تاؤه مقدرة ولامجال لتقدير

٢ قوله كحجرة فان دخول التاء فيها لالمعنى من المعاني بل هو ثابت لفظي وهي لازمة كذا في الرضي ( سيالكوتي )

الالف للزومها ( قوله اى كالتأنيث اللفظى بالتاء ) قيل لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية ( قوله شرط لوجوب منع الصرف ) مستلزم له ( قال اوتحرك الاوسط ) اى بالفعل فدار كهند مع انها متحرك الاوسط بحسب الاصل ( قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة ) ان قلت هذا النقل يوجب تحتم تأثير كل من العلمية والتأنيث وتحتم تأثير كليهما فلم جعله المصنف موجبا لتحتم تأثير التأنيث قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التأنيث اولان المحتاج الى التقوية هو التأنيث لكونه معنويا دون العلمية وفى الاخير بحث لانه لايلايم البيان الذى ذكره الشارح ( قوله علمين لبلدتين ) اشار بقوله لبلدتين الى وجه تأنيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان مثلا فيصرف وقد يعتبر كل منهما فجاز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال معلوما فذلك وان لم يكن معلوما فلك فيه الوجهان وكذا اسماء القبائل فى تأويلها بالقبيلة والحى ( قوله ممتنع صرفها ) او ممتنع كل منها عن الصرف والاول اوفق بقوله يجوز ( قوله قال فشرطها الزيادة على الثلثة ) وهنا شروط تركها احدها ان لايكون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذى كان منقولا عن مذكر اذا سمى به مذكر صرف وكذا حائض فانه فى الاصل لمذكر وهو الشخص لان الاصل فى الصفات ان يكون المجرد عن التاء منها صيغة المذكر وثانيها ان لايكون تأنيثه محتاجا الى تأويل غير لازم كرجال فان تأنيثه بتأويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تأويله بالجمع وثالثها ان لايغلب استعماله بحسب معناه الجنسى فى المذكر ثم ان تساوى استعماله مذكرا ومؤنثا فتساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله مؤنثا فمنع الصرف راجح وان لم يستعمل الامؤنثا فمنع الصرف واجب والسر فى اشتراط الاولين ان التأنيث المذكور فى الاول بتسمية طارئة وفى الثانى بعارض تأويل غير لازم وقد زال بالعلمية ما طرأ وماعرض فلم يبق التأنيث والسر فى اشتراط الثالث ان الحكم للغالب ومما ذكرنا يظهر وجه

ترك الشروط ( قوله لان الحرف الرابع ) فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير فى الزائد على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء فى كلامهم فوق الثلثة وثبة ان كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلها ثبي وان كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين واصلها ثوب ( قوله اى التعريف ) يجوز ايضا ان يقدر المضاف اى تعريف المعرفة وان تعتبر الحيثية اى المعرفة من حيث انها معرفة ( قال ان تكون علمية ) قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز أن يراد علمية مافيه التعريف كما اراد فى قوله التأنيث بالتاء شرطه العلمية علمية مافيه التأنيث قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا لام ان قلت لم يأت باللام ههنا حتى يكون اخصر قلنا للزوم التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار فى اشتراط العجمة قلنا لالزيادة قوله فى العجمية ( قوله بان تكون حاصلة فى ضمنه ) الاظهر أن يقال حاصلة فيه حصول الصفة فى موصوفها ولايخفى ان التعريف الذى شرط تأثيره بالعلمية لاتحقق له الابتحقق العلمية بخلاف البواقى فان تحققها مغاير لتحقق العلمية ( قوله يجعل غير المنصرف منصرفا ) اوفى حكم المنصرف ( قوله فلم يبق التعريف العلمى ) هذا مبنى على ان السبب الآخر فى اجمع واخواته الصفة الاصلية او العلمية لاالتعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع ( قوله وانما جعل المعرفة سببا ) قيل فعلى هذا جرى فى قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره اوعلى التجوّز اى بارادة العام من الخاص وفيه ان كون تأثير التعريف مشروطا بتحققه فى ضمن العلمية ٢ او بثبوته فى العلم ٣ راجع الى ان المؤثر هو العلمية وانما الاختلاف فى التعبير فليس فيه تجوّز ولاتكلم باصطلاح الغير ( قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر ) لان الفرعية لمقابلة التنكير والتعريف يذكر فى مقابلة التنكير لا العلمية ( قوله وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب ) لاغير ( قوله كان فى العجم اسم جنس ) بمعنى الجيد فى لغة الروم ( قوله سمى به احد رواة القراء ) سمى به رواية

٢ على تقدير المصدرية
٣ على تقدير النسبة
( سيالكوتى )

عيسى (قوله وانما جعلت شرطا) الخ يحقق الاشتراط ماقاله الشيخ الرضى وهو أن العجمة فى الاعجمى يقتضى ان لايتصرف فيهما تصرف كلام العرب ووقوعهما فى كلامهم يقتضى ان يتصرف فيهما تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية ٢ وهى منافية للام والاضافة ٣ فامتنعتا معهما جاز أن يمتنع معها مايعاقبهما ايضا اعنى التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ماهو عادة وبقى الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على مايقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارى يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وتخفيف مايستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وآذربايجان فى كركان وآذربايكان واما اذا لم يقع الاعجمى فى كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لامانع فيقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات (قال وتحرك الاوسط) ذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط الثانى الزيادة على الثلثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثلاثى خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكأن الثلاثى ليس منه (قوله وهذا اختيار المصنف) ذهب الزمخشرى الى ان نوحا كهند وكأنه قاس العجمة على التأنيث المعنوى او ٤ غيره تحتم منع ماه وجور ولايخفى اندفاعه بماذكره الشارح قدس سره قال الشيخ الرضى ماذهب اليه ليس بشئ اذلم يسمع نحو لوط غير منصرف فى شئ من كلامهم (قوله لانه امر معنوى) اى ليس له علامة لفظية (قال وشتر) قيل يجوز أن يقال امتناع صرفها لتأويلها بالبقعة وفيه انه لايستعمل الا مذكرا ولا يرجع اليه ضمير المؤنث وللمناقشة فيه مجال فلو مثل بلمك اسم ابى نوح النبى عليه السلام لكان اسلم (قوله لان غرضه التنبيه على ماهو الحق عنده) يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ماهو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعنى المفصل دون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جلى مما لاينبغى ان ينازع فيه

(بخلاف)

٢ قوله وهى العلمية منافية للام والاضافة لان التعريف اذا حصل بجوهر الكلمة لايمكن تعريفه باللام اوالاضافة (سيالكوتى)

٣ قوله فامتنعتا معهما اى امتنعت اللام والاضافة مع العلمية ودخول اللام فى الاضافة اعلام للمح معنى الوصف باعتبار الاصل (سيالكوتى)

٤ قوله اوغيره اى غير الزمخشرى وجوب منع صرف ماه وجور فاذا كانت العجمة فيهما موجبة لوجوب منع الصرف مع سكون الاوسط فلتكن مؤثرة فى جواز الصرف فى نحو نوح ولا يخفى اندفاعه فى نحو نوح (سيالكوتى)

بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المشابة (قال الجمع) اى الجمعية اوجمعية الجمع اوالجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام فى الجمع للعهد اى جمع يقوم مقام سببين ليظهر تفسير الضمير فى قوله شرطه بما ذكره قدس سره (قال صيغة منتهى الجموع) منتهى مصدر ميمى مضاف الى الفاعل اى صيغة ينتهى بها جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على انه بخصوصه غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا يجمع حمار على حمير (قوله وبعد الالف حرفان) اولهما مكسور اوثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحارى وكالات (قوله لانها جمعت فى بعض الصور مرتين) اى لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلة المستفادة من قوله لهذا (قوله لتكون صيغته مصونة عن قبول التغيير) فتصير لازمة فيصح ان يرفع اصلا وهوالصرف (قال بغيرهاء) الباء للملابسة والغير بمعنى النفى والمعنى بلاهاء بل لابهاء كما فى قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لابمال لا انك كنت بما يغاير المال وهو خبر آخر لشرطه اوصفة لقوله صيغة (قوله منقلبة عن تاء التأنيث) الخ فعلى الاول يكون قوله بغيرهاء مقيدا بحالة الوقف وعلى الثانى يكون مقيدا بخلافه (قوله جمع فارهة) لافاره كما قيل لان فاعلا اذاكانت صفة لايجمع على فواعل قال قدس سره فى الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق * مرد زيرك * ويقال للفرس رائع ايضا (قوله لانها لوكانت مع هاء كانت على زنة المفردات) ان قيل التاء غير لازمة فينبغى ان لايعتبر تغيير الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر فى تغيير الاوزان كما فى وزن الفعل على ان التاء فى وزن فعاللة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعث وفرازن وفيه نظر لان التاء انما يكون لازمة فى فعاللة اذا كانت للمنسوب كاشاعثة فى جمع اشعثى لانها بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت للاعجمى كجوارب فى جمع جورب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لايقتضى الوضع مع التاء (قوله

ولاحاجة الى اخراج نحو مدائنى ) بزيادة ياء النسبة كما قيل
مع انه لوزيد لخرج نحو كراسى مع انه غير منصرف ( قوله فانه مفرد
محض ) لايصح الا معاملة المفرد بخلاف فرازنة فانه جمع محض
لايصح الا معاملة الجمع ( قوله جمع فرزين اوفرزان ) هو معرب
( قال واما فرازنة فمنصرف ) قيل ليست اما للتفصيل لعدم التعدد ولا
للاستيناف لسبق كلام آخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال
وانما لم يقل فمنصرفة لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته اولان
المراد نحو فرازنة اولان المراد اللفظ وهذا هوالظاهر لايقال فعلى هذا
يكون غير منصرف بالعلمية والتأنيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول
تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى مع انه يجوز ان لايكون منونا ( قال
وحضاجر علما للضبع ) ليس منصوبا باعنى لان المنصوب به لايخلو
وقلما يخلو عن مدح اوذم اوترحم ولايستقيم هنا شئ من تلك المعانى
بل هو منصوب على انه حال من المستتر فى غير منصرف وجاز ان يتقدم
معمول ما اضيف اليه غير اذاكان بمعنى النفى فانه حينئذ فى قوة لاوجاز
فيه ماجاز فى لامن تقديم معمول المدخول وزيادة لافيما عطف على
المدخول لتأكيد النفى ولايخفى مافيه من ايهام ان امتناع صرفه
مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير ايضا
وفى بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وينبغى ان يكون
الجملة اعتراضية لاحالية ليخلو الكلام عن ذلك الايهام ( قوله بل للجمعية
الاصلية ) الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها
ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين فى حكم واحد ومن قال
الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية الاشخاص برجال فلم يأت بشئ
لان نوع الابهام منافيا للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافى
للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة من معنى الجمعية فى العلم
كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصفية فيه كما اذا سميت شخصا ذا
حمرة بالاحمر قال قدس سره فى الحاشية الضبع هى الانثى والضبعان
هوالمذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قال فى الصراح

( حضاجر )

حضاجر كفتار وضبع كفتار وضبعان بالكسر كفتار وضبعانه ماده وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال ( قوله والالكان بعد التنكير منصرفا ) الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر علما اذا نكر قال قدس سره فى الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى هذا التأويل بناء على تسليم تأنيث الضبع وقد عرفت مافيه ( قوله لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف ) ولامكان اعتبار الجمعية المطلقة ( قوله وهو الاكثر فى موارد الاستعمال ) او مذهب الاكثر ( قال اعجمى ) خبر محذوف ( قال حمل على موازنه ) لانه دخيل والدخيل يميل الى المجانس وانما لم يمنع من الصرف ٣ آجر المعرب مخففا حملا على موازنه من افعل علما لان جميع مايوازنه ليس ممنوعا من الصرف كاكلب وابحر ( قوله لكنه من قبيله حكما ) الخ اعتذار عن انه لم يعد الحمل على الموازن من الاسباب وقد يعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع قال المصنف فى شرحه يلزم هؤلاء ان يقولوا الجمع وماشبه الجمع وقد قال بعضهم بذلك (قال تقديرا) اى قدر تقديرا ( قوله فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ) هذه عبارة السيد قدس سره انما قال كأنه لان السروالة لم تجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاءت بمعنى قطعة الخرقة فيكون المفرد مفروضا وانما لم يجعل جمالها بالمعنى الثانى حتى يكون المفرد متحققا لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان يكون السروالة بهذا المعنى مفرداله ولقائل ان يقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعى الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع اصلا فجاز ان يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع لا من اقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى الواحد فى الاجناس لم يجئ نعم جاء فى الاشخاص كمدائن اجيب بان ذلك فى الجمع المحقق لا فى مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع شرذمة وهى القطعة وفيه ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا صح الاجراء صح الاطلاق ( قال واذا صرف ) لما كان عدم الصرف

٣ قوله آجر المعرب مخففا آجر فارسى معرب قد يشدد راؤه وقد يخفف كذا فى الصحاح ( سيالكوتى )

غالبا والصرف مغلوبا كان لفظ اذا فى الاول واقعا موقعه وفى الثانى واقعا موقع ان للمشاكلة ( قال فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ) لايخفى ان نفى جنس الاشكال بهذا المعنى لاينافى اثبات الاشكال من وجه آخر هو ان سراويل اذا صرف كان ينبغى ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفردا كما يصرف فرازنة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل مفرد اعجمى ولا اعتبار للموازنة الاعجمى ٦ او بالندور اوبتقدير الجمع فى سراويل مطلقا صرف اولم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه ( قوله اى كل جمع منقوص ) وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امرأة واعيل مصغر لامقصور كاعلى فان الالف فيه ثابتة لخفتها ( قوله اى فى حالتى الرفع والجر ) اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف ( قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة ) ولان الاعلال سببه قوى وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة ( قوله على وزن سلام ) فصار مثل فرازنة المشبهة بكراهية ( قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال ) يفهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن الياء اوعن الحركة وينبغى ان يكون كذلك لان منع الصرف لوكان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بان الفتح فى حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضى ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل جوار جوارى بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جوارى بحذفها واثبات الحركة ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين ( قوله فى لغة بعض العرب اثبات الياء ) وهى قبيحة وعليه قول الفرزدق

ولو كان عبدالله مولى هجوته * ولكن عبدالله مولى مواليا

ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل ٣ موالى بتشديد الياء حذفت

٦ قوله او بالندور الخ اى يمكن ان يدفع بان سراويل على تقدير عربيته نادر لم يجئ غيره اصلا والنادر كالمعدوم فكأنه لانظير لمفرد المصابيح فى العربية ( سيالكوتى )

٣ قوله موالى بتشديد الياء كان الاصل موال فلما اضيف الى ياء المتكلم سقط التنوين وعادت الياء المحذوفة واجتمع اليا آن فادغمت احداهما فى الاخرى فصار موالى بالتشديد ( سيالكوتى )

الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع ولايخفى مافيه من المبالغة فى الهجو
(قوله وهو صيرورة كلمتين اواكثر كلمة واحدة) ولاشبهة فى ان
التركيب الذى يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد فى الاسماء
وهو المعرف ههنا لامطلق التركيب فصح التعريف جمعا لايقال
٢ فاذن لاحاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة
لايكون الاعلما لانا نقول لانسلم الحصر لجواز أن ينقل اولا الى معنى
جنسى او ينقل اولا الى معنى عامى ثم ينقل الى معنى جنسى كما اذا انكر ذلك
العلم ٣ ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته ٤ لا اشتراطه (قوله من غير
حرفية جزء) ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار
نفى الاضافة والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة
لم يظهر اثر تركيبهما فلم يعدا من جنس التركيب الذى يناسب ان يعد
سببا بخلاف التركيب من الاسمين اسناديا كان اوضافيا ولما لم يوجد
التركيب من الفعلين لم يحتج الى نفيه بوجه (قوله ليأمن من الزوال)
والانحلال اوليتحقق سبب آخر حتى يترتب اثر المنع (قوله فيحصل له
قوة) ٥ اى لزوم (قال وان لايكون باضافة ولاباسناد) الباء للملابسة اى
ان لايكون ذلك التركيب ملابسا لهيئة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة
نقلت عن مركب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار
المنقول اليه فلايصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمى لامتناع
اعتبار حكمه (قوله لان الاضافة) الخ اولان تأثيرها اما فى الجزء الاول
وهو باطل لما عرفت واما فى الجزء الثانى على قياس بعلبك وهو ايضا
باطل لانه مشغول باعراب الحكاية (قوله فكيف يؤثر فى المضاف اليه)
اى اذا كان فى طبع شئ اقتضاء امر لايجوز أن يكون فيه اقتضاء مايضاده
سيما فى مادة واحدة حكما فان المركب الاضافى فى حكم كلمة واحدة (قوله
من قبيل المبنيات) عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعربات
المحكية عند جمع ولايبعد حينئذ أن يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر
اثره لفظا (قوله كأنه اكتفى) انما قال كأنه لان المذكور فيما بعد مع بعده
حكم لما يتضمنه حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز

٢ قوله فاذن الخ اى اذا كان المعرف التركيب الذى يوجد فى الاسماء (سيالكوتى)
٣ قوله ولو سلم اى لو سلم الحصر فنقول العلمية شرط لتحقق التركيب وثبوته فلا يقتضى وجود فرد آخر سوى العلم (سيالكوتى)
٤ قوله لا اشتراطه اى ليس العلمية تقييدا له بالشرط حتى يقتضى وجوده بدونها (سيالكوتى)
٥ قوله اى لزوم اى ليس المراد بالقوة معناها المتبادر اعنى مقابلة الضعف اذ التركيب لايقبلها (سيالكوتى)

التخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن ههنا ينقدح جواب آخر هو أن المصنف وافقهم فى منع الصرف ( قوله من غير ان يقصد ) بل من غير نقل عن مركب مستعمل فى معنى فيكون علما على الارتجال ( قال الالف والنون ) قيل الواو بمعنى مع ولك اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله ان كانا الى آخره ( قوله لانهما من الحروف الزوائد ) بالفعل فلو احتمل لفظ نونه الاصالة جاز صرفه كحسان لجواز أن يكون من الحسن كما جاز أن يكون من الحس ويمنع حينئذ ( قوله لمضارعتهما لالفى التأنيث ) فى منع دخول تاء التأنيث لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجها للشبه لان الوجوه الاخر ٤ تساوى الوزنين صدرا كسكران وحمراء وكون الزائدتين فى سكران مختصتين بالمذكر كما ان الزائدتين فى نحو حمراء مختصتان بالمؤنث وكون المؤنث فى نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر فى نحو حمراء كذلك ولا يدور عليها منع صرفهما ألا ترى الى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع صرف عمران وعثمان ٥ مع عدمها ( قوله اما كونهما مزيدين وفرعيتهما للمزيد عليه ) لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافى الفرعية التى تؤثران بسببها ( قوله واما مشابهتهما لالفى التأنيث ) اى فى منع دخول تاء التأنيث ان قلت لا بد فى السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المشابه فان كان الاولى فهى فرع للطرفين وهو ظاهر وان كان الثانى فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير اصلى لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به ( قوله والراجح هو القول الثانى ) لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر ( قوله لا الاسم الشامل ) ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية ( قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد ) او مجموع

( وتثنية )

٤ قوله تساوى الوزنين اقول معنى صدرا لا فعلا واعطف عليه الكونين الآتيين فهين الوجوه الاخر ومعنى تساوى الوزنين صدرا اتحاد اولهما فى فتح فسكون اه (مصححه)

٥ قوله مع عدمها اى تلك الوجوه لاختلاف الصور باختلاف حركة الفاء وعدم المؤنث لهما ( سيالكوتى )

وتثنية الضمير فى قوله ان كانا باعتبار تعددهما فى انفسهما ( قوله
اوشرط ذلك الاسم ) فيه انه يخالف الشروط السابقة لكن يخلوعن
لزوم تنافر بين اعتبارى الوحدة والتعدد كمافى التوجيه الاول ( قال
فشرطه العلمية ) منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها
شرط محقق للمشابهة لاسبب لانهما كالفى التأنيث يقومان مقام
علتين ( قوله اوليمتنع التاء ) اوليتحقق سبب آخر كما عرفت فى التركيب
( قال كعمران ) وسلمان وعثمان فقد جاء فى الاسم حركات الفاء
وفى الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث
٣ حينئذ مع التاء ( قال اوفى صفة ) فيه انه عطف باوعلى عاملين مختلفين
وليس على شرطه قيل الصواب الواو بدل او لان الالف والنون
يوجدان فى الاسم والصفة واجيب بان الترديد ليس باعتبار نفس
الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لايكون الا فى احدهما ويمكن ان يجاب
بان اوللتنويع ( قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى ) الخ هذه عند الاكثرين
وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا حينئذ بالانصراف قد افاد بهان
وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة
فالعدول عنه الى ماليس مطلوبا غيرمناسب بل غير صحيح لان المطلوب
قديحصل بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المصنف
الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم
انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول
المطلوب قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤكد مبنى على دليل لفظى
والانتفاء المبنى على الدليل اللفظى لايكون الا بوجود فعلى ( قوله
لانه صفة خاصة لله تعالى ) الخ لقائل ان يقول اختصاصه به تعالى
فى الاستعمال لا فى الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب
القياس امابالتاء لان الاصل فى التأنيث التاء واما بالالف وهوالراجح
لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغى ان يكون
منصرفا بالاتفاق وعلى الثانى ينبغى ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم
الا ان يقال ان الثابت بالقياس لايضر ولايكفى ( قال وندمان ) لما كان

٣ قوله حينئذ اى حين الضم مع التاء نحو عريان وعريانة بخلاف المفتوح فان مؤنثه يجئ مع التاء كندمان وبدونها كسكران ( سيالكوتى )

المراد بندمان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر هنا الا للمشاكلة المسمى (قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل) سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل اولا فالاضافة في قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة والا لم يحتج الى قوله فشرطه ولك ان تحمل عليها وتحمل قوله فشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط لان السببية ليست الا للفرعية ولا فرعية الا فيما له زيادة اختصاص بالفعل (قوله بالفعل بمعنى) الخ في اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص راجع الى الوزن اوبالعكس وذا اعرب ٢ كما هو المشهور (قوله وكذلك بذر) من بذر المال اى اسرف (قوله وخضم) من خضم الشيء اكله بجميع فمه (قوله وشلم علما) مرتجلا بالعبرانية لموضع بالشام يقال هو بيت المقدس (قوله ومثل ضرب على البناء للمفعول) وزن فعل مجهولا من الخواص لم يأت في اسماء الاجناس الادئل لدويبة وقيل العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه الصلاة والسلام * ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال * فيجوز أن يكون منقولا من دئل بمعنى اسرع واما دئل علما لقبيلة فيجوز أن يكون منقولا منه ومن دأل بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم واما الوعل لغة في الوعل والرئم بمعنى الاست فشاذان (قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة) ذهب يونس الى ان ٣ الوزن المشترك بين القبيلتين يوثر وذهب عيسى الى تأثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله * انا ابن جلا وطلاع الثنايا * ولولا ذلك لنون جلا ويرد بانه ان كان علما فمحكي مع الضمير وهو لا يغيرون ان لم يكن علما فهو صفة مقدر اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او كشف الامور (قال اويكون) انما لم يقل بدله اويغلب كما قاله النحاة لان فاعل اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا مع انه غالب في الافعال ولم يجئ في الاسماء الا خاتم وعالم وساسم اسم شجر اسود ولان في اثبات الغلبة زيادة مؤونة لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول

٢ اى ابين واوضح
٣ وضع المشترك من القبيلتين (نسخه)

لعله لم يجد فيه مايحترزبه عن ذلك المحذور ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل اوبالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف قياسية فى جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها فى جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل ( قوله غير مختص ) خصه به بقرينة المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول اولى بالتأثير والظاهر أن او لمنع الخلو وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما فى شمر واحمر واجتماعهما فى نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا وامرا ٣ واستبرق العجمى وتباعدو تبوعد وافتعل وانفعل ( قوله اى اول وزن الفعل ) الخ لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير الى الوزن والى الموزون كما هو المقصود ( قوله زيادة حرف اوحرف زائد ) على الاول صح لفظة فى لان الصفة تنسب الى موصوفها بفى وهو شائع وكذا على الثانى لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزائد العموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص بفى وبالعكس اولان المراد فى موضع اوله ( قوله من حروف اتين ) لو غير ذلك الحرف لم يضر كهراق وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا لو تصرف فى الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيسع او بالقلب كاعلى اوبالادغام كاشد اوبالرد الى ماكان كما اذا سميت بفعل محذوف العين اواللام لاجل الجزم اوالوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط للجزم اوالوقف الجارى مجراه لايكون فى الاسماء فتقول فى يقل من لم يقل واخش اسمين جاء يقول واخشى ( قوله غير قابل اى حال كونه ) الخ حال من ضمير اوله وانما لم يجعله شرطا للشق الاول لانه لاختصاصه بالفعل لايقبل التاء اصلا ( قوله ولو قال غير قابل للتاء ) كأنه اراد غير قابل للتاء بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود اذ قياس مؤنثه ان يكون على فعلاء ( قال ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل ) قيل فى جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب لابالشرط قد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل

٣ قوله واستبرق العجمى جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه ( سيالكوتى )

ولايخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور ( قوله بالسببية المحضة اومع شرطية ) لابالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا تأثير علمية الاسم الذى فيه الالف والنون ليس الالتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالف التأنيث الممدودة ( قوله بواحد من الجماعة ) اى بمفهوم صالح لان يرادبه واحد من الجماعة ( قوله فانه اريدبه المسمى بزيد ) والا لم يصح توصيفه بآخر لانه نكرة ( قال لماتبين ) اى لدليل ظهر بالالتزام ( قوله استثناء مما بقى من الاستثناء الاول ) اى استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء من المطلق والثانى استثناء من المقيد ونظير ذلك مايقال فى توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف ولوجعل المصنف قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ماهى شرط فيه لكان اظهر دلالة واخصر عبارة ولعل النكتة فى الفصل اختلاف تأثير العلمية فى المعطوف والمعطوف عليه ٤ وغرابة الاسلوب ( قوله كمافى عمر واحمد ) اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل فى اسم لم يوضع الاعلما كعمر و مع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحمد اولا كاصبع ويزيد واختلفوا فى تأثيرها مع العدل فى اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلى واليه مال الشيخ الرضى قائلا ان العدل امر لفظى وهو باق واما اخر وجمع واخواته اعلاما فغير منصرفة عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلى ومنصرفة عند الكوفيين ( قال وهما متضادان ) دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمات جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيها مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقد يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها ( قوله على اوزان مخصوصة ) هى اوزان ثلاث ومثلث واخر وسحر وامس عند تميم وقطام ايضا عندهم ( قوله اى لايوجد شئ من الامر الدائر ) يعنى ان المستثنى

٤ قوله وغرابة الاسلوب سوق الكلام على وجه لايكون مبتذلا يتنفر عند السماع وليس فيه تعقيد لفظيا ولا معنويا حتى يخل بالفصاحة ( سيالكوتى )

( منه )

منه ليس سبب المنع مطلقـا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذى هو احد
الامرين فيها للزوم استثناء الشيء من نفسه بل مفهوما مرددا بين مجموع
السببين واحدها او مفهوما مساويا له اعنى مايجامعه العلمية المؤثرة ولم يكن
مشروطا بهـا وهذا المعنى وان كان منحصرا فى احدها لكنه اعم منـه
بحسب التصور وهذا القدر كاف فى صحة الاستثناء كما يقال فى كلمة التوحيد
( قوله لم يبق فيـه سبب ) وان كانت الاربعة مجتمعة كما فى آذربيجان
( قوله وايضا قد عرفت ) به يندفع النقض بآخر على وزن افعل حيث
قيل انه معدول عما كان معه اللام اوالاضافة اومن ( قوله ولما كان
قول التلميذ اظهر الخ ) يبعد ان يجعـل الاخفش فاعلا اذ يلزم حينئذ
جعل قول سيبويه اصلا مع انه منـاف للقـاعدة الحقة عنده وامتنـاع
النصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية اوالحالية
او كونه بدل الاشتمال بعيد ( قال فى مثل احمر علما ) حال من احمر لانه
مفعول للمماثلة ( قوله وكذلك افعل التفضيل ) وكذلك ثلاث ( قوله
لضعف معنى الوصفية فيـه ) بخلاف افعل فعـلاء ولذا لا يعمل افعـل
التفضيل فى الظاهر دون افعل فعلاء ( قوله حتى صار افعل اسما ) اى
صار ملحقا به كافكل ( قال اعتبارا ) يجوز ان يكون مصدرا لخالف لان
ذلك الاعتبار نوع مخالفة ( قوله لاجل اعتباره الوصفية الاصلية ) بمعنى
ان المعدوم بجعله كالثابت ( قوله وفيه بحث الخ ) ان قيل جاز اعتبـار
شمة من الوصفية فى العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود
الاهم فى وضع الاعلام المنقولة غير ماوضع له لغة ولذلك تراهـا مجردة
عن المعنى الاصلى كزيد ( قوله واما الاخفش ) قال الرضى قال الاخفش
فى كتاب الاوسط ان خلافه فى نحو احمر انما هو فى مقتضى القياس واما
السماع فهو على منع الصرف ( قوله وهذا القول اظهر ) لان المعدوم
من كل وجه لا يؤثر ( قال لما يلزم ) علة للنفى لا للمنفى ( قوله فان العلم
للخصوص والوصف للعموم ) يعنى انه اراد بالتضـاد التقابل ولم يرد
التقـابل بالذات لان العموم والخصوص من صفـات معـانى الاعلام
والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض ( قال فى حكم واحد ) اى فى شان

اثر واحد وتحصيله ( قوله وهو منع صرف لفظ واحد ) منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين فى منع صرف الالفاظ وهو واحد اى بالنوع ولا فى منع صرف احمر فى حالتى الوصفية والعلمية لتعدد المنع ( قوله قلنا تقدير احدا لضدين الخ ) بل نقول ليس فى هذا المقام الاتوهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لاتدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان جوّز استعمال المشترك فى المعنيين وان لم يجوز فذلك ليس للتقابل ولك ان تقرر الكلام على وجه لامجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظى بازاء الوجود العينى فكرهوا ان يكون فى عالم اللفظ ماينذر فى عالم العين اذلا يكون فيه فى بادى النظر وهو تأثير الضدين فى امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين اولا وانما قلنا فى بادى النظر لان الضدين قد يؤثران فى امر واحد ٤ كالكيفيات المتقابلة المؤثرة فى المزاج وذلك تدقيق فلسفى ( قوله لكنه شبيه به ) فان لزوم اجتماعهما فى التصور حالة تأثيرها فى امر شخصى بمنزلة اجتماعهما فى التحقق ( قوله اى باب غير المنصرف ) يعنى ان اللام للعهد ( قوله اى بصورة الكسر ) يعنى انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء ( قوله اعنى اللام او الاضافة ) دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقى ( قوله وحيث ضعفت الخ ) قيل فى توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة اوانه محذوف لا لمنع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة فى حواج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر ( قوله ان العلمية تزول باللام او الاضافة ) فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم فى الاصل مصدرا اوصفة كالفضل والحسن ( قوله كالصافنات ) قال قدس سره فى الحاشية

٤ قوله كالكيفيات الخ اى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة الحاصلة فى العناصر الاربعة التى تتركب منها المواليد الثلاثة اى المعادن والنبات والحيوان ( سيالكوتى )

الصافن من الخيل الذى يقوم على ثلاث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر ناقلا عن الصحاح (**قوله** اى المرفوع الدال عليه المرفوعات) ٢ دلالة الجمع على الجنس ٣ لا على فرده ٤ فعلى هذا التفسير تكون جملة هو ما اشتمل منقطعة عن السابق وهو اما موقوف وقف الاسماء الغير المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات واللام لاستغراق الانواع ويحتمل على التقدير الاول العهد الى مايفهم من السابق حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تأمل (**قوله** لان التعريف انما يكون للماهية) فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات وقال توحيده وتذكيره بالنظر الى خبره اعنى مااشتمل فان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يأت بشئ الا ان يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية واقحام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محول على بيان الطرد (قال على علم الفاعلية) لم يقل على الرفع لان الخفاء فى المرفوع ليس الا باعتبار مأخذه فاذا اخذ المأخذ فى تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف فى تعريفه ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة فى ايهام الدور ٥ ولانه خال عن الاشارة الى اصالة الرفع فى الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف (**قوله** والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها) اى كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب ويجوز أن يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المعلوم للنسبة فالمرفوع فرع ماله نسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملابسا لها ملابسة الكل لجزئه وتضمنه له او ملابسة المطروّ عليه للطارى او المراد بالاشتمال هو هذه الملابسة (**قوله** اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل الخ) الظاهر من العبارة ان الرفع المحلى هو هذه الحيثية وحينئذ لا شبهة فى اتصاف الاسم بها لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له او لاعتبار رفع لما هو فى محله وان الاشتمال اعم من ان يكون

٢ قوله دلالة الجمع على الجنس مع التعدد فكأن المرجع مذكور معنى (سيالكوتى)

٣ قوله لا على فرده كيلا يلزم الوقوع فيما هرب منه وهو التعرض للفرد فى التعريف (سيالكوتى)

٤ قوله فعلى هذا التفسير اى تفسيره هو بالمرفوع واما على تفسيره بالمرفوعات والتذكير باعتبار كل واحد او لرعاية الخبر فيكون جملة هو ما اشتمل خبرا عن المرفوعات (سيالكوتى)

٥ اى تعريف الشئ بنفسه

محققا اوموهوما اواعم من ان يكون الاشتمال له اولما هو فى محله لكان الامر ظاهرا ( قوله وكيف يختص الرفع ) لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية اوجعل اللام للعهد كماذكرناه آنفا ( قوله اى من المرفوع ) فان الكلام مسوق له ومن ابتدائية اتصالية ويأبى عنه قوله ومنها المبتدأ ( قوله اومما اشتمل ) اقربه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من التأويل ٤ ويوافقه قوله ومنها المبتدأ ( قوله لانه جزء الجملة الفعلية ) ولانه لايحذف ٦ بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ماضرب واكرم الا انا وقولهم بدالك اى رأى ويدفع بانه نادر ولانه لاينتسخ بالعامل وفيه انه قد ينتسخ نحو كفى بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائد ( قوله التى هى اصل الجمل ) لاشتمالها على ماهو موضوع للاسناد ( قوله ولان عامله اقوى ) لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه عدمى معقول وقوة المؤثر تقتضى قوة الاثر فالفاعل فى المرفوعية اقوى من المبتدأ ولايعارضه ماذكر فى المبتدأ لانه لايفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله ( قوله لانه باق ) ولان ماعداه يصلح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلماته ( قوله ولانه يحكم عليه بكل حكم ) اولانه يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكمال ( قوله الا بالمشتق ) حقيقة اوحكما فان المصدر العامل فى قوة ان مع الفعل ( قال اسنداليه ) الاسناد ههنا بمعنى النسبة ٧ ناقصة كانت اوتامة خبرية اوانشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت ٨ او مفروضة ( قوله بقرينة ذكر التوابع بعدها ) لايخفى بعدها عن التعريف ( قال اوشبهه ) اوللتنويع لاللشك او التشكيك ( قوله اى مايشبهه فى العمل ) اوفى الدلالة على الحدث ولايخرج فاعل الظرف لانه فاعل لعامله حقيقة ( قال وقدم ) الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظة او ( قوله لان الاسناد الى ضمير شىء اسناداليه فى الحقيقة ) لانه مقرر الاسناد ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قدم لرفع توهم الدخول واليه مال المصنف فى شرح الايضاح ( قوله والمراد تقديمه

٤ كالمذكور والقسم الاول والقبيل ( سيالكوتى )

٦ قوله بدون المسند فى بعض النسخ بصيغة المفعول من الاسناد وفى بعضها بلفظ المصدر الميمى من السد اى بدون سد شىء مسده ( سيالكوتى )

٧ قوله ناقصة كانت اوتامة ليدخل فى التعريف فاعل المصدر اوالصفة اذا لم تكن واقعة بعد حرف النفى او الاستفهام رافعة لظاهر ( سيالكوتى )

٨ قوله اومفروضة ليدخل فاعل فعل الشرط والجزاء ( سيالكوتى )

( عليه )

عليه وجوبا ) لانه الفرد الكامل ( قوله المراد وجوب تقديم نوعه ) بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعرف واجزاؤه من لوازم المعرف والسر في لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين محل الفائدة وان المخاطب يقع في انتظارها وفي تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها فلو قدم زيد في قام زيد لانقلب الغرض ونقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدلوا بانا لو جعلنا زيدا في زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتأخير لم يحتج الى الاضمار وتغيير محل الموجود أهون من اثبات المعدوم ولهذا قالوا ليس في زيدا ضربت الا النصب ولا يلزم عليهم نصب كله لم اصنع لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخواته ( قوله اى اسنادا واقعا ) اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق باسند اوصفة لمصدره قيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شئ لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك ( قوله على طريقة قيام الفعل ) اى قيام مدلوله يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته وشكله ( قوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم ) اى ذلك علامتها اومن لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تأمل والمراد بالاسناد الذى هو على طريقة القيام ثبوت شئ لامر ثبوتا يماثل القيام ويشابه كله في المعنى اوفي التعبير فتعبيره تعبير القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذى هو نفس القيام قلنا للقيام افراد بعضها يماثل بعضا ( قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول مالم يسم فاعله ) وان كان للمصدر المجهول لانه في قوة ان مع الفعل المجهول ( قوله كصاحب المفصل ) والشيخ عبد القاهر فانهما مالا الى ماذهب اليه اكثر المتقدمين من البصريين ( قال وزيد قائم ابوه ) قيل لو قال ابوه لكان نصا فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدأ وفيه انه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم ( قال

والاصل ان يلى ) هو فى اللغة مايبنى عليه شئ وفى العرف القاعدة والمراد ماسيذكره قدس سره ان قلت لم آثر هذه العبارة على قولك الاولى ان يلى مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان فى لفظ الاصل لمحا الى قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة لايجوز هدمها وانه ليس بمجرد اولويته بل يبتنى عليه بعض الاحكام كما بينه بقوله فلذلك جاز الى آخره ففيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى ( قوله فى الفاعل ) وكذا الاصل فيما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم على ماليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثانى وكذا الحال فى المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة ( قوله اى ماينبغى ان يكون الفاعل عليه ) الحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضى قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض يقتضى رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك مايقال ان الماء بطبعه يقتضى البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض مسخن ( قال ان يلى الفعل ) لم يقل ان يليه مع انه اخصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل فى هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به ( قوله لشدة احتياج الفعل اليه ) لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذى هو فاعل ههنا داخل فى قوام النسبة الى الفاعل ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيئة لدلالتها على النسبة كانت جزأ للفعل كذلك الفاعل لدلالته على ماهو داخل فى قوام النسبة كان فى عداد جزئه ( قوله يدل على ذلك ) دلالة ان كما ان السابق دل عليه دلالة لم ويدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون وتضربين ( قال فلذلك ) اللام للتعليل فيفيد أن كون الولى اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع الثانى والفاء اما للتفريع فتفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك فى الجمع بين الفاء واللام ولايخفى ان امتناع المثال المذكور وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لايتوقف

عليه لثبوته على تقدير تساويهما فى المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه (قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة) تقدم الشئ على امر رتبة كون الشئ بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو حينئذ فى حكم المتقدم لان ثبوت السبب فى قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب (قوله خلافا للاخفش وابن جنى) بسكون الياء فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضى تقدمه على الفاعل نعم يستدعى تقدمه على ماسوى الفاعل قال الشيخ الرضى الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية المنع مع قولهم فى باب التنازع انتهى قيل تجويز الاضمار قبل الذكر فى باب التنازع فى العمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة اذ لو لم يضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ماذكره جار هنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثانى يقتضى الغاء الاول فى الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه مانفى (قوله جزى ربه الخ) الجملة دعائية والمراد بالكلاب العاويات اما شرار الناس او حقيقتها قال قدس سره فى الحاشية عوى الكلب يعوى عواء ٢ اذا صاح انتهى وقد فعل جملة اخبارية وقعت على سبيل التفؤل بان الدعاء قد اجيب (قال لفظا) تمييز اى اذا انتفى لفظ الاعراب (قوله فى ضمن الامثلة) فان احضار الفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما فى التمثيلات (قوله والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة) او فى ضمن ذكر المقابل الذى هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين الى الآخر (قوله فلا يرد) مع ان التعميم بعد التخصيص شائع (قوله نحو ضربت موسى حبلى) فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب الظاهر فى تابع احدهما واتصال ضمير الثانى بالاول نحو ضرب فتاه موسى (قوله بعد الا بشرط توسطها بينهما الخ) اى بعد الا الواقعة

٢ فى التاج العواء بضم العين بانك كردن سك و كرك و شغال من حد ضرب اه (سيالكوتى)

بينهما فى صورة التقديم الثابت والتأخير الذى يحكم بامتناعه يعنى ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز والتأخير الممتنع ايضا مشروط بتوسط الابينهما لما سيذكره قدس سره ( **قوله** فللتحرز عن الالتباس ) المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعى لقائل ان يقول التحرز عن الالتباس المخل يقتضى امتناع تقديم المفعول على الفعل فى نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية التى تخل بالمقصود ( **قوله** فلمنافاة الاتصال الانفصال ) اى للزوم خلاف المفروض ( **قوله** مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر ) هذا ظاهر فى المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ماضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له ( **قوله** لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا ) كما ذهب اليه السكاكى وجماعة من النحويين واما عند اكثرهم فلايجوز لانهم لم يجوّزوا ان يعمل ماقبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكأنه قدس سره حمل كلامه على ماهو المتفق عليه او مال الى ماذهب اليه الجماعة ( **قوله** لاحتمال ان يكون معناه ماضرب احدا احد الا عمرا زيد ) كما ذهب اليه جماعة من النحويين واما عند اكثرهم فلايجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلاعطف وللمجوّزين ان يستدلوا بقوله تعالى ﴿ ومانريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الرأى ﴾ ٩ اى مانراك اتبعك احد فى حال من الاحوال الا الذين هم اراذلنا فى بادى الرأى اى بلاروية قوية وقد يرد بان الظرف متعلق بفعل مقدر اى اتبعوا فى بادى الرأى او بان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل ( قال واذا اتصل به ) وكذا اذا اتصل بصلة او صفة ضمير المفعول عند من لم يجوّز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبى نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضرب غلامها ( قال وجب تأخيره ) لم يقل وجب تقديمه اى المفعول لانه ذاكر احوال الفاعل ( قال لقيام قرينة ) مقام الفعل فى الدلالة على

٩ قوله اى مانراك الخ فالذين وبادى الرأى مستثنيان مفرغان من الفاعل والظرف المحذوفين باداة واحدة ( سيالكوتى )

ماهو المرام واللام للوقت لاللاجل لان قيام القرينة مصح ٣ لاباعث (قوله لان تقدير الخبرالخ) ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه فالجواب المنطبق على السؤال تعيين الفاعل لاذكر المبتدأ وحمل شيء عليه لانه هوالمقصود فى الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل غير متردد فى الحكم وزيد قائم يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضى ان زيدا فى المثال المفروض مبتدأ لافاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لاعن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه (قوله يزيد مرفوع) والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومى قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا فى شدة ونقمة بسبب موتك يايزيد ناسب ان يبكى عليهما دونك لانك فى رخاء ونعمة (قوله بقرينة السؤال المقدر) المدلول عليه بلفظ المبنى للمفعول فانه منشأ للالتباس والتردد وهو منشأ للسؤال فنزل السبب منزلة المسبب (قال لخصومة) اللام للاجل كما هو الظاهر وحينئذ يراد بالخصومة خصومة غيره ويحتمل ان يكون للوقت وحينئذ يحتمل خصومته وخصومة غيره (قوله متعلق بضارع) وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفى برائحة من الفعل لايبكيه المقدر لان هذا البكاء بكاء فوته لابكاء الخصومة مع انها ليست سببا قريبا للبكاء (قوله ومختبط مما تطيح) حكاية حال ماضية قد يورد الماضى بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لاستقراره فى الخيال مع بقاء اثره (قوله والمختبط السائل من غير وسيلة) اى ٤ بغير علقة وسابقة حتى يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها (قوله والطوائح جمع مطيحة) على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس ويجوز ان يكون جمع طائح للنسبة مثل ماء دافق ٥ يقال

٣ قوله لا باعث فان الباعث على الحذف النكات التى ذكرها علماء المعانى من ضيق المقام والاختصار وعدم التصريح بالذكر والتنبيه على فطانة السامع والاحتراز عن العبث فى الظاهر الى غير ذلك (سيالكوتى)

٤ قوله بغير علقة بضم العين وسكون اللام والقاف شجر يبقى فى الشتاء تعلق به الابل فتستغنى به حتى يدركها الربيع ويقال له سابقة فى هذا الامر اى سبق كذا فى شمس العلوم (سيالكوتى)

٥ اى ذو دفق فان الدافق هو الرجل دون الماء (سيالكوتى)

طاح يطوح وطاح يطيح اى ذهب ( قوله كلواقح جمع ملقحة ) من الالقاح *آبستن كردن* يقال رياح لواقح اى للسحاب ولا يقال ملقحات ( قوله وما مصدرية ) لانها امكن من الموصولة بمعنى التى اهلكتها الطوائح من الاموال ( قوله ومما يتعلق بمختبط ) قال قدس سره فى الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوائح بزيد مما لا يلايم لان علة البكاء هلاكه باىّ سبب كان وايضا الطوائح بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه ( قوله اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام ) فائدة ذلك ان التفسير بعد الابهام اوقع فى النفس وذلك المفسر اما فعل صريح او حرف يؤدى معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون خبرها ماضيا فانها مع خبرها تصير فى قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة نحو ولوان ٢ ذات سوار لطمتنى * فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير لسهل على ويحتمل ان يكون للتمنى وهذا مثل يضرب لمن يتأذى ممن دونه واصله ان رجلا شريفا لطمته امة ( قوله لحذفت الجملة ) انما تقدر الجملة لانا نفهم نسبة تامة ونعم غير صالحة لافادتها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية ( قال واذا تنازع الفعلان ) ٣ من قبيل تجاذبنا الثوب ( قوله واقتصر على الفعل ) يجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل اوالاصل على الفرع ( قوله فى اكثر من الفعلين ) نحو كما صليت وسلمت وباركت وترحمت على ابراهيم وحينئذ يكون الاخير كالثانى والبواقى كالاول عند البصريين والاول هو الاول والبواقى كالثانى عند الكوفيين ( قوله اقتصارا على اقل مراتب التنازع ) واولها ( قوله معمول للفعل الاول ) اتفاقا فلا يجرى النزاع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم اولم يعتبر ( قوله اذهو يستحقه قبل الثانى ) اوهو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود اوهو مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع ( قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى متوجهان اليه ) لوقوعه

٢ ذات السوار كناية عن الحرة لانه قلما يلبس الاماء السوار اه

٣ قوله من قبيل تجاذبنا الثوب يعنى ان تنازع وتجاذب متعديان الى واحد بعدان كان كل منهما متعديا الى اثنين فى بناء فاعل كما تقول نازعته الثوب وجاذبته الثوب على ما فهم من حاشية عبدالحكيم اه ( مصححه )

بخصوصه او بعمومه طرفا لنسبتهما وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ولايخفى ان ذلك التوجيه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السابق على التحقيق بمرتبتين اذلا نزاع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كل منهما معموله ولا حال التصور الذى هو مبدأ للتحقق (**قوله** ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع) اى لايأبى من حيث انه واقع فى ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما ليتصور النزاع ولايخفى ان منطلقا فى حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لايأبى عن وقوعه معمولا للفعل الثانى بل يأبى عن ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين وان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع فى ذلك الموضع يأبى عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل ٣ فظهر الفرق بينهما ٤ (**قوله** لانه حرف لايصح اضماره) اى استتاره ٦ كاستتار الضمير هكذا قالوه وفيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لايستتر فى الماضى نعم لوكان بدل انا هو اوكان الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك فالانسب ان يقال لايمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لايتصل الا بعامله او بما هو كجزء له والا ليس عاملا ولاجزأ له واما بطريق الانفصال فلانه فى صورة المتنازع فيه وكل من الفريقين التزموا الغاء احد العاملين الا فى المفعول لضرورة ملجئة الى ترك الالغاء فيه ولايظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين فى اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك ماضربت الا انت وما اكرمت الا اياك ولايخفى ان عدم صحة القطع فى بعض صور الضمير كاف فى عدم صحة التعميم (**قوله** ومراد المصنف بالتنازع الخ) لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه يخالف مايقتضيه الاصل السابق على رأى البصرية فاحتيج الى الاستثناء ويوافقه على رأى الكوفية فيكون من تفاريع الاصل السابق واما ذكر المفعول فلتتميم البحث (**قوله** فلهذا خصه بالاسم الظاهر) ان قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد لا حكم الضمير المنفصل فلابد من تخصيص الظاهر قلنا لعل

٣ لان المتصل لا يكون معمولا الالما يتصل به اه

٤ اى بين منطلقا و بين الضمير المتصل حيث يتصور النزاع فى الاول دون الثانى

٦ قوله اى استتاره لما كان الاضمار يطلق فى الاصطلاح على ايراد الضمير بارزا كان اومستترا ولا يصح ارادته ههنا لان ايراده بارزا مع الامكن ولايتوقف ذلك على ان يصح اضمار الا ايضا حمله على المعنى اللغوى اعنى الاستتار اه (سيالكوتى)

المراد جواز القطع بالاضمار قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف كان ينبغي ان يحذف ولايجاب بانا ندعى المهملة لا الكلية لصحة المهملة على تقدير اطلاق الاسم (قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الخ) قال الشيخ الرضى يلزم البصريين فى هذا المقام اى فى مقام ماضربوا كرم الا انا او الازيد متابعة الكسائى فى مذهبه لانهم يوافقونه ههنا فى انه من باب الحذف لا الاضمار اذلا يستعمل الا كذلك (قال فقد يكون) الظاهر بحسب اللفظ انه جزاء وبحسب المعنى انه بيان لاقسام التنازع وحينئذ يكون الجزاء قوله فان اعملت او المقدر الذى هو جاز اعمال كل منهما او فيختار كما فى بعض النسخ (قوله وليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور) لانه تنازع فى ظاهر واحد كما يدل عليه افراد الظاهر وتنكيره ايضا (قال مختلفين) حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر فى قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لا ان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما فى ان العامل فيه ٨ فعل توهمى (قوله لقربه) اى لقرب الطالب الى المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبى وورود الاستعمال الشائع عليه ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغى ان يؤتى بجواب الشرط عند اجتماع اداتى الشرط والقسم لاجواب القسم مثل والله ان اتيتنى لاكرمتك قلنا القرب مرجح عند تساوى مرتبتى القريب والبعيد وليس القسم واداة الشرط فى مرتبة لان القسم اقوى فى اقتضاء التصدر (قوله لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة بشرط التفسير) اعلم ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا فى رفع الالتباس وازالة الحيرة كما فى ضمير الشان وضمير نعم رجلا ٩ وربه رجلا فلا نزاع فى جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر نص فى كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فمنهم من منع وان كان فى العمدة لان المفسر لايتعين ان يكون مرجعا فلا تزول الحيرة به ومنهم من جوّز فى العمدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف

(الفاعل)

---

٨ قوله فعل توهمى لافعل محقق بل متوهم من اسم جامد (سيالكوتى)

٩ قوله وربه رجلا الضمير المجرور هنا مبهم لامرجع له ورجلا تمييز يفسره فان رب وان كانت مختصة بالنكرة الا انها قد تدخل على ضمير الغيبة على مانص عليه المصنف فى مبحث الحروف ويلزم هذا الضمير الافراد والتذكير عند البصريين ويلزم تفسيره باسم مؤخر عنه مطابق للمعنى المراد نحو ربه رجلا او امرأة اورجالا او نساء اه (مصححه)

الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قدجاء بعده مايفسره فى الجملة وان لم يكن نصافيه ( قوله وللزوم التكرار بالذكر ) وليس من باب التكرار اظهار المفعول فى نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا وتثنية ( قال دون الحذف ) ٤ ظرف لاضمرت ( قوله لانه لايجوز حذف الفاعل ) هذه مقدمة مشهورة قداعترض عليها بان الفاعل قديحذف كفاعل المصدر والفاعل فى نحو ماضرب واكرم الاانا وفى نحو اسمع بهم وابصرحيث حذف بهم وهوفاعل عند سيبويه وفى نحو اضربن واكرم القوم ٥ بحذف الواو والياء فى الاول والواو فى الثانى بسبب التقاء الساكنين وقداجيب عنها اما عن الاول فبان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لالفظا ولاتقديرا واما عن البواقى فبانها من باب تقدير الفاعل لامن باب حذفه نسيا والمحذوف فى باب التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف فى باب التنازع لوكان كذلك لزم ان يكون المتعدى فى مثل ضربت واكرمت زيدا منزلا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود الفعل بلا فاعل فى مثل ماضرب واكرم الازيدفالاقرب ان يعتذر عن البواقى اماعن مثل ماقام واكرم الاانا فبانه فى عداد المستثنى وزيه ومن تزيى بزى قوم فهو منهم واماعن نحو اسمع بهم وابصر فبانه ليس مماذهب اليه الجمهور وبانه فى زى المفعول للزوم الجار وكون فعله فى صورة مايلزم استتار فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكأن الفاعل غير محذوف لسد جزئه مسد الكل ( قال خلافا للكسائى ) اصله يخالف قوله الاضمار قول الكسائى خلافا ( قال وجاز ) الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء ( قوله روى عنه تشريك الرافعين ) فيلزم توارد العلتين على معلول واحد وذلك غير جائز وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم ( قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه ) قال الشيخ الرضى الرواية الصحيحة عنه تخالف مافى المتن وهى ماذكره قدس سره ولك ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اضمار

٤ قوله ظرف اى باعتبار الاصل فان معنى دون المكان القريب من الشئ نحو جلست دونك وان كان ههنا مستعملا بمعنى التجاوز حالامن فاعل اضمرت اى متجاوزاعن الحذف ( سيالكوتى )

٥ اكرموا القوم ( نسخة )

الفاعل فى الاول اتصاله به ويكون معنى قوله جاز أنه جاز اتصال الفاعل خلافا للفراء فانه لايجوز ذلك بل يقول بما نقل عنه اوبان تقول جاز اعمال الفعل الثانى فقط فى جميع المواد خلافا للفراء فانه لايجوز ذلك فيما اذا اتفاقا فى طلب الفاعل فانه يشترك ( قال ان استغنى عنه ) ٢ شرط استغنى عن الجزاء لتقدم مايدل عليه ( قوله لانه لايجوز حذف احد مفعولى باب حسبت ) لان مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء لمفعول واحد واعترض عليه بانه يجوز فى السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلا منهما فى الظاهر مفعول برأسه ومنه قوله تعالى ﴿ ولايحسبن الذين ﴾ بالياء ﴿ يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم ﴾ اى بخلهم هو خيرا لهم ( قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة ) اعترض عليه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر فى الفاعل هى امتناع حذفه وهو متحقق هنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لايقتضى عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبى وهو قبيح ( قال على المذهب المختار ) اوالوجه المختار على اتفاق الطائفتين ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تعالى ﴿ هاؤم اقرؤا كتابيه ﴾ على اعمال الثانى والالزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح ( قال الا ان يمنع مانع ) اى اضمرت فى جميع الاوقات الاوقت منع مانع ( قوله وهوانه لواضمر مفردا خالف المفعول الاول ) وتأويل المفعول الاول بكل واحد بعيد ( قوله ولو اضمر مثنى خالف المرجع ) قال الشيخ الرضى جاز مخالفة الضمير للمرجع ٣ اذا لم تلبس المخالفة بينهما قال الله تعالى ﴿ وان كانت واحدة ﴾ وقبله ﴿ فان كن نساء ﴾ ٤ والضمير للاولاد فيجوز حسبنى وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وفى التفريع بحث للفرق البين بين الاصل والفرع ( قوله ولايخفى انه لايتصور التنازع الخ ) مبنى على ان تأويل المفعول الاول بكل واحد مما لايعبأ به ( قوله ولما استدل ) لايقال لقائل ان يقول لايجوز ان يكون من باب اعمال الاول والالزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول

( لانا )

٢ قوله شرط استغنى الخ على رأى البصريين واما عند الكوفيين فالمقدم هو الجزاء ( سيالكوتى )

٣ قوله اذا لم تلبس من التلبيس اه

٤ قوله والضمير للاولاد اى فى كن وكانت للاولاد ففى كانت ارجاع ضمير المفرد الى الجمع ( سيالكوتى )

لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن ( قال لادنى معيشة ) المعيشة * زندكانى وآنچه بدان زندكانى كنند * والمراد هو هذا ( قال وقول امرىء القيس ) صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفانى بدل اوبيان لقول ( قوله على تقدير توجه كل من كفانى ) الخ ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفانى واما اذا كانت الجملة حالية اومعترضة اومعطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلنا لايجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التأكيد دون التأسيس مع ان واو العطف والاعتراض ينبو عن ذلك وذلك لان نفى السعى مستلزم لنفى الطلب ان قلت السعى الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب ونفى الخاص لايستلزم نفى العام قلنا المراد بالسعى هنا الطلب مطلقا لان الكفاية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ ( قوله لاستلزامه عدم السعى ) وجعل نقيض الشرط جزاءله ( قوله وثبوت طلبه المنافى لكل منهما ) اما منافاته لعدم السعى فلما مر من ان المراد من السعى الطلب واما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية ( قوله فعلى هذا ينبغى ان يكون ) ان قلت يلزم حينئذ عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما اسعى قلنا لانسلم انه معطوف على الجزاء لجواز أن تكون الجملة حالية اومعترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب فى الزمان الماضى قليلا من المال ولامجدا لكنه يطلب فى الحال والازمنة الآتية المجد المؤثل ولوسلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل اوباعتبار استمرار طلبه فى الازمنة الآتية وبيان ذلك انه لما قال طلبت المجد كان لمتوهم ان يتوهم انه طلب مجداما فى بعض الازمنة الماضية اذ من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب مايغنى فدفعه بقوله ولكنما اسعى الى آخره لكن يجوز أن يناقش فى الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد البيت الآتى وهو مقيد بالمؤثل فالمناسب تقدير المجد المؤثل لاتقدير المجد مطلقا ( قوله لشدة اتصاله بالفاعل ) لقيامه مقام الفاعل واشتراكه معه فى الاحكام ( قال

كل مفعول ) فيه ان المنظور فى التعرف الجنس لاالفرد فلا يصح لفظ كل فلعله اقحم ٣ للاشعار بالطرد ( قال حذف فاعله ) بالمعنى المذكور لاالفاعل الحقيقى فلايرد النقض بانبت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لامحذوف ( قال واقيم هو ) اكد الضمير المستكن لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير ( قوله الى فعلى اى الماضى المجهول ) يعنى انه اراد بالعلم اشهر اوصافه او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اى الى فعل ونحوه ( قال ولايقع ) اى لايصح وقوعه لا انه لايقع فى الاستعمال والا كان الانسب ان يقول لم يقع وان لايخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثانى منه ايضا لم يقع فى الاستعمال مقام الفاعل ( قال المفعول الثانى ) نقل ان المتأخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لاامتناع فى ان يكون المسند الى امر مسندا اليه لشىء آخر نعم لايجوز أن يكون مسندا اليه لذلك الامر ( قال والمفعول له والمفعول معه كذلك ) لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع فى المفعول الثانى والثالث اتم من الامتناع فى هذين المفعولين وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوع الدليل فيكون فيه مبالغة فى رد من جوز قيامهما مقام الفاعل ( قوله بلالام ) قيل باللام ايضا لايقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلايقوم مقامه وكذا المفعول معه ( قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية ) لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية لايقال ينبغى ان لايقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز أن يناقش بجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لايقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولايصح السؤال بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب للتأديب والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم ولقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سؤال نشأ من الفعل المذكور كيف ولوكان

٣ قوله للاشعار بالطرد اى للتنصيص على احاطة الحد بجميع افراد المحدود هكذا يفهم مما افاده الشارح فى تعريف التوابع اه (مصححه

( كذلك )

كذلك لكان معمولا للمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر فى جواب السؤال عن اللمية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت اوضرب للتأديب (قال تعين) خلافا للكوفيين وبعض المتأخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا بالقراءة الشاذة فى قوله تعالى ﴿لولا نزل عليه القرآن﴾ بالنصب وقراءة ابى جعفر المدنى ﴿ليجزى قوما بما كانوا يكسبون﴾ وقراءة عاصم ﴿وكذلك نجى المؤمنين﴾ على اضمار المصدر ٦ (قوله لشدة شبهه بالفاعل) قيل لبناء الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا ولايصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لايصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذادار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقى متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد الى ماسواه مجاز عقلى ولايمكن المجاز العقلى مع وجود ماهو له ان قلت باى علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة قلنا النسبة الى الاخير ظاهرة واما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ماهو محل للفعل وقابل له وكان الاولان محلين للافعال وهى مؤثرة فيهما نوع تأثير حتى يعرفا بها كانا شبيهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير بزيد سير شديد فى قوة فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضى فعل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لايتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب فى الدار فان النسبة حينئذ ليست الا ما استفيد من حرف الجر فمعنى ضرب فى الدار ان الدار مضروب فيها لاانها مضروبة مجازا قلنا هذا النقل فى المفعول بلا واسطة واما فى المفعول بالواسطة فلا نقل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقى لامجازى بقى هنا شيئان احدهما ان ماذكرته يقتضى ان يكون نسبة الفعل المتعدى بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الى ماهو له فينبغى ان يتعين لقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة والتصريح بخلافه وثانيهما ان

٦ اى نجى المؤمنين نجية (سيالكوتى)

نسبته الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب فى قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجد فى ذلك نقلا (قوله اذلا فائدة فيه) والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون مايقوم مقامه محلا لها ولهذا لايقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء بما سيذكره (قوله شبيه بالمفاعيل) بلا واسطة وانما قيدنا بذلك لان الظرف وان كان معه فى مفعول فيه عند المصنف فلا يظهر حينئذ القول بالتشبيه (قال وان لم يكن فالجميع سواء) قيل لو قال والبواقى سواء ٩ لكان اخصر واظهر يعنى ان البواقى سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقى قد علمت على تقدير وجود المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير عدمه فالتعرض لحالها على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح برد من قال ان البواقى على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح برد من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال واذا وجد الى آخره (قوله اى جميع ماسوى المفعول به) وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغى ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل اعنى الرفع منعته ان يكون فى درجة المفعول بلا واسطة (قوله سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل) لايخفى ان هذا القيد مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعنى انه لم يرد الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان يكون لترتب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى (قوله لان فيه معنى الفاعلية) لايخفى ان هذا الدليل يقتضى ان يكون الاول من باب اعلمت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم (قوله واما عند عدمه الخ) ان قلت يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثانى فى مركزه قلنا خوف الالتباس باق لان التأخير وان دل على انه مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اول وهو اولى بان يقوم مقام

٩ قوله لكان اخصر لعدم ذكر الشرائط واظهر للاحتياج الى تفسير الجميع بما سوى المفعول به مما يصح بناؤه (سيالكوتى)

(الفاعل)

الفاعل امكن ان تقع الحيرة والاشتباه وكثيرا مايحترز عن خوف اللبس ( قال ومنها المبتدأ ) عطف على قوله فمنه الفاعل ( قوله او من جملة المرفوع ) بيان الحاصل المعنى لا ان من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير المضاف اى من جملة افراده ( قوله على ماهو الاصل فيهما ) اى فى باب المبتدأ والخبر وهو أن يكون المبتدأ مسندا اليه دون ماذا كان مسندا فانه مبتدأ يصار اليه للضرورة فلهذا لم يكن قائم فى أقائم ابوه زيد مبتدأ ٢ لاحتمال ان يكون خبرا لزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه كما تكلفه كثير من النحاة ( قوله واشتراكهما فى العامل المعنوى ) وهو ٣ ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اى اسناده الى شئ او اسناد شئ اليه ( قال هو ) قيل اتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر هنا دون الحدين السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده وانعكاسه اما لانه اكتفى فى بعض الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء او لانه اراد التصريح بالحصر ليكون ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة الفصل تفيد حصر المسند لاحصر المسند اليه ولو سلم ذلك فهى لتأكيد الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام يفيد حصره على المسند ولو سلم انها لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتدأ عند المصنف فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ الذى اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف ولايخفى ان الحصر حينئذ ليس للرد ( قال الاسم ) لم يرد بالاسم مايقابل الصفة كما تقتضيه مقابلته للصفة لجواز أن يكون هذا القسم من المبتدأ صفة مثل ضارب فى زيد ضارب محمول على زيد ( قوله او تقديرا ) او تأويلا وذلك فيما يصح اسم موضعه ( قوله نحو وان تصوموا ) وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم ( قال المجرد ) قيل انما يصح لفظ التجريد مع انه يقتضى سبق الوجود لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك ضيق فم الركية ( قال اللفظية ) من قبيل نسبة الجزئى الى

٢ قوله لاحتمال بمعنى التحمل او الجواز المقابل للامتناع الجامع للوجوب ( سيالكوتى )

٣ قوله ههنا انما قال ههنا لان العامل المعنوى فى المضارع تجرده عن الناصب والجازم او وقوعه موقع الاسم ( سيالكوتى )

الكلى ﴿ قوله اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا ﴾ يعنى ان العبارة وان كانت ظاهرة فى سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حملت على العدول افاد عموم السلب فغير ظاهر وانما اكد النفى بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب ان واضرابه لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك درهم وذلك لان الذهن لاينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ ﴿ قوله وكأنه اراد بالعامل اللفظى مايكون مؤثرا فى المعنى ﴾ وذلك لان الظاهر أن المؤثر لفظا هو مؤثر معنى ولك ان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ان قلت ينبغى ان لايجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا لعل جواز ذلك مبنى على توهم ان اسمها كان مبتدأ ويجاب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد اما اولا فلدخول اسمها فى حد المبتدأ واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة المشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التى لنفى الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لامعدولة الموضوع ﴿ قوله وثانى قسمى المبتدأ ﴾ قد اشار به الى ان المبتدأ مشترك معنوى لا ان لفظ المبتدأ مشترك لفظى كما ذهب اليه الشيخ الرضى والا لزم استعمال اللفظ المشترك فى معنيين ﴿ قال او الصفة ﴾ لفظة او للانفصال الحقيقى ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يأت بشئ لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء واعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم فى أقائم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها ولا يخفى ان التعريف لايدل

على ذلك ( قوله جارية مجراهـا كقرشى ) فانه فى قوة منسوب الى قريش ( قال الواقعـة بعد حرف النفى اوالف الاسـتفهام ) الاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل انما وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام ( قوله ونحوه ) فذكر الالف للاصالة ولايخفى ان مثل هذا الاعتبار لايناسب التعريف ( قوله كهل الخ ) واين ومتى وكيف وكم وايان التمثيل بهل وماذكرناه ظاهر واما التمثيل بمن فلا يصح بان يقول من قائم ابوه لان قائم صفة صالحـة لان تكون خبرا لمن ومايصلح ان يكون خبرا لايصلح ان يكون مبتدأ ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول لضارب وقس عليه ما ( قوله او مايجرى مجراه ) بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز ولك ان تريد بالظاهر معناه اللغوى اى البارز ( قوله لم يجز تثنيته ) على اللغـة المشهورة ( قوله كون الصفة مبتدأ الخ ) قيل لم لم يجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل فى مثل أقائم زيد واجتنبوا عن التبـاس المبتدأ بالفـاعل فى مثل زيد قام فلم لم يجوّزوا تأخير المبتدأ فاجيب بان جواز الوجهـين ليس الا فيما اذا كان كل من الوجهـين مخالفا للاصل كما نحن فيـه فان فى جعل زيد فى أقائم زيد فاعلا خلافا لاصل وهو جعل المبتدأ مسندا وفى جعله مبتـدأ خلافا لاصل آخر وهو تغيير النظم الطبيعى للمبتـدأ والالتباس المحذور ليس الا فيما اذا كان احد الوجهين موافقـا للاصل فيسـبق الذهن الى ماهو الاصـل من غير معـارض فيورث التشويش والالتبـاس ( قوله اى هو الاسم المجرد ) ولك ان تقول اى هو المرفوع المجرد الى آخره لانه ذاكر اقسام المرفوع فلايصدق التعريف على يضرب فى يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقـة خرج عنـه بعض الاخبـار وهو مااذا كان مركبا او لفظا يراد به نفسـه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضـا مع انه مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهـا بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لايصح التعبير عنـه بالاسم مع بقـاء

ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذى اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم بقى امر الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمى لفظ يعدّ واحدا ويصح التعبير عنه بالاسم (قوله فلا يصدق على يضرب فى يضرب زيد) وكذا لا يصدق على يضرب فى زيد يضرب (قوله اى مايوقع به الاسناد) قد اشار به الى ان الباء متعلقة بالايقاع المضمن لا بالاسناد لانه بنفسه يتعلق بالمسند فلاحاجة الى الباء (قوله ولك ان تقول المراد به المسند به) الى المبتدأ بقرينة انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا فى العنوان (قوله او تجعل الباء بمعنى الى) قال قدس سره فى الحاشية وكأن النكتة فى تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور فى تعريف المبتدأ وحينئذ يظهر لقوله به فائدة والا لاحاجة اليه انتهى قد بينا وجه عدم الاحتياج اليه (قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى من المبتدأ) كما يخرج به يضرب فى يضرب زيد لكن فيه ان ضاربا فى زيد ضارب وفى زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدأ مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى الاعراب على الجزء القابل للاعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه كما فى زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى شئ اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب فى زيد يضرب ابوه ويضرب فى زيد يضرب ويضرب فى زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد (قوله اى تجريد الاسم) ان قيل التجريد عدمىّ فلا يؤثر فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او اسناده الى شئ قلنا العوامل فى كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لا مؤثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة مع ان ماجعله اولى امر اعتبارىّ فلا يصح ان يكون مؤثرا (قوله ليسند الى شئ)

كما فى القسم الثانى من المبتدأ او يسند اليه شئ كما فى القسم الاول من المبتدأ وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذى يكون للعد ٤ ( قوله فمعنى الابتداء عامل فى المبتدأ والخبر ) لطلبه لهما على السواء ( قوله وقال آخرون ) هذا الوجه قوى عند الشيخ الرضى وهناك قولان آخران فكأنه قدس سره لم يعتد بهما ( قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها غالبا ) فلا يرد النقض بقولك المنطلق زيد ان قيل هذا الدليل جار فى الفاعل فينبغى ان يكون اصله التقديم اجيب بان تقديم الحكم فى الجملة الفعلية لكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظى دون الامر المعنوى لان الامر اللفظى طار والاعتبار بالطارى دون المطروّ عليه وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فارادوا فى الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل ( قال ومن ثمه ) اشار بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذى يستخرج منه شئ مشبه بالمكان ( قال جاز فى داره زيد ) انما لم يقل فى داره رجل اذ لا احد ان يناقش فى اصالة تقديمه لوجوب تأخيره * اعلم انهم اختلفوا فى جواز فى داره قيام زيد منعه بعضهم لان ما اضيف اليه المبتدأ ليس له التقديم وجوّزه الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ وقد جاء فى اكفانه درج الميت ( قال وقد يكون المبتدأ نكرة ) انما لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع انه المناسب للاصل الذى مهده آنفا لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الاصلين الاخيرين وهما تعريف المبتدأ وافراد الخبر المفهومين من لفظة قد فى قوله قد يكون المبتدأ نكرة وفى قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم مايبتنى ابتناء ما على المبتنى عليه كما يظهر عند التفصيل ( قوله والمطلوب المهم ) القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مهم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من المنكر غير ظاهر ( قال بوجه ما ) لفظة ما زائدة او صفة لما كان التخصيص منحصرا فى امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول اذا تخصصت

٤ فان الاسماء المعدودة مجردة عن العوامل اللفظية لكن لا للاسناد (سيالكوتى)

بمثل ولعبد مؤمن الى آخره لان لفظة ما تنبئ عن عدم الانحصار (**قوله** يقل اشتراكها ) واحتمالا انها او يرتفع ( **قوله** وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة ) التخصيص الفردى بالصفة مصحح واما التخصيص النوعى بها كما فى المثال المذكور ففى كونه مصححا مناقشة لانه لوكان مصححا لزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وباعم منه اعنى جسما ناميا اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم فى نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اىّ باب هو قلنا من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج ٩ المدود عنه ان قلت لولم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر فى النار ان قلت فرق بينهما فان العموم فى كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة نعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لاللتصحيح ( **قوله** فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ) فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما فى الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف فى مثل ارجل فى الدار فينبغى ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح ( **قوله** فتعينت وتخصصت ) يعنى ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات اوتقايلها فلا يرد ماقيل من ان لاتخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله ( **قوله** فانه لاتعدد فى جميع الافراد ) خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لاتعدد فيها بل هى امر واحد ( **قوله** نحو تمرة خير من جرادة ) فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضى التفضل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا فضل على فرد

٩ قوله المدود على صيغة اسم المفعول من التدويد كرم افتادن در طعام ( سيالكوتى )

آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج فى الجنس فيعم الكل اولان العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا فى لام الاستغراق فى المقام الخطابى ( قوله لتخصصه بما يتخصص به الفاعل ) لايخفى مافيه من التكلف لانه جعل بمنزلة مافى تخصيصه خفاً ( قوله اذ يستعمل فى موضع ما اهر ذا ناب الاشر ) يعنى ان الكلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا فى انا عرفت ( قوله ومايتخصص به الفاعل قبل ذكره ) قيل معنى تخصيص الفاعل بتقدم الحكم ان الفاعل يعتبر فى حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كمالايتنفر عن اصغاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لايتنفر عن الاصغاء اذا كان الحكم مقدما فلا تخل النكرة بالافهام ( قوله قد يكون خيرا ) لابالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر ( قوله فيقدر وصف ) فيجوز حينئذ أن يكون من باب التخصيص بالصفة ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير ( قوله علم جزما ) بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدأ ولذلك خص بالظرف وفيه بحث اذ قائم لايحتمل ان يكون شيئا من قسمى المبتدأ ولك ان تقول التخصيص بالظرف لسعته ( قوله لتخصيصه بنسبته الى المتكلم ) فيه ان هذا لايجرى فى كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك ويلى لك لان الويل هو الهلاك ٢ ولا ويلك لك ٣ لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك ٤ والقول بان المراد بالويل ٥ دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب على السبب فيكون التقدير دعائى الشر لك بعيد فالاولى ان يقال تنكير سلام لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار والمجرور لتقديم الاهم وللتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم الى اللعنة ( قوله اذ اصله سلمت سلاما ) قيل فيه انه لايجوز أن يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قولى سلام عليك فاذن يكون معنى سلام عليك قولى سلام عليك عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله اى جعلك الله سالما

٢ ولا يمكن ان يكون هلاك شخص لآخر اه

٣ اى لعدم الفائدة فى هذا الدعاء لان هلاكه يكون له البتة اه

٤ فلايكون فيه نسبة الى المتكلم اه

٥ اى القول فى صحيح النسبة الى المتكلم فى ويل لك اه

( سيالكوتى )

٦ قوله بل بالغائب اى ذاته تعالى المعبر عنه بلفظة الجلالة ( سيالكوتى )

فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم ٦ بل بالغائب ان قلت يرد على اختياره ايضا ان لامعنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك نعم يرد على تزييفه انا لانسلم بطلان قولى سلام عليك عليك لان قولى مبتدأ وسلام عليك بيان او بدل او مقول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثانى لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خوطب فلا يكون تكرارا نعم له ان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه آخر على ماقيل وهو لزوم اخذ المفسر فى المفسر فيدور وهو فى المفسر محتاج الى التفسير مرة اخرى وهكذا فيتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه قد سلمك الله اى جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام المأخوذ فى المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله المأخوذ فى تفسير سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه ( قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام ) لان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدث ( قوله اى سلام من قبلى ) فى التفسير تأمل ( قوله مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة ) الضابط فى تجويز الاخبار عن المبتدأ والفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بها صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة ( قوله وهذا القول اقرب الى الصواب ) لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناضرة * وهل من مزيد﴾ وقوله فيوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف ( قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد ) قد عرفت ان الخبر المعرف يجوز أن يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر فقوله والخبر قد يكون جملة للاشارة الى تقسيمه وكون افراده اصلا ( قال والخبر قد يكون جملة ) لم يقيد بكونها خبرية فكأنه تبع جمهور النحاة فى ان الانشائية ولو كانت قسمية صح ان تكون خبرا للمبتدأ ومنهم من منعوا

( متمسكين )

متمسكين بما لاطائل تحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالا من احواله الا بتأويل مثلا اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب اوكونه مقولا فى حقه ٥ واستحقاقه ان يقال فيه ذلك ( قوله ولم يذكر الظرفية ) لم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية او فعلية ٦ ولو بالآخرة ( قوله والجملة مستقلة ) لاشتمالها على الفائدة ومحلها فاذا لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدأ محلا للفائدة اصلا فكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابط فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التى تضمنها الرابط فان الشئ كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به مدحا اوذما وغير ذلك ( قوله فلابد فى الجملة ) وكذا لابد فى المفرد اذا كان مشتقا او جامدا مؤولا بتأويل المشتق نحو هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوى والعرفج شجر ينبت فى السهل والمعنى هذا المكان المستوى غليظ وكله تأكيد للخبر ٧ قال الكسائى لابد فى الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان فى خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولافرق بين خبر المبتدأ وخبر كان واجيب عنه بان فى خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فثبت الدلالة على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير ( قال من عائد ) خبر لا وليس متعلقا باسم لا والا انتصب الاسم لشبهه بالمضاف ( قوله كاللام فى نعم الرجل ) لانه للعهد ( قوله ووضع المظهر موضع المضمر ) ان كان فى معرض التفخيم جاز قياسا والا فعند سيبويه يجوز فى الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى ﴿ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيع اجر من احسن عملا﴾ اى لانضيع اجرهم ( قوله وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ ) قيل لاحاجة الى العائد اذا كان الخبر عين المبتدأ كما فى المثال المذكور وقولك مقولى زيد قائم ( قوله اذا كان ضميرا ) وذلك الحذف قياسى اذا كان الضمير مجرورا بمن فى جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزأ من المبتدأ الاول لان

---

٥ قوله واستحقاقه الخ عطف تفسيرى لكونه مقولا فى حقه لدفع مايتوهم من ان التأويل بمقول فى حقه يستدعى تقدم هذا القول فى حقه فلا يصح زيد اضربه الا بعد تقدم اضربه ( سيالكوتى )

٦ قوله بالآخرة اى بالتقدير كما فى قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام اى فعليه صيام ثلاثة ايام . او فيجب فى الصحاح جاء فلان بآخرة بفتح الخاء اى اخيرا ( سيالكوتى )

٧ لا للمبتدأ والا لزم الفصل بين المؤكد والمؤكد ( سيالكوتى )

٩ اعلم ان ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة اى عن أسم العين نحو زيد عندك وعن اسم المعنى نحو القتال عندك واما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا اومجرورا بفى نحو القتال يوم الجمعة اوفى يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة الا ان افاد بان كان المبتدأ عاما والزمان خاصا كنحن فى شهر كذا او كان اسم العين مثل اسم المعنى فى وقوعه وقتادون وقت كقولهم الليلة الهلال والرطب شهرى ربيع والورد فى ايار فان لم يفد لم يقع نحو زيد اليوم هذا عندقوم من البصريين منهم ابن مالك صاحب الالفية حيث قال (ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فاخبرا) واما جمهورهم فيمنعون ذلك ولا يستثنون ويحملون ماورد من ذلك على الشذوذ ويؤولون كما يعلم من شرح الالفية اه (مصححه)

جزئيته تشعر بالضمير فبحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان المبتدأ الثانى نكرة كما فى السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين درهما لان التعريف غير مقصود كما فى قوله * ولقدامرّ على اللئيم يسبنى * ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذى فى الخبر فالعامل فيه الخبر وحينئذ ينبغى ان يقدر منه مؤخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوى اذا كان ظرفا وسماعى ان كان غير ذلك وذلك فى الضمير المنصوب والمجرور لا فى الضمير المرفوع قال قدس سره فى الحاشية الكرّ * دوازده شتر دواز مهذب * انتهى الكرّ اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمدّ المنّ (قال وما وقع ظرفا) او جاريا مجراه وهو الجار والمجرور لانه يوافقه فى الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يراد هذا الاطلاق كما هو ظاهر الشرح (**قوله** اى الخبر الذى وقع ظرف زمان اومكان) ههنا فوائد اولاها انهم قالوا ان ظرف زمان ٩ لا يقع جاريا على اسم العين اى مايقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى اى مايقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقال ان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة اذ الازمنة الجزئية ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة فى تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضى عدم الفائدة لجواز ان يكون السامع جاهلا بكونها معها مثلا يفيد قولك الزمان فى الخريف سامعا لم يعرف كونه فى الخريف * وثانيتها ماقاله الشيخ الرضى وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة اواكثره وكان اسم زمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كأنه هو لاسيما مع تنكيره المناسب للخبرية ويجوز نصبه وجره بفى خلافا للكوفيين فان فى عندهم للتبعيض وان كان معرفة

لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فالاغلب نصبه اوجره بالاتفاق واما قوله تعالى ﴿ الحج اشهر معلومات ﴾ فلتأكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر * وثالثتها ماقاله وهو أن ظرف المكان اذا كان خبرا عن اسم عين فان كان غير متصرف فلا كلام فى امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب اى مكانك منى مكان قريب او انت منى ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح * ورابعتها ماقاله ايضا وهو أن كلا من ظرفى الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفا او موقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة اوالبعيدة نحو دارك منى فرسخ ومنزلك منى ليلة على حذف مضافين اى ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سرى ليلة ومنى متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة هذا القدر واما انتصاب نحو دارى خلفك او من خلفك فرسخين وميلا ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اى بعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان لها كما ان الماء فى امتلاء الاناء ماء مالئ وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه على المصدرية اى بعد فرسخين ﴿ قال فالاكثر ﴾ الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط فان مافى ماوقع موصولة او موصوفة ﴿ قال على انه ﴾ اى كائنون واقعون عليه ﴿ قال مقدر اى مؤول بجملة ﴾ جعل التقدير بمعنى التأويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء فى الجملة قيل فى توجيهه ان الباء زائدة دخلت على التمييز ٤ نحو زيد طيب بأب اى ابا والمعنى ان الظرف مقدر من حيث ان له جملة او من حيث انه جملة اى مفروضة انه جملة لنيابته عن الجملة او ان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة ويجوز أن يكون التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اى الحقته به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزئى بالكلى واحسن التوجيهات مافى الشرح ﴿ قوله بتقدير الفعل ﴾ وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة

من ظرف الزمان او المكان ما استعمل ظرفا وغير ظرف كيوم ومكان فان كل واحد منهما يستعمل ظرفا نحو سرت يوما و جلست مكانا و يستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك و مكانك حسن وفاعلا نحو جاء يوم الجمعة وارتفع مكانك وغير المتصرف هو مالا يستعمل الا ظرفا او شبهه كسحر اليوم وعند ولدن والمراد بشبه الظرفية انه لا يخرج عن الظرفية الا باستعماله مجرورا بمن نحو خرجت من عند زيد اه من شرح الالفية لابن عقيل (كتبه المصحح)

٤ قوله نحو زيد طيب بأب اى ابا لا اعرف لذلك نقلا نعم يجوز جر التمييز بمن ان لم يكن فاعلا فى المعنى ولا مميز العدد فتقول عندى شبر من ارض وقفيز من برّ ولا تقول طاب زيد من نفس ولا عندى عشرون من درهم صرح به فى الالفية اه (مصححه)

الظرف عليه وقديكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام ٦ ولايجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده واما قوله تعالى ﴿فلما رآه مستقرا عنده﴾ فمعناه ساكنا غير متحرك ( قوله لابدله من متعلق ) اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان فى فى مثل زيد فى الدار للظرفية وهى نسبة لاتقتضى الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فمدخولها واما المظروف فهو زيد ولاحاجة الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لابهوهو والحكم فيه ليس الابهوهو قلنا لانسلم ان الحكم ليس الا بهوهو لابد ذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لايصحح الحكم بهوهو الابتأويل ( قوله والاصل فى العمل هو الفعل ) وللقياس على نحو الذى فى الدار وكل رجل فى الدار ان قيل تقدير الجملة فى المثالين للضرورة ٧ ولاضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة فى بعض المواضع ثبت فى الكل ( قوله والاصل فى الخبر الافراد ) ليتوافق الركنان ولايخفى ان عدم افادة الزمان والتقوى يقوى الافراد ( قوله وجاز تأخيره للاتساع ) وعدم التضييق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات ( قوله لكنه قديجب ) الاحكام الخمسة كما تكون فى الشرع تكون فى النحو وغيره ( قال مشتملا ) اشتمال الدال على مدلوله سواء كانت دلالته بنفسه اوبما يجاوره من امر متقدم عليه نحو أزيد قائم اوامر متأخر عنه نحو غلام من جاءك ( قوله على معنى وجب له صدر الكلام ) اى صدر داله اوصدر نفسه مسامحة ( قوله كالاستفهام ) وغيره من القسم والتمنى والترجى وضمير الشان ولام الابتداء والشرط ولو بنوع تضمن مثل الذى يأتينى فله درهم وبالجملة مايغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما اقتضى التصدر لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز أن يجيء بعده مايغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ماقبله بالتغيير اومغير لماسيجيء بعده من الكلام فيتشوش بذلك ذهنه ( قوله وهذا مذهب سيبويه ) للاشارة الى انه

٦ قوله ولا يجوز اظهار ذلك العامل وقد اظهر شذوذا كقوله ( لك العز ان مولاك عز وان يهن * فانت لدى بحبوحة الهون كائن ) كما فى شرح ابن عقيل على الالفية اه ( قاله مصححه )

٧ لان الصلة لاتكون الا جملة وكذا المبتدأ النكرة المصدرة بكل اذا دخل الفاء فى خبره لاتكون صفته الا جملة اه ( من السيالكوتى )

المختار لم يمثل المصنف بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك (قوله وذهب بعض النحاة) بل غير سيبويه قيل لان من زيد معناه التجار او الخياط مثلا والوصف متعين للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكنى فى الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد (قوله لكونه معرفة) ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب فى دفعه ان من معرفة لانه فى قوة أزيد ام عمرو ام خالد وتطرق الابهام فى هذه المسميات على المتكلم لايوجب لها تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه (قال اوكانا معرفتين) الضابط فى جعل احداها مبتدأ والاخرى خبرا ان مازعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى تجعله خبرا (قوله ولاقرينة) فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثانى بالاول ومنه ٩ لعاب الافاعى القاتلات لعابه (قال او متساويين) قيل لو اريد به التساوى فى التعريف والتخصيص كان غنى عن قوله اوكانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى التساوى فى درجة التعريف * وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب عنه لثبوته فى التساوى فى التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفصيل ٥ (قال اوكان الخبر فعلا له) فيه ان الخبر لايكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهى جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل اين فى اين زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو ماقاما الزيدان لان الخبر جملة صورة * وفيه انه لاحاجة حينئذ الى لفظة له للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احترز بها عنه فى شرحه فالاولى ان يقال سمى الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم عليه * ان قلت ينبغى ان يقول ايضا اوكان الخبر بعد الا او معناها نحو مازيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ حينئذ * قلنا ذلك المبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام لاشتماله على النفى اومعلوم حاله بالمقايسة على ماسبق لتكرر

---

٩ قوله لعاب الافاعى القاتلات لعابه أى لعابه مثل لعاب الافاعى جمع أفعى آخره (وارى الجنى شارته أيدى عواسل) قاله فى وصف القلم والمقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم فى حق الاعداء وبالعسل فى حق الاولياء والخبر مقدم لعدم الالتباس لوجود القرينة لارى العسل والجنى مايجتنى ويؤخذ طريا شارته اى جنته واخذته والعاسل من يأخذ العسل من بيت النحل وصفه بالطيب والنظافة اذلم يمسه الايدى من اجتناه كذا فى شرح المفتاح الشريفى (سيالكوتى)

٥ المطلوب فى المقام (سيالكوتى)

العلم بحال مابعد الا او معناها (قوله اوبالبدل) من لم يقل بوجوب التقديم فى مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل بناء على ان السامع لايحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه وخلاف الاصل (قال واذا تضمن الخبر المفرد) اى نفسه اذ لو تضمن متعلقه لايجب الا تقديم متعلقه نحو غلام زيد راكب تفنن فى العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل (قوله كالاستفهام) قيل الموجب لتصدر الخبر منحصر فى الاستفهام * وفيه نظر لمكان النفى نحو ماقائم زيد (قوله لتصدره فى جملته) اعلم ان مايقتضى صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لايتقدم عليه شئ من ركنى تلك الجملة ولاماصار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كأن وسائر مايحدث معنى من المعانى فى الجملة التى تدخلها فلا يقال ان من تضربه اضربه واما جواز قولك الذى ان تضربه يضربك فلان الموصول لايؤثر فى صلته معنى (قوله تبعية يمتنع معها تقديمه) انما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشئ على نفسه فان الخبر فى المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور (قال فى المبتدأ نفسه) اما اذا كان فى صفته فلا يجب التقديم نحو على التمرة زيد مثلها لجواز تأخير الخبر بان يتوسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف (قوله مثل تعلق الجزء بالكل) انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق من باب تعلق المعمول بعامله لعدم اطراده فى مثل غلام رجل مثله اذا جعلت مثله مبتدأ (قال او خبرا عن ان) بشرط ان لايكون ان بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانه لايجب حينئذ تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة التامة لاتقع بين اما وفائها (قوله اذ فى تأخيره خوف لبس) دون تقديمه فانه حينئذ متعين لان يكون خبرا عن المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لايجوز أن يكون مما فى حيز ان المكسورة معنى لصدارتها ولا مما فى حيز أن المفتوحة معنى لانها موصولة ولايجوز تقديم مافى حيز الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها اولان المكسورة معهما والثانى باطل

(لانها)

لانها جملة تامة غير مؤوّلة بمفرد فتعين الاول ( **قوله** بالمكسورة ) لجواز أن يكون المذكور بعدها خبرا آخرلها اوظرفا لخبرها ( **قوله** لامكان الذهول عن الفتحة ) وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر الكلام موقع ان المكسورة ( **قوله** اوفى الكتابة ) لم يعهد رفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو عمرو ( **قال وقد يتعدد** ) لفظة قد للتقليل او التحقيق ( **قوله** وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ) ذلك التعدد اما غير واجب كما فى مثال المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل وحينئذ يجب العطف وتوجيهه ان يعطف اوّلا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس فى المعطوفين ضمير المبتدأ لان المبتدأ مفكوك تقديرا فكأنك قلت فى المثال المذكور احدهما عالم والآخر جاهل ولهذا جاز أن يجعله مما نحن فيه لان الخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان يكون قوله قدس سره من غير تعدد المخبر عنه احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين ( **قوله** فانهما فى الحقيقة خبر واحد ) لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لااثبات انفسهما كما قيل بناء على ان الطعمين امتزجا فى جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالآخر فعلى هذا القول يكون فى كل من الحلو والحامض ضمير المبتدأ وعلى ماقلناه يكون فى المجموع ضمير المبتدأ وليس فى شئ من الجزئين ضمير * ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير * قلنا جاز اذا لم تستند الصفة الى شئ ان قلت فينبغى ان لايثنى ولا يجمع ولايؤنث شئ من الجزئين عند تثنية المبتدأ وجمعه وتأنيثه قلنا اجراء تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى اعرابه على اجزائه فقس عليه سائر الاحوال * اعلم انك اذا اخبرت عن شئ باحوال اجزائه المتصلة جاز أن تجعل المجموع فى حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا ابيض اسود فانه فى قوة هذا ابلق فحكمه حكم هذا حلو حامض وجاز أن تجعل كلا منهما خبرا مستقلا باجراء

وصف الجزء على الكل وحينئذ يكون فى كل من الجزئين ضمير المبتدأ
قيل هذا الوجه متعين بشهادة مطابقتهما للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا
وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان تكون كالمطابقة فى المثال المذكور آنفا
ولان الضمير يجوز أن يكون راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل
لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه لوكان
كذلك لزم أن يجوز مع افراد المبتدأ تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد
الابعاض ( قوله اى مز ) قال قدس سره فى الحاشية المز الجامع بين
الحلاوة والحموضة ( قوله وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ) ان قلت
لهذه الصورة مثال آخر لايجوز فيه العطف اصلا مثل هذا ٣ جائع نائع
قال ابن الاعرابى قلنا انه من باب التأكيد حقيقة فليس من باب تعدد
الخبر ( قوله وجوز العطف ) باعتبار تقدم العطف على ماحققناه
( قوله ولا يبعد الخ ) يؤيده ماقالوا من امتناع تعدد الفاعل ( قال معنى
الشرط ) الاضافة بيانية اولامية ( قوله وهو سببية الاول للثانى )
قال الشيخ الرضى ليس معنى الشرط سببية الاول للثانى بل لزوم الثانى
للاول كما فى جميع الشرط والجزاء فلايرد نحو قوله تعالى ﴿ ومابكم
من نعمة فمن الله ﴾ لكن الشارح قدس سره فسره بما يوافق كلام المتن
فى بحث كلم المجازاة ( قوله اوللحكم به ) فان الجمل الخبرية كثيرا ماتورد
ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها ( قوله فلا يرد نحو فما بكم
من نعمة فمن الله ) توجيه الورود أن كون النعمة ملصقة بهم ليس سببا
لكونها من الله وذلك ظاهر ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها
من الله علة لكونها ماصقة بهم قلنا فيه بحث لان من المعلوم اسناد
اللصوق الى ايجاد الله النعمة واعطائه اما استناده الى كونه صادرا منه
ومعلولا له فغير معلوم ( قوله فيشبه المبتدأ الشرط ) لما كان المبتدأ
دخيلا فى هذا المعنى خالف الشرط فى جواز ترك الفاء فى خبره وفى جواز
كون الصلة او الصفة ماضية اريد بها المضى لكنه قليل وفى جواز
كون الظرف صلة اوصفة له ( قال وذلك الاسم الموصول ) قيل
تعريف الجزئين يقتضى الحصر يعنى حصر المسند اليه فى المسند وذلك

٣ قوله جائع نائع على ان يكون النائع اتباع الجائع واما على مازعم بعضهم من ان النوع العطش فهو من قبيل تعدد الخبر لفظا ومعنى مثل زيد عالم عاقل ويجوز فيه الامران من غير اولوية ( سيالكوتى )

لايستقيم لان المبتدأ الداخل عليه اما والمتضمن لحرف الشرط كمن وما ٢ من هذا الباب ولاحد أن يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس يكون للحصر ٣ لاالتعريف باسم الاشارة ولوسلم انه كالتعريف بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لايقتضى الحصر مطلقا ولوسلم ٤ فنقول الكرم محمول على التمثيل فكأنه قال كالاسم الموصول والحق ٥ ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقضى الحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ لمعنى الشرط ان لايكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط كما سيجيء حكمها او ان قوله ذلك اشارة الى المبتدأ الذى تضمن معنى الشرط وتفرع على تضمنه صحة دخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقض ليست مندرجة فى ذلك تأمل يظهر ( قال بفعل ) او ما فى قوته كاسمى الفاعل والمفعول الواقعين صلة للام الموصولة ( قوله و فى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به ) لانهما فى حكم لفظ واحد وكذا الحال فى المضاف والمضاف اليه ( قال او النكرة الموصوفة بهما ) ينبغى ان يقول به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يفرد ( قال الذى يأتينى ) الاغلب فى صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الماضى بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر ( قال او فى الدار ) ليست لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين ( قوله فقوله تعالى ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ) ان قيل الموصول ليس عاما اذ لايريد أن كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص فلاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبنية على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط فى العموم والابهام ٦ فتكون الفاء فيه زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضى لايجب العموم فى الموصول كما فى اسماء الشرط لما ذكرنا فى وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم ( قوله لان صحة دخوله عليه ) ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ لكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول ان لانها لاتغير معنى الكلام ( قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار )

٢ قوله من هذا الباب اى من باب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط

٣ قوله لاالتعريف باسم الاشارة فلا يكون تعريف ذلك مفيدا للحصر

٤ قوله فنقول الكلام محمول على التمثيل والكاف محذوف كما فى قولنا زيد الاسد ( سيالكوتى )

٥ قوله والحق ان التعريف اى تعريف اسم الاشارة اذا اشرت به الى الجنس بمعونة كونه مقام ضبط المبتدأ يقتضى حصره فى الاسم الموصول والموصوف المذكورين والا لم يحصل الضبط

٦ قوله فتكون الفاء فيه اى فى فانه ملاقيكم اه ( سيالكوتى )

هذا مبنى على انعقـاد الربط بين الشرط والجزاء فلايرد ماقيل من ان الجزاء قديكون انشاء ( قوله لانها لاتخرج الكلام عن الخبرية ) لابد وان يدعى انليس ههنـا مانع آخر ( قوله قيـل بعضهم الذى الحق ان بهما هوسيبويه ) نقل عن المصنف انه قال فى الايضـاح منع سيبويه من دخول الفـاء فى خبر ان بعيـد من جهة النقل والفقه اما النقل فقد استشهد سيبويه فى كتابه بعدقوله ﴿الذين ينفقون اموالهم﴾ بقوله ﴿قل ان الموت﴾ واما الفقه فيبعد منه وقوعه ٦ فى مخالفة الواضحات ( قوله فوالله مافارقتكم قاليـا لكم ) القلاء بالمد والفتح * دشمنى ودشمن داشتن * ( قال لقيام قرينة ) اللام للوقت لاللاجل لانه مصحح لامقتض وداع والدواعى مذكورة فى علم البلاغة ( قوله وقديجب حذفه ) قيـل لايجب حذفه اصـلا لانه ركن اصـيل فى الكلام ونحو الحمدلله اهل الحمد محمول على حذف الخـبر اى اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح او الذم خبر مما لا يعتـد به ( قوله ليعلم الخ ) حاصل الكلام انه صفة لما قبله فى المعنى لكنه قطع عنـه وجعل اعرابه مخالفـا لاعراب ماقبـله لان فى الافتنـان وتغيير المألوف زياده تنبيه وايقاظ للسامع للاصغاء اليه وذلك انما يكون لشدة الاهتمام به وشدة الاهتمام بمدح اوذم اوترحم يعتنى به زيادة اعتنـاء فكأنه اراد أنه امتـاز من بين الصفات بالمدح او الذم اوالترحم ولو ذكر المبتدأ لم يبق فى صورة الوصف فلم يتبين انه فى الاصل وصف ثم غير ( قوله فى مقول المستهل المبصر الخ ) قيل الاسـتهلال *ماه نو ديدن وبانك كردن * وكلاهما مستقيم ( قال الهلال ) * ماه نو تاسه شب * وبعده القمر ( قوله لان مقصود المسـتهل تعيين شئ الخ ) لاتعيين الهلال بالاشارة ( قوله ولئلا يتوهم ) نصب الهلال برأيت اوارى وذلك لان الاصـل فى المفردات الوقف ( قال خرجت فاذا السـبع ) الفاء للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد انهـا للزوم مابعدها لما قبلها اى مفاجأة السبع لازمة لخروجى وقيل زائدة وفيه انه لايجوز حذفهـا ( قوله على المذهب الصحيح ) انمـا قال ذلك لان فيه خلافا قيـل ان اذا ظرف مكان خبر

٦ قوله فى مخـالفة الواضحات يعنى مجئ الفاء فى خبر ان واضح لكثرة وقوعه فى القرآن المجيد وكلام الشعراء فيبعد منه وقوعه فى مخـالفة الواضحات ( سيالكوتى )

عن السبع ٢ وفيه انه لا يطرد فى مثل فاذا السبع بالباب ٣ وجعله بدلا تعسف
وقيل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف اى فى وقت خروجى
حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة
وقيل ظرف زمان مضاف الى مابعده وعامله محذوف اى ففاجأت
وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه مفعول به
لفاجأت اللهم الا ان يقال ان فاجأت ينزل منزلة اللازم ولو قيل ان
الظرف غير مضاف الى الجملة كما فى الوجوه الاخر والعامل فاجأت
لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز ان يقال معناه ففاجأت وجود
السبع زمان الخروج ( قال فيما التزم ) يقال الزمته الشيء فالتزمه اى
قبل ملازمته ( قوله اى فى التركيب ) الاظهر بحسب اللفظ ان يقال
اى فى خبر والالزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان ضمير
فى موضعه وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب الظاهر لان الذهن ينساق
من الخبر الى كونه واقعا فى التركيب فيغنى غناء الضمير ( قوله وذلك
فى اربعة ابواب ) لا يقال هناك قسم آخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان
متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب
الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا لرعاية امر لفظى فليس هو
من باب حذف الخبر والتزام غيره مسده ( قوله فلا يجب حذفه )
لعدم دلالة لولا عليه ولو دل بالقرينة الخارجة جاز الحذف بلا وجوب
( قوله ولولا الشعر الخ ) ٤ الازراء * خوارمندى نمودن * ( قوله
هذا على مذهب البصريين ) فان لولا عندهم كلمة غير ملتئمة من كلمتين كما
يتراءاى واليه ذهب الكسائى لان لولا لو كانت مركبة من لو الامتناعية
ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى بمفسره كما هو
شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرار لا لان لفظة
لا لا يدخل على الماضى فى غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا فى الاغلب
( قوله وقال الفراء لولا هى الرافعة ) لاختصاصها بالاسماء كسائر
العوامل ولا يخفى قصوره ( قوله منسوبا الى الفاعل الخ ) قال الرضى
بدل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول او الى الفاعل والمفعول نحو

---

٢ قوله وفيه انه لا يطرد الخ اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب ( سيالكوتى )

٣ قوله وجعله بدلا تعسف اى جعل بالباب بدلا من اذا تعسف اما معنى فلعدم انسياق الذهن اليه واما لفظا فلانه يكون بدلا باعادة الجار ولا جار فى المبدل منه لفظا ( سيالكوتى )

٤ قوله الازراء خوارمندى نمودن لا يظهر لادخال الباء فائدة والاظهر ما فى التاج وخوار داشتن ويعدى بالباء فى القاموس ازرى باخيه ادخل عليه عيبا ( سيالكوتى )

تضاربنا (قوله وبعده حال) مفردة كانت اوجملة اسمية كانت اوفعلية والاسمية يجب معها الواو على الاصح (قوله واكثر شربى السويق ماتوتا) السويق * بست * قال قدس سره فى الحاشية ٣ لت السويق لتابله ٤ صحاح (قوله واخطب مايكون الامير قائما) اى اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقات كونه وان كان الشائع تقدير الزمان مع ما المصدرية لما قالوا من ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا اوعبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضى حيث قال يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان اويكون لاعن المصدر الصريح فلا تقول ضربى زيدا قائم وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز فى اول الكلام والمجاز يؤنس بالمجاز ويجوز ان يقدر زمان مضاف الى ما لشيوع تقدير الزمان معها وشيوع الاسناد الى الظرف مجازا نحو نهاره صائم ويؤيده اخطب مايكون الامير يوم الجمعة (قوله فذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذاكان قائما) لان اخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لايكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قائما يكون حينئذ حالا عن معمول المصدر فان كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجيء بطلانه وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد ومن ثمة الخبر وقد نوقش فى لزوم الاتحاد فثبت على هذا وجه آخر (قوله ثم حذف اذا مع شرطه) سمى مدخولها شرطا وان كانت اذا ظرفية لرائحة معنى الشرط واذا هذه للاستمرار كما فى قوله تعالى ﴿واذا قيل لهم لاتفسدوا﴾ (قوله وفيه تكلفات كثيرة) قال قدس سره فى الحاشية وهى من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذاكان قائما ظاهر فى معنى

(الناقصة)

٣ قوله لت السويق من حد نصر وكذا بل (سيالكوتى)

٤ قوله صحاح فى آخر الحاشية اسم كتاب فى اللغة نقل الشارح قدس سره معنى اللت منه (سيالكوتى)

الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى انما عدلوا عنه ٤ لان مثل هذا المنصوب ٥ لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولوكان خبرا لسمع تعريفه مرة ولان الواو فى الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولوكانت خبرا لها لم يلزم الواو لان دخول الواو فى اخبار الافعال الناقصة ليست الا لتشبيهها بالحال وذلك لا يقتضى اللزوم (قوله وتقييد المبتدأ المقصود عمومه) اتفاقا وذلك ٦ لان اسم الجنس المعرف باللام ٧ اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض مايقع عليه فهو الظاهر فى الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح ٨ (قوله وذهب الاخفش) يرد عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه فى قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته (قوله اى ضربى زيدا ضربه قائما) اى ماضربى اياه الا هذا الضرب المقيد (قوله الى ان هذا المبتدأ لاخبر له) كما فى القسم الثانى من المبتدأ (قوله لكونه بمعنى الفعل) يؤيده امتناع تأكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه (قوله اذ المعنى ماأضرب زيدا الا قائما) لا يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهرة (قوله وثالثها كل مبتدأ الخ) قال الشيخ الرضى الظاهر أن حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب قال الكوفيون ان الواو مع مابعدها خبر لانها بمعنى مع ولو اتى بمع كان خبرا فكذا ماهو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل الى مابعده بل يكون منصوبا (قال وكل رجل وضيعته) قال قدس سره فى الحاشية الضيعة فى اللغة العقار التى هى الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعنى الصنعة انتهى الصنعة *كار وپيشه كردن صراح* ان قلت لا يجوز رجع الضمير فى ضيعته الى كل لظهور فساد المعنى ٩ ولا الى رجل لانه ليس مقصودا قلنا المقصود واضح فان المعنى ان كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل قيل فى توجيهه التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سدها مسد الخبر وفيه انه يلزم ثلاثة امور ٢ حذف المؤكد وجواز الرفع

٤ أى عن معنى الناقصة الى التامة (سيالكوتى)

٥ أى الذى يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة

٦ أى كون المقصود عموم المبتدأ ثابت

٧ او بالاضافة فمعنى ضربى زيدا قائما جميع افراد الضرب الواقع من المتكلم على زيد حاصل قائما (سيالكوتى)

٨ من ارادة بعض مايقع عليه دون بعض (سيالكوتى)

٩ اذ ليس واحد من الرجال مقرونا بضيعة كل رجل (سيالكوتى)

٢ قوله حذف المؤكد على صيغة اسم الفاعل وذا لا يجوز كما سيجيء لفوات الغرض من التأكيد (سيالكوتى)

والنصب في ضيعته كما في جئت انا وزيدا وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة لان ضيعته ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن ان يجاب اما عن الاول فبان حذف المؤكد مع المؤكد جائز واما عن الثاني فبان المفعول معه لابدله من فعل غير المدلول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على المبتدأ نظرا الى الصورة ( قوله اى كل رجل مقرون مع ضيعته ) كما تقول زيد قائم وعمرو وانما لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر ولايجوز أن يجعل المعطوف سادا مسد الخبر لانه من تتمة المبتدأ قيل لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز أن يقال وضيعته سادّ مسدّ الخبر ويكفي في النيابة حيثية واحدة ( قوله ورابعها كل مبتدأ يكون مقسمابه ) ومتعينا للقسم فان تعينه له يدل على تعيين الخبر فنحو امانة الله لافعلن كذا لايجب حذف خبره ( قوله لعمرك لافعلن كذا ) قد يستعمل لعمرك في قسم السؤال نحو لعمرك لافعلن ( قوله اى من المرفوعات ) اشار به الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدأ محذوف الخبر وذلك بقرينة ماسبق فقوله هو المسند ابتداء كلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يقل ومنهما لانه في الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة ( قوله اى اشباهها ) استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل كما بين الاخوات ( قوله لابالابتداء ) كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين ( قوله لانها لما شابهت ) ولان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ( قال بعد دخول احد هذه الحروف ) زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل واحد من افراد المعرف ان قلت المعرف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول احدها وان كان كلا من خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول احدها قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك امابتقدير

( المضاف )

المضاف اى خبر باب ان واخواتها او يجعل قوله ان واخواتها مجـازا
عن هذا المعنى وانما لم يحمل كلامه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد
واحد لان المقام مقام التعريف وان المناسب للتوزيع أخبار ان واخواتها
بصيغة الجمع ( قوله لايراث اثر فيهما لفظا او معنى ) اما لفظا فبالعمل
واما معنى ٢ فلانسحاب معانيها الى معانيهما فان تأكيد الحكم مثلا ينسحب
الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لاينتقض التعريف ( قوله بمثل
يقوم ) وبخبر المبتدأ الذى بعـد ان المكفوفة بمـا او بعد ان المخففـة
الملغاة ( قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ) اضربه ولايجوز
ان يقـال ان زيدا اضربه ( قوله ولايجوز ان يقال ان اين زيدا )
لان الاستفهام ينافى التحقيق ( قال الا فى تقديمه ) حق العبارة ان يقال
الا فى التقديم لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون
مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول برجع الضمير الى المتكلم بعيد ( قوله
الاصل ان يتقدم ) كما مر فى قوله والاصل ان يلى ( قال الا اذا كان
ظرفا ) اسـتثناء مفرغ والتقدير الا فى تقديمـه فى كل حال من احوال
الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز أن يكـون اسـتثناء من معنى الكلام
والحاصل ان اخبار هذه الحروف يخالف خبر المبتدأ فى جواز التقديم
فى الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا ( قوله وذلك لتوسعهم ) وذلك
لان كل محدث لابد أن يكون فى زمان او مكان فصار الظرف مع الشئ
كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لايدخل غيره من الاجنبى واجرى
الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور
( قال خبر لا لنفى الجنس ) اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان
لانها تشابه ان فى افادة المبالغـة فان لا لمبالغة النفى وان لمبالغة الاثبـات
فيكون من باب حمـل النظير على النظير وقيـل لان لا نقيض ان فيكون
من باب حمـل النقيض على النقيض ( قوله انمـا عدل ) قال المصنف
ليس تمثيل النحـاة بلارجل ظريف حسـنا لان ظريف فى الظـاهر
صفة اسم لا لان خبر لا يحذف كثيرا والمثـال ينبغى ان يكون ظاهرا
فيما يمثل له وفى مثالنـا لايحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفى بلا

٢ الانسحاب كشيده شدن كذا فى التاج ( سيالكوتى )

لايوصف الا بمنصوب واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد جوّزوا الرفع حملا على المحل كما فى توابع اسم ان ( قوله على ماهو الظاهر ) انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل ( قوله لان الظرافة لاتتقيد بالظرف ونحوه ) من الحال بدون سماجة ( قوله لئلايلزم الكذب ) وانمايلزم الكذب حينئذ لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحاصل نفى كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه فى الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل ٤ ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ٥ ولايمتنع الاقتصار ههنا على فيهما ٦ قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف فى ذلك ( قوله لدلالة النفى عليه ) لان النفى يقتضى منفيا ولما لم يكن ههنا قرينه خصوص حمل على امر شامل او لان النفى رفع الوجود وفيه ان النفى المستفاد من لا رفع الوجود الرابطى سواء كان الظرف الوجود او غيره ( قوله اى لايظهرون الخبر فى اللفظ ) قال الاندلسى لاادرى من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة فعند بنى تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز ( قوله او المراد ) الاصح هو الاول ( قوله فيقولون معنى قولهم الخ ) فيكون حينئذ لامن اسماء الافعال وزيفه المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولايخفى ان نصب الاسم بعدها يدل ايضا على فساد هذا القول ( قوله واما بنو تميم الخ ) وذلك لدخولهما على القبيلتين للاسم والفعل ( قوله اى عمل ليس ) المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس يشعر بكونهما عاملتين عملها وبصحة اجراء حكمهما عليهما ولك ان تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس ( قوله قليل ) او على خلاف القياس ( قوله على مورد السماع ) قالوا وهو الشعر ( قوله من صد ) قال قدس سره فى الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير فى نيرانها ٧ للحرب اى من اعرض عن نيران الحرب فلازوال لى عنها باعراضى عنها ( قوله اى لابراح لى ) لقائل ان يقول هب ان لاليست لنفى الجنس لكن لم لايجوز

٤ اى جعل الخبر المتعدد خبراواحدا بتأويل المجموع

٥ كمافى قوله وهى اسم وفعل وحرف

٦ وان كان يمتنع الاقتصار على ظريف للزوم الكذب (سيالكوتى)

٧ قوله للحرب المذكورة فى الابيات السابقة يصف الشاعر نفسه بالشجاعة فى الحرب اذا فر الاقران ولا براح فى موضع الحال المؤكدة كما تقول أنا فلان بطلا شجاعا كذا فى بعض الشروح ( سيالكوتى )

ان يكون براح مبتدأ لايقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولاحاجة لاسم لا الى التخصيص ٢ فانه كاسم ليس لانا نقول يجوز أن يخصص بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما اوبالعموم نحو ما احد خيرمنك ولايخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضى النكرة فى سياق غيرالموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا اوما اوليس او مع الاستفهام او النفى ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فنقول لا رجل بل رجلان هذا اذا لم ينتصب الاسم اما اذا انتصب او انفتح فانه حينئذ نص فى العموم فلاتقول لارجل بل رجلان ( قوله ولايجوز ان يكون لنفى الجنس ) قال الشيخ الرضى الظاهر أن لالاتعمل عمل ليس لاشاذا ولاقياسا ولم يوجد فى كلامهم خبر لامنصوبا كخبرما فالاولى ان يقال لافى لابراح لنفى الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه يشذ والتكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة ( قوله والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا ) اى من حيث٣ انها علامة له فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات فى مررت بمسلمات (قوله او حكما ) كافى المشبه بالمفعول فان المشبه بشئ ملحق به ومن عداده ( قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه ) اى لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوى عليه كمادل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة لقائل ان يقول ان المفعول المطلق لوكان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما بعين ذلك الفعل اوبغيره ويتجه على الاول ان المذكور نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين احد المنتسبين وعلى الثانى ان المصدر حينئذ يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لامفعولا حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما فى مات موتا وطال الغلام طولا فالظاهر أن يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التى تقيد بها

٢ قوله فانه كاسم ليس بمعنى ان اسم ليس لشبهه بالفاعل يجوز وقوعه نكرة محضة وكذا اسم لا ( سيالكوتى )

٣ الخ والقرينة على اعتبار الحيثية ماتقرر عندهم ان قيد الحيثية معتبر فى تعريفات الامور التى تختلف بحسب الاعتبار كالكليات الخمس والحقيقة والمجاز ( سيالكوتى )

غيره من جنسه ولايخفى انه حينئذ لايظهر وجه التسمية ولا التقييدبالقيود فالاولى ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لاالمصدر نفسه وقد صرح السيد قدس سره فى حواشى الرضى بان اطلاق المصدر والفعل على الأثر يعنى المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول مأخوذ من الفعل اللغوى الذى هو المصدر تأثيرا كان او تأثرا ولا نعنى بكونه مفعولا الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه الشارح قدس سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل الخ (قوله بخلاف المفاعيل الاربعة) حصر النحاة المفاعيل فى الخمسة وقال الشيخ الرضى يجوز ان يجعل الحال داخلة فى المفاعيل فقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ المجئ فى جاءنى زيد را كبا فعل مع قيدالركوب الذى هو مضمون را كبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكأنهم آثروا التخفيف فى التسمية انتهى ولايبعد أن يقال ان المفعول مايتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال ليست كذلك لان تعلقهابه بواسطة انها مبينة لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر يقع معموله على سبيل الاتفاق ومن ههنا اعنى من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب فى المفاعيل اصلا وفى غيرها تبعا (قوله فانه لايصح اطلاق صيغة المفعول عليها) اى لايصح اطلاق المفعول اللغوى عليها فلا ينافى اطلاق المفعول العرفى على الخمسة ان قلت من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق ٤ فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات معنى يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما فى زيد حسن الغلام (قال اسم مافعله فاعل) حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول (قوله بحيث يصح اسناده اليه) اى على تقدير أن كان مثبتا او سواء كان بطريق النفى او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ماضربت ضربا شديدا (قوله لا ان يكون مؤثرا فيه) كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول الامثلة الآتية (قوله وانما زيد لفظ الاسم) قيل انما زيد ليخرج

٤ لان المقيد هو المطلق مع القيد (سيالكوتى)

(ضربت)

ضربت الثانى فى ضربت ضربت لانه شئ فعله المتكلم ثم اعترض عليه بانه لاحاجة الى ذكر الاسم لانه ذاكر احوال الاسم فلوقال ما فعله كان فى قوة اسم مافعله وبانه ان اريد ٤ بفعل ضربت قوله والتكلم به اتجه عليه ان الفعل لايتناول القول ٥ بل يقابله فى ظاهر اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا فيما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ٦ ولو سلم التناول فهو باعتبار أنه مقول اسم فلا يخرج به وان اريد به فعل مضمونه الذى هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان فعل مضمونه لايصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول تضمنى وهم لايجرون صفات المدلولات التضمنية على دوالها نعم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما يقال انضربا فى ضربت ضربا مما فعله الفاعل ولا يبعد أن يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل متأول للقول قطعا والا يخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار أنه مقول ليس اسما لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتيج الى اخراجه بقيد الاسم ( **قوله** لان مافعله الفاعل هو المعنى ) لقائل ان يقول لو لم يزد لصح ايضا لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما فى سائر حدود المفاعيل ( **قوله** ويدخل فيه المصادر كلها ) وغيرها مما فى حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث ٧ الجارى على الفعل وانما سمى به لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه فى الغالب مصدر وانما قلنا فى الغالب لانه قد لايكون مصدرا وحينئذ اما ان يدل على الحدث نحو الويل اولايدل عليه لكن يصدق عليه نحو ٨ ضربته انواعا ورأيته الفا ( **قوله** وهو اعم ) يعنى ان الفعل الاصطلاحى المذكور اعم وذلك التعميم اما باعتبار كونه مذكورا وهو ظاهر اوباعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله اواسما معطوفا على قوله مقدرا فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذى فيه معنى الفعل ( **قوله** بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه الخ ) لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا لخرج مثل جلست

٤ قوله بفعل على صيغة المصدر أى ان اريد بفعل ضربت المستفاد من قوله لانه شئ فعله المتكلم اهـ

٥ قوله بل يقابله حيث يسمون الجملة الواقعة بعد القول مقول القول لا مفعولا ( سيالكونى )

٦ قوله ولو سلم التناول بان يحمل الفعل على خلاف المصطلح

٧ قوله الجارى على الفعل اى يكون له فعل يصح أن يكون جاريا عليه ومذكور بعده فيخرج نحو الويل مما لافعل له

٨ قوله ضربته انواعا الخ فان الضرب والرؤية يصدق على انواع الضرب ومرات الرؤية ( سيالكوتى )

جلسة وضربت شيئا اذا كنى به عن الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذى هو المنسوب تحقق مدلول الاسم ٥ وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء ومتحد معه ولايخفى حينئذ دخول المثالين وخروج كرهت كراهتى لان الكراهة التى هى مدلولة للفعل مغايرة للكراهة التى هى متعلقها فى التحقق لتقدم وتأخر بينهما وكذا يخرج ضربته تأديبا لان الضرب وان كان هو التأديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التأديب من حيث انه الضرب بل ذكر من حيث انه علة له لايقال قيد الاتحاد ايضا يخرج كرهت كراهتى فلاحاجة فى اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تتمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار اصله ( قال للتأكيد ) اى لتأكيد ماهو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتأكيد الضرب المدلول عليه بضربت لاتأكيد الاسناد والزمان ايضا ٦ فلو قيل انه لتأكيد الفعل كان مسامحة وفائدته دفع توهم السهو اودفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى ﴿ وكلم الله موسى تكليما ﴾ اى كلمه بذاته لابترجمان بان امره بالتكلم لموسى عليه السلام ( قوله ان لم يكن فى مفهومه زيادة على مايفهم من الفعل ) المصدر المعرف بلام الجنس ان كان للتأكيد وجب تخصيص الزيادة بمايفيد النوع والعدد وان كان للنوع وجب ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد ( قوله ان دل على بعض انواعه ) اوكلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا اومن لام العهد اومن الصيغة نحو ضربة وضربتين اومن المادة الدالة على الحدث نحو القهقرى اوغير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا اوكل الضرب اوبعضه ونحو ضربت اىّ الضرب وقدمت خير مقدم فان ايا واسم التفضيل بعض ما يضافان اليه ولك ان تقول انهما صفتان المصدر مقدر اى قدوما خير مقدم والضرب اى الضرب اى الذى ينبغى ان يسأل عنه بانه اى ضرب هو ( قوله ان دل على عدده ) ٧ اى وحدته اوكثرته بعمومها او بخصوصها سواء

٥ قوله وانه ذكر فى نسخة السيالكوتى وذكر انه فالواو للحال وفى بعض النسخ وانه ذكر فهو للعطف على قوله ان تحقق الفعل اه ( مصححه )

٦ قوله فلو قيل الخ الصواب فاقيل فى الرضى لكنهم سموه تأكيد الفعل توسعا ( سيالكوتى )

٧ قوله اى وحدته فان الواحد عدد عند العامة ( سيالكوتى )

كان العـدد مفهوما من الصيغـة واللفظ دال على الحـدث حقيقة نحو ضربين اومجازا نحو ضربته سـوطين اواسـواطا اى ضربت ضربين اوضروبا بسوط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الآليـة ولايخفى انه للنوع ايضا اومفهوما من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العـدد الصريح مع ذكر تمييزه نحو ثلاث ضربات ونحو قوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ اوبدونه نحو رأيته الفا اى الف رؤية ولك ان تقول انه صفة مصدر محذوف اى رأيته رؤية الفا ( قوله لانه دال الخ ) هكذا قيل والاظهر فى العبـارة ان يقال لانه دال على الماهية الغـير القابلة للتعدد فى نفسها بخلاف فردها شخصيا كان او نوعيـا فانه قابل لذلك ولهـذا جاز تثنية اخويه وجمعهما لارادة الفرد منهما ( قوله اوالعدد ) لايكفى فى قصد تعدد المصدر تجدد الامثـال من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد دائما ولم يجلس فى تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا ( قال وقديكون ) قد ههنـا للتقليل لانه وان كان كثيرا فى نفسـه قليل بالاضافة الى ماأذا كان بلفظه ٣ اوللتكثير مجـازا كما فى قوله تعـالى ﴿ قد نرى تقلب وجهك ﴾ ( قال بغير لفظه ) وحينئذ كان ابلغ واوكد مما كان بلفظه ( قوله اى مغـايرا للفظ فعله ) وهو امامصدر اوغير مصدر وقدمر امثلته ومنها الضمير الراجع الى مضمون عامله اوغير عامله نحو يدرسـه اى الدرس واعجبنى الضرب الذى ضربتـه ومنهـا اسم اشـارة المشاربه الى غير مضمون عامله نحواعجبنى ضربى فضربت ذاك ( قال مثل قعدت جلوسا ) قديفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقائم والجلوس للنائم ( قوله نحوانبته الله نباتا ) فانه مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت اما لانه فى ضمنه لان معنى انبت جعله ينبت وانه مطاوع له اولانه جعل بمعنى الانبـات وفيه تأمل وقيل انه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب ٤ لانه مغير انبات ٥ ( قوله وسيبويه يقدرله عاملا ) الاصل عدم التقدير وان التقدير لايجرى فى مثل ٦ قوله تعالى ﴿ لايضرونه شيئا ﴾ اى ضرا قليلا ( قال كقولك لمن قدم خير مقدم ) وحينئذ يكون خبرا اودعاء وكذا اذا قيل لمن يمضى الى السفر وحينئذ يكون دعاء

٣ قوله او للتكثير مجازا بعلاقة التضاد ويراد بالكثرة حينئذ مايقـابل الوحدة وله كما فى قوله تعالى قد نرى قال الزمخشرى معناه كثير الرؤية اى كثيرا ما نرى تردد وجهك فى السماء تطلعا لنزول الوحى بتحويل القبلة من بيت المقدس الى الكعبة لكونها قبلة آبائه ( سيالكوتى )

٤ اى من باب المفعول المطلق بغير لفظه

٥ بحذف الزوائد فهو مصدر من لفظ الفعل (سيالكوتى)

٦ اى فيما لافعل له نحو حلفت يمينا ( سيالكوتى )

( قوله له حكم ما اضيف اليه ) لماذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه ( قوله اى سماعيا موقوفا ) يعنى ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من طريق السماع بخلاف الحذف القياسى فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال بثبوت الضابط فيكون قياسيا ٣ استدلاليا قيل سماعا مصدر فعل محذوف اى يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اى يقاس على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابط الذى هو العلة الموجبة للحذف ( قال مثل سقيا الخ ) كلها دعاء دائما وبلام التعريف ايضا كذلك الا الحمدلله فانه قد يكون خبرا ٤ ( قال وجدعا ) دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال والجدع بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظة اوكما فى الرضى لكان اظهر ( قوله وبعضهم بان وجوب الحذف الخ ) قال الشيخ الرضى الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها يعنى قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك وسحقاله اى بعداله وحمدالك واما انتصاب مثل قولهم حمدت حمده فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز ان تكون الاضافة فى حمده لبيان النوع اى الحمد الذى ينبغى كما فى قوله تعالى ﴿ وقد مكروا مكرهم ﴾ ( قال منها ) لم يقل هى كذا وكذا لان المواضع لاتنحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذى يقصد به التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو اقاعدا والناس قيام ( قال ماوقع مثبتا الخ ) انما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفى او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد فينافيه وضعا وان لم ينافه استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام ٥ وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو مازيد الا سير وزيد سير سير لينمحى عن الكلام معنى الحدث رأسا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعنى لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التى يجب

٣ قوله استدلاليا عطف بيان لقياسى اشار به الى ان القياس حينئذ بمعنى الاستدلال ( سيالكوتى )

٤ فان الاخبار عن الحمد ايضا حمد ( سيالكوتى )

٥ لدلالته على الزمان المستقبل الذى هو مستمر ( سيالكوتى )

حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك ( قوله فانه لو اريد نفيه الخ ) وذلك لفوات الحصر الذى قصده يوجب الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفى ( قال داخل ) قيل صفة لنفى والاظهر ان يقال صفة لكل من نفى ومعنى نفى ( قال على اسم ) مبتدأ اومنسوخ ابتداؤه بالعامل قال الشيخ الرضى دخول النفى على الاسم المذكور ليس بشرط لجواز أن يكون فى نحو ماكان زيد الاسيرا وما وجدتك الاسير البريد انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز أن يكون منصوبا بكان اووجد فالشرط ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لايكون هو اى المصدر خبرا عنه ( قال لايكون خبرا عنه ) بلا تأويل او مبالغة ( قوله لانه لوكان خبرا عنه الخ ) ان قلت هو ليس مفعولا لانه مرفوع قلنا المفعول قد يكون مرفوعا ٧ ان قلت فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذا تعين مواضع الرفع والنصب لايفوت ولا يخفى انه لواعتبر هذه الشرائط فى المصدر كما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلك الشبهة لكن ماذكره قدس سره انسب بالمقام ( قوله اى فى موضع الخبر ) لايخفى ان العبارة لاتفيدهذا القيد الابتكلف ( قوله نحو دكت ) الدك * شكسته شدن * ( قوله وانما جمع بين الضابطتين ) لايخفى انهما قديجتمعان نحو مازيد الاسيرا سيرا وحينئذ ينبغى ان يقال ان الحذف اوجب ( قال الاسير البريد ) البريد * پيك * ( قال ومنها ماوقع تفصيلا ) انما وجب حذف الفعل ههنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذى ينتقل الذهن منه الى غاياته التى هى المصادر وقيامها مقام عواملها ( قال لاثر مضمون جملة ) انشائية اوخبرية ٨ نحو زيد يكتب فقراءة بعد اوبيعا ويشترى طعاما فاما بيعا واما اكلا وانما قال مضمون جملة ليخرج نحوله سفر يصح صحة اويغتنم اغتناما لا ليخرج نحوله سفر سفرا قريبا اوسفرا بعيدا لان السفر القريب والبعيد ليس من آثار السفر بل من انواعه ( قال متقدمة ) بيان للواقع اوحتراز اذا جوز تقديم التفصيل نحو اماتمنون منا اوتفدون فداء شدوا ( قوله مصدرها ) اى المصدر المفهوم منها ( قوله وباثره غرضه ) اى غايته وانما سمى غاية الشئ

٧ لقيامه مقام الفاعل على مامر اه

٨ قوله نحو زيد يكتب فقراءة بعد اوبيعا مثال للجملة الخبرية على حدقوله تعالى فى الانشائية ﴿فشدوا الوثاق فاما منابعد واما فداء﴾ اه ( مصححه )

اثرا لانها تحصل بعده كالاثر الذى يكون بعد المؤثر ( قوله اى لان يشبه به امر ) اى لان يشبه بما ناب منابه امر فانها لو اقع بعد الجملة بحسب الظاهر لاالمفعول المطلق لايقال فاذن يخرج عن الضابطة اذا ذكر المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر فى موضعه فعلى هذا لو فسر قوله ماوقع للتشبيه بموضع مصدر وقع لان يشبه به امر لسلم عن المناقشة ( قوله عن نحو لزيد صوت ٧ صوت حسن ) قال سيبويه يجب فى مثله الرفع على انه بدل او وصف لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطأة حالا لان فى وصفه معنى الحالية ولذلك لم يجعله تأكيدا لفظيا لانه يفيد مالم يفده الاول قال الشيخ الرضى لامنع عندى من ان يكون تأكيدا واذ ترك المصدر واتى بالوصف نحوله صوت حسن فالاولى الاتباع ٨ ويجوز النصب على حذف الموصوف ( قال علاجا ) ليس فى كثير من النسخ ولم يكن فى نسخة الشيخ الرضى ولذا قال ولابد من شرط آخر وهو أن يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعنى الحدث فيخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء ولايخفى انه لايخرج نحوله حركة حركة فى المعقولات حركة فى المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرج ( قال مشتملة على اسم ) انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبها تدل على مالا بد للفعل منه اعنى الفاعل قال سيبويه هذه الدلالة تغنى غناء التقدير وحسنه الشيخ الرضى ان قيل لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لايعمل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويسمج ذلك فى مررت به فاذاله صوت لانه قطع بوقوع الصوت وان يصوت ليس قطعا بوقوعه ( قوله واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار ) قال الشيخ الرضى الاولى فى مثله الاتباع بان يكون وصفا او بدلا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما لابد للفعل منه وقد اجازوا النصب فيه على الحال او المصدر لكن لايجب حذف

٧ فقوله صوت حسن بدل من قوله صوت كما هو الظاهر ويحتمل التأكيد اللفظى نظرا الى الجزء الاول ان جوز فى غير المسند من النكرات ويحتمل النصب نظرا الى الجزء الثانى وان نصبت كان مفعولا مطلقا اما للمصدر المذكور او لفعل مقدر اى صوت صوت حسن منه

٨ اى جعله تابعا على انه صفة ( سيالكوتى )

العامل (قال فاذا له صوت صوت حمار) جاز انتصابه على احد تأويلي الوصف كما سنذكره وذو الحال الضمير المستكن في له واجاز غير سيبويه رفعه على انه بدل اوعطف بيان او وصف واما على حذف مضاف اى مثل صوت حمار كماذهب اليه الخليل ويجوز التعريف بان يقول صوت الحمار لان مثلا لايتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل واما على انه جامد مأول بالمشتق اى منكر فاذا عرفت كان بدلا او عطف بيان لاغير ٢ (قوله من صات) الى آخره يعني ان صوتا ٣ جاء مصدرا بمعنى التصويت يعني ٤ *بانك كردن* فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى *آواز* وانه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله يصوت من التصويت (قال وصراخ الخ) *بانك كردن* قيل هو اسم استعمل استعمال المصدر (قال ماوقع مضمون جملة) حال او خبر لوقع على انه بمعنى كان وهذا اظهر معنى (قال لايحتمل لها غيرها) اى لا احتمال للجملة من المصادر غيره فيحتمل مصدر ميمي وغيره مفعوله (قال نحوله على الف درهم) له خبر وعلى متعلق به اوبالعكس ٥ ولكل وجه لفظي ومعنوي ومن هذا القبيل ٦ قول المجيب الله اكبر دعوة الحق اى دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلاة ومنه ايضا ان زيدا لقائم قسما لان قسما بمعنى التأكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام (قوله اى اعترفت اعترافا) قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم ومايقابله عاملة لتأديتها معنى الفعل (قال ويسمى) اى هذه التسمية من المتأخرين (قوله لانه انما يؤكد نفسه وذاته) كما يؤكد ضربا في ضربت ضربا نفسه الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اعني الفعل وفي مسئلتنا يؤكد مضمون الجملة الاسمية (قال ماوقع مضمون جملة لها محتمل غيره) احترز به عما اذا وقع مضمون مفرد له محتمل غيره نحو القهقرى في رجع القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقرى وغيره وهو مضمون مفرد (قوله من حق يحق اذا ثبت) يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحقق وكان على يقين فالمقصود حينئذ اثبات كونه على يقين ورفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة

---

٢ اى لايكون وصفا عند غير الخليل لعدم المطابقة بينهما من جهة التعريف والتنكير الا عند الخليل لما عرفت آنفا (قريمى)

٣ جاء في عرف الاستعمال مصدرا (قريمى)

٤ اى الصيحه كردن (قريمى)

٥ اى على فيه وله متعلق به فتقدير المثال على الف درهم وعلى الثاني له ثابت على الف درهم ولئلا قولين (قريمى)

٦ اى ولما وقع مضمون جملة لايحتمل لها غيره قول المجيب الخ (قريمى)

كما ان الباطل والكذب من محتملاتهما ويجوز أن يكون ٢ صفة مصدر محذوف اى قولا حقا كما قاله الشيخ الرضى من ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد بغيره اما صريح القول اوما فى معنى القول قال الله تعالى ﴿ ذلك عيسى ابن مريم قول الحق ﴾ ٣ ونحو لافعلنه البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لايثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيهما فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة التى لاتردد فيها فنقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهى مقولة ٤ (قال ويسمى) هذا ايضا من المتأخرين (قوله ويحتمل) اليه ذهب المصنف وزيف لفوات حسن التقابل لان اللام فى تأكيدا لنفسه للصلة لاللاجل اللهم الا ان يصرف الكلام عن الظاهر وتجعل للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغى الى آخره (قوله اصله الب) لاالبى من التلبية لانها مأخوذة من لبيك (قوله فحذف الفعل) الى آخره كل ذلك ٥ ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله (قوله ويجوز) قيل اصله لبا وهو مفرد اضيف الى الضمير فقلب الفه ياء كلدى او ليس بشئ لبقاء يائه مضافا الى المظهر (قال المفعول به) قال المصنف انما سمى لانه اوقع الفعل به اوتعلق به ولك ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به اوالصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال (قوله ولم يذكر) اى الاسم ولك ان تقول لاحاجة اليه لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية (قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به) نفيا اواثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال والتميز والمستثنى قال المصنف المراد بوقوع

(فعل)

٢ اى لفظ حق (قريمى)

٣ مثال لصريح القول (قريمى)

٤ اى مقول ذلك المتكلم (قريمى)

٥ حذف الفعل واقامة المصدر مقامه ورده الى الثلاثى وحذف حرف الجر واضافه اليه (قريمى)

فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل الا به ولا يخفى ان خروج الثلاثة ظاهر ٢ لا يقال ينتقض التعريف بعمرو فى اشترك زيد وعمرو ٣ لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا فليس عمرو مما قصد جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعنى تعلق الفعل به من حيث الوقوع ( قوله ولا يقولون فى مررت بزيد الخ ) لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلقا فى اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا فى المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضى ( قوله فان المفعول المطلق عين فعله ) فيه تأمل ٤ ( قوله فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد ) لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن فى صحة اخراجه تأمل ( قوله فلا يرد ) لعل المورد نظر الى انه مفعول به لكنه مرفوع ( قال وقد يتقدم المفعول به ) وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة اصل الواو فانها فى الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام ( قوله واما وجوبا فيما تضمن ) وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلى الفاء التى فى جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى ﴿فاما اليتيم فلا تقهر﴾ ( قوله كوقوعه فى حيزان ) وكوقوع فعله مؤكدا بالنون لان تقديمه دليل فى ظاهر الامر على ان الفعل غيرمهم وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران فى الظاهر ( قوله تخصيصها بالذكر الى آخره ) ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضى الحصر ( قوله لوجوب الحذف فى باب الاغراء الخ ) اشار قدس سره فى الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها حيث قال نحو اخاك اخاك اى الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتانى زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين ( قال ونحو امرأ ونفسه ) الواو اما للعطف ومعناه الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه قصر يده ولسانه عنه ( قوله واقصدوا خيرا لكم ) اى مما انتم فيه والقرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شئ ثم جئ بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصد اوأيت اوما يفيد هذا المعنى وليست هذه

٢ لانها ليست مما لا يتعقل الفعل الا بها لان الفعل يتعقل بدونها ( قرهٔى )

٣ وجه توهم الانتقاض ان اشتراك زيد لا يتعقل بدون عمرو ولان الاشتراك لا يتصور الا بين اثنين فصاعدا ( قرهٔى )

٤ لان مفهوم المفعول المطلق ليس عين مفهوم فعله بل هو جزؤه لان الحدث جزء مدلول الفعل لا عينه وهو ظاهر ويمكن ان يقال ان فيه تقدير المضاف اى عين جزء مدلول فعله ( قرهٔى )

ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل فى جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك اى حسبك ما فعلت من هذا الامر وأيت خيرا لك ووراءك اوسع لك اى تنح واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشرى وانته امرا قاصدا اى وسطا واما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعله اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف فى الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله العلامة التفتازانى قدس سره من ان ليس لها من حيث انها قرآن الاستعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وهى بهذا الاعتبار لايجوز ذكر فعلها لكن الظاهر أن مثل هذه الحيثية لا يستدعى وجوب حذف امر ( قال وسهلا ) عطف مثال على مثال ( قوله او اهلا لااجانب ) اى كما جاز أن يكون صفة لمكان جاز أن يكون المراد اهل الشخص فى مقابلة الاجانب جمع الاجنبى فكأنك قلت أتيت اهلك واقاربك ( قوله وطئت ) الوطىء * كوفتن راه * قال قدس سره فى الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ماغلظ من الارض ( قوله بوجهه او بقلبه ) فيه انه يخرج نحو ياالله قيل نداءه تعالى مجاز لتشبيه تعالى بمن له صلاح النداء ولايخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسؤل الاجابة ( قوله مثل ياسماء وياجبال الخ ) ولك ان تقول ان نداء هؤلاء من باب التخييل ٢ لتشبيههما بمن له صلاح النداء ٣ ( قوله منزلة من له صلاحية النداء ) لسرعة امتثال الامر ( قوله فان المندوب ايضا كما قال بعضهم الخ ) هو الجزولى ويؤيده قولهم فى المراثى لا تبعد اى لا تهلك كأنهم من ضنتهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لاتبعد اى لابعدت ولا هلكت ( قوله فالاولى ادخاله ) مع ان فيه ضم نشر ( قال مناسب ادعو ) الانشائى لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى ( قوله واحترز به عن نحو ليقبل زيد ) ولم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر فى الاخبار فلايكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا

٢ اى الاستعارة التخييلية ( قريمى )

٣ لسرعة امتثال الامر ( قريمى )

( عن )

عن طلب اقباله ( قوله اوللمنادى ) بان يكون حالا من ضمير اقباله
( قوله وناصبه الفعل المقدر ) وهو ينصب المصدر اتفاقا نحو يازيد دعاء
حقا والحال ايضا عند المبرد نحو يازيد قائما اذاناديته فى حال القيام
( قوله وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل ) فيه ان القول بانه
سادّ مسدّ الفعل يستدعى بحسب الظاهر أن يكون نسبة العمل اليه مجازا
والظاهر أن سيبويه يجوز هذا المجاز ( قوله وقال ابو على الى آخره )
ردّ بان الهمزة من ادوات النداء واسم الفاعل لايكون اقل من حرفين
وبان ضمير المتكلم لايستتر فى اسم الفعل وبانه لوكان اسم فعل لتم بدون
المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالاتها
جوّز فيها مالايجوز فى غيرها ٢ الاترى الى الترخيم ٣ وعن الثانى ٤ بانه ٥
قد يستتر نحواف بمعنى انضجر وعن الثالث بانه قديعرض للجملة مالا يستقل
به كلاما كالجملة القسمية والشرطية ( قوله ويبنى على مايرفع به )
اى بالضرورة لا بالامكان العام لايقال فينتقض تعريف الحكم بالعلم
الموصوف بابن مضاف الى علم آخر لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء
( قوله لقلتها ) باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث
بخلاف محال النصب فانها ثلاثة اولقلتها ٦ بحسب التحقيق والاستعمال وفيه
خدشة ( قوله ولطلب الاختصار ) اذ بالقياس الى ماعلم يتعين مواضع
النصب من غير حاجة الى تفصيلها ( قوله على الضمة ) لفظا اوتقديرا
كما فى المقصور والمنقوص والمبنى قبل النداء مثل ياهذا وياهؤلاء ويا انت
وجوّز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطرّ الى تنوين المنادى
المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر * سلام الله يامطر
عليها * وليس عليك يامطر السلام ( قوله التى يرفع بها المنادى
فى غير صورة النداء ) يعنى انه من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب
( قوله اوالفعل مسند ) عطف بحسب المعنى اذ كأنه قال الفعل
مسند الى ضمير المنادى اوالفعل مسند الى الجار والمجرور ( قوله
وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام ) لان الكلام مسوق
لبيان المنادى لكنه ٧ خال عن التكلف الذى فى رجع الضمير الى المنادى

٢ من كون اسم الفعل اقل من حرفين ( قريمى )

٣ يعنى ان الترخيم لايجوز فى الغير الا فى المنادى لكثرة الاستعمال ( قريمى )

٤ اى السؤال الثانى ( قريمى )

٥ اى ضمير المتكلم قد يستتر فى اسم الفعل

٦ لان الشروع فى الكثير بعد الفراغ من القليل يناسب الكثير والقليل بحسب الذكر لابحسب التحقيق منه

٧ رجع الضمير الى الاسم ( قريمى )

كما ان الباطل والكذب من محتملاتهما ويجوز أن يكون ٢ صفة مصدر محذوف اى قولا حقا كما قاله الشيخ الرضى من ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد بغيره اما صريح القول اوما فى معنى القول قال الله تعالى ﴿ ذلك عيسى ابن مريم قول الحق ﴾ ٣ ونحو لافعلنه البتة اى قطعت بالفصل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لايثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة التى لاتردد فيها فنقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقات بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهى مقولة ٤ ( قال ويسمى ) هذا ايضا من المتأخرين ( قوله ويحتمل ) اليه ذهب المصنف وزيف لفوات حسن التقابل لان اللام فى تأكيدا لنفسه للصلة لاللاجل اللهم الا ان يصرف الكلام عن الظاهر وتجعل للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغى الى آخره ( قوله اصله الب ) لاالى من التلبية لانها مأخوذة من لبيك ( قوله لحذف الفعل ) الى آخره كل ذلك ٥ ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله ( قوله ويجوز ) قيل اصله لبا وهو مفرد اضيف الى الضمير فقلب الفه ياء كلدى او ليس بشئ لبقاء يائه مضافا الى المظهر ( قال المفعول به ) قال المصنف انما سمى لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولك ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به اوالصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال ( قوله ولم يذكر ) اى الاسم ولك ان تقول لاحاجة اليه لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية ( قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به ) نفيا اواثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى قال المصنف المراد بوقوع

٢ اى لفظ حق ( قرئى )

٣ مثال الصريح القول ( قرئى )

٤ اى مقول ذلك المتكلم ( قرئى )

٥ حذف الفعل واقامة المصدر مقامه ورده الى الثلاثى وحذف حرف الجر واضافه اليه ( قرئى )

فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل الا به ولا يخفى ان خروج الثلاثة ظاهر ٢ لا يقال ينتقض التعريف بعمرو فى اشترك زيد وعمرو ٣ لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا فليس عمرو مما قصد جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعنى تعلق الفعل به من حيث الوقوع ( قوله ولا يقولون فى مررت بزيد الخ ) لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلقا فى اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا فى المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضى ( قوله فان المفعول المطلق عين فعله ) فيه تأمل ٤ ( قوله فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد ) لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن فى صحة اخراجه تأمل ( قوله فلا يرد ) لعل المورد نظر الى انه مفعول به لكنه مرفوع ( قال وقد يتقدم المفعول به ) وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة اصل الواو فانها فى الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام ( قوله واما وجوبا فيما تضمن ) وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلى الفاء التى فى جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى ﴿فاما اليتيم فلا تقهر﴾ ( قوله كوقوعه فى حيزان ) وكوقوع فعله مؤكدا بالنون لان تقديمه دليل فى ظاهر الامر على ان الفعل غيرمهم وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران فى الظاهر ( قوله تخصيصها بالذكر الى آخره ) ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضى الحصر ( قوله لوجوب الحذف فى باب الاغراء الخ ) اشار قدس سره فى الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها حيث قال نحو اخاك اخاك اى الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتانى زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين ( قال ونحو امرأ ونفسه ) الواو اما للعطف ومعناه الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه قصر يده ولسانه عنه ( قوله واقصدوا خيرا لكم ) اى مما انتم فيه والقرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شئ ثم جئ بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصد اوأيت اومايفيد هذا المعنى وليست هذه

٢ لانها ليست مما لا يتعقل الفعل الا بها لان الفعل يتعقل بدونها ( قريمى )

٣ وجه توهم الانتقاض ان اشتراك زيد لا يتعقل بدون عمرو لان الاشتراك لا يتصور الا بين اثنين فصاعدا ( قريمى )

٤ لان مفهوم المفعول المطلق ليس عين مفهوم فعله بل هو جزؤه لان الحدث جزء مدلول الفعل لا عينه وهو ظاهر ويمكن ان يقال ان فيه تقدير المضاف اى عين جزء مدلول فعله ( قريمى )

ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك
الفعل فى جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك اى حسبك ما فعلت
من هذا الامر وأيت خيرا لك ووراءك اوسع لك اى تنح واقصد مكانا
اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشرى وانته امرا قاصدا اى وسطا
واما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعله اذا عرفت ذلك فالقول
بوجوب الحذف فى الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله
العلامة التفتازانى قدس سره من ان ليس لها من حيث انها قرآن
الاستعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وهى بهذا الاعتبار لايجوز
ذكر فعلها لكن الظاهر أن مثل هذه الحيثية لا يستدعى وجوب حذف
امر ( قال وسهلا ) عطف مثال على مثال ( قوله او اهلا لااجانب )
اى كما جاز أن يكون صفة لمكان جاز أن يكون المراد اهل الشخص
فى مقابلة الاجانب جمع الاجنبى فكأنك قلت أتيت اهلك واقاربك
( قوله وطئت ) الوطىء * كوفتن راه * قال قدس سره فى الحاشية السهل
نقيض الجبل والحزن ماغلظ من الارض ( قوله بوجهه او بقلبه ) فيه
انه يخرج نحو ياالله قيل نداءه تعالى مجاز لتشبيه تعالى بمن له صلاح
النداء ولايخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه
غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسؤل
الاجابة ( قوله مثل ياسماء وياجبال الخ ) ولك ان تقول ان نداء هؤلاء من باب
التخييل ٢ لتشبيههما بمن له صلاح النداء ٣ ( قوله منزلة من له صلاحية
النداء ) لسرعة امتثال الامر ( قوله فان المندوب ايضا كما قال بعضهم الخ ) .
هو الجزولى ويؤيده قولهم فى المراثى لا تبعد اى لا تهلك كأنهم
من ضنتهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لاتبعد اى لابعدت
ولا هلكت ( قوله فالاولى ادخاله ) مع ان فيه ضم نشر ( قال مناب
ادعو ) الانشائى لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت
او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى
( قوله واحترز به عن نحو ليقبل زيد ) ولم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما
قال بعضهم لانه ظاهر فى الاخبار فلايكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا

٢ اى الاستعارة التخييلية ( قريمى )
٣ لسرعة امتثال الامر ( قريمى )

( عن )

عن طلب اقباله ( قوله اوللمنادى ) بان يكون حالا من ضمير اقباله ( قوله وناصبه الفعل المقدر ) وهو ينصب المصدر اتفاقا نحو يازيد دعاء حقا والحال ايضا عند المبرد نحو يازيد قائما اذاناديته فى حال القيام ( قوله وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل ) فيه ان القول بانه سادّ مسدّ الفعل يستدعى بحسب الظاهر أن يكون نسبة العمل اليه مجازا والظاهر أن سيبويه يجوز هذا المجاز ( قوله وقال ابو على الى آخره ) ردّ بان الهمزة من ادوات النداء واسم الفاعل لايكون اقل من حرفين ٢ وبان ضمير المتكلم لايستتر فى اسم الفعل وبانه لوكان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالاتها جوّز فيها مالايجوز فى غيرها ٢ الاترى الى الترخيم ٣ وعن الثانى ٤ بانه ٥ قد يستتر نحواف بمعنى اضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة مالا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية ( قوله ويبنى على مايرفع به ) اى بالضرورة لا بالامكان العام لايقال فينتقض تعريف الحكم بالعلم الموصوف بابن مضاف الى علم آخر لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء ( قوله لقلتها ) باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف محال النصب فانها ثلاثة اولقلتها ٦ بحسب التحقيق والاستعمال وفيه خدشة ( قوله ولطلب الاختصار ) اذ بالقياس الى ماعلم يتعين مواضع النصب من غير حاجة الى تفصيلها ( قوله على الضمة ) لفظا اوتقديرا كما فى المقصور والمنقوص والمبنى قبل النداء مثل ياهذا وياهؤلاء ويا انت وجوّز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطرّ الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر * سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام ( قوله التى يرفع بها المنادى فى غير صورة النداء ) يعنى انه من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب ( قوله اوالفعل مسند ) عطف بحسب المعنى اذ كأنه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى اوالفعل مسند الى الجار والمجرور ( قوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام ) لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه ٧ خال عن التكلف الذى فى رجع الضمير الى المنادى

٢ من كون اسم الفعل اقل من حرفين ( قريمى )

٣ يعنى ان الترخيم لايجوز فى الغير الا فى المنادى لكثرة الاستعمال ( قريمى )

٤ اى السؤال الثانى ( قريمى )

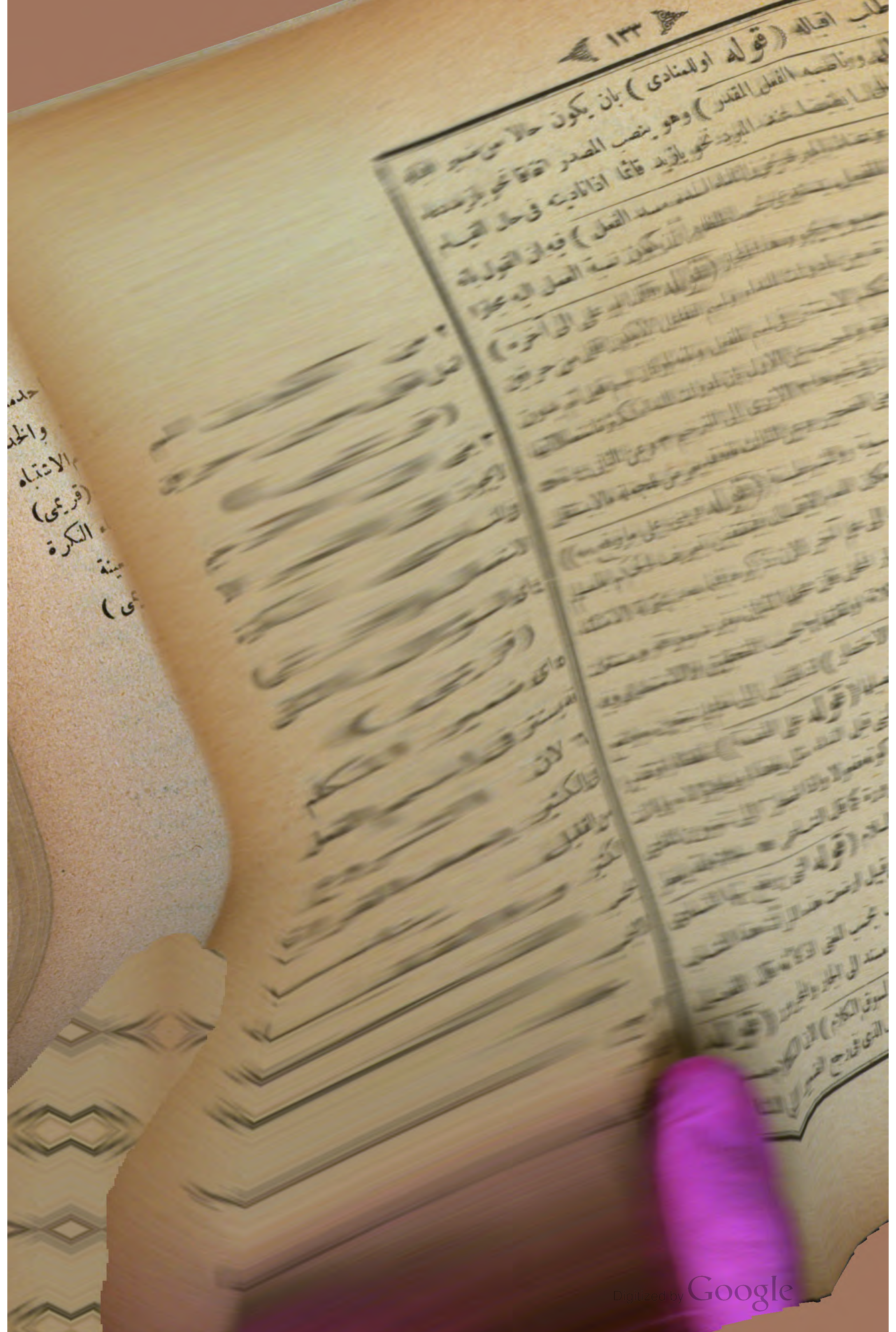
٥ اى ضمير المتكلم قد يستتر فى اسم الفعل

٦ لان الشروع فى الكثير بعد الفراغ من القليل يناسب الكثير والقليل بحسب الذكر لابحسب التحقيق سعد

٧ رجع الضمير الى الاسم ( قريمى )

ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل فى جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك اى حسبك ما فعلت من هذا الامر وأيت خيرا لك ووراءك اوسع لك اى تنح واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشرى وانته امرا قاصدا اى وسطا واما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعله اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف فى الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله العلامة التفتازانى قدس سره من ان ليس لها من حيث انها قرآن الاستعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وهى بهذا الاعتبار لايجوز ذكر فعلها لكن الظاهر أن مثل هذه الحيثية لايستدعى وجوب حذف امر ( قال وسهلا ) عطف مثال على مثال ( قوله او اهلا لااجانب ) اى كما جاز أن يكون صفة لمكان جاز أن يكون المراد اهل الشخص فى مقابلة الاجانب جمع الاجنبى فكأنك قلت أتيت اهلك واقاربك ( قوله وطئت ) الوطىء ٭ كوفتن راه ٭ قال قدس سره فى الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ماغلظ من الارض ( قوله بوجهه او بقلبه ) فيه انه يخرج نحو ياالله قيل نداءه تعالى مجاز لتشبيه تعالى بمن له صلاح النداء ولايخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسؤل الاجابة ( قوله مثل ياسماء وياجبال الخ ) ولك ان تقول ان نداء هؤلاء من باب التخييل ٢ لتشبيههما بمن له صلاح النداء ٣ ( قوله منزلة من له صلاحية النداء ) لسرعة امتثال الامر ( قوله فان المندوب ايضا كما قال بعضهم الخ ) هو الجزولى ويؤيده قولهم فى المراثى لا تبعد اى لا تهلك كأنهم من ضنتهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لاتبعد اى لابعدت ولا هلكت ( قوله فالاولى ادخاله ) مع ان فيه ضم نشر ( قال مناسب ادعو ) الانشائى لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى ( قوله واحترز به عن نحو ليقبل زيد ) ولم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر فى الاخبار فلايكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا

٢ اى الاستعارة التخييلية ( قريمى )
٣ لسرعة امتثال الامر ( قريمى )




( قوله او للمنادى ) بان يكون حالا من

القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه قليل ( قال ولا لام )
قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث فلا يجتمعان وتلك
الزيادة كزيادة المندوب واو او ياء او الف ( قال يا طالعا جبلا ) فيه
انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله ٢ وان اعتبر لم يكن مضارعا
للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور
والمقدر لكن بقي شيء وهو أن طالعا جبلا جاز أن يكون معرفة ولهذا
يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة اللهم الا ان يقال
ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه ( قوله
وهذا توقيت لنصب رجلا ) اى يقال يارجلا بالنصب حال كون
رجل لغير معين لا حال كون رجل معين ( قوله مثل ياحسنا وجهه
ظريفا ) قال قدس سره في الحاشية وانما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا
في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال ياحسنا وجهه
الظريف انتهى * اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف
وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال
ياحليما لا يعجل القدوس بل يقال قدوسا وذلك لانه كره وصف
الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك قبل النداء ( قال وتوابع
المنادى المبنى ) لم يقيد ٣ بكونه غير المبهم الذى جيء به للمتوسط اعتمادا
على ماسيذكره ( قوله لان توابع المنادى المعرب ) غير البدل
والمعطوف الآتى حكمهما ( قوله تابعة للفظه فقط ) سواء كان منصوبا
او مجرورا نحو يالزيد وعمرو ولم يحملوا على محله النصب كما في الجبى
ضرب زيد وعمرا ( قوله وقيدنا المبنى بكونه على مايرفع به ) هذا القيد
مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالالف قيل وكذا
لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا ولك ان تقول
ان اللام في المبنى للعهد الى مافهم من قوله ويبنى على مايرفع به فلا حاجة
حينئذ الى التقييد ( قوله او مشبها بالمضاف ) الظاهر أنه لا حاجة في ادراجه
في المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم في اخراجه
عنه يحتاج الى تمحل كما اشير اليه ( قوله فانهما لما انتفت فيهما ) فاعتبر

٢ وان اعتبر الخ اى ان اعتبر الاعتماد الى الموصوف المقدر لم يكن ذلك الموصوف مشابها بالمضاف لانه منادى مفرد معرفة اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر ويقال المنعوت المقدر لا يخرجه عن كونه مضارعا للمضاف كالمذكور لانعدامه في الظاهر ( قريمى )

٣ اى المصنف بكونه اى المنادى (قريمى)

حكم المفرد ٢ ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالمضاف اذا كانتا منادى ( قوله ويازيد الحسن وجهه ) ويا هؤلاء العشرون رجلا ( قوله اى المعنوى ) صرح فى شرح المفصل به ( قوله لان التأكيد اللفظى الخ ) وذلك لان الثانى عين الاول لفظا اومعنى فكأن حرف النداء باشره كما باشر الاول ( قوله نحو يازيد زيد ) نص فى التأكيد وفى جعل ابى علىّ ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لانهما يفيدان مالايفيده الاول واذا وصفت الثانى فابو عمرو يضم الثانى على انه توكيد لفظى موصوف او بدل منه لما حصل له من الوصفية كما فى قوله تعالى ﴿ بالناصية ناصية كاذبة ﴾ ولايجوز ان يكون صفة لان العلم لايوصف به ( قال والصفة ) قال الاصمعى لايوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم او انتصابه فى مثل يازيد العالم على الاختصاص وفيه انه لايلزم من الشبه التساوى فى جميع الاحكام ( قال وعطف البيان ) ذهب الشيخ الرضى الى انه بدل فحكمه حكم البدل عنده ( قوله والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ) لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر ليشعر الى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج نحو يامحمد والله لتعين الرفع ٣ ( قال ترفع ) ولاتبنى الصفة كما فى لارجل ظريف لان النفى متوجه الى الصفة دون النداء والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع فى كون اثر كل عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذا لشبهه فى المنادى لمكان البناء ( قوله الظاهر او المقدر ) مثل يافتى وياهؤلاء فان ضمتهما تقديرية مفروضة كما ذهب اليه الشيخ الرضى والاظهر ان يقال ان لهؤلاء ضما محليا لان مفردا معرفة معربا لو وقع موقعه انضم كما ان له نصبا محليا لان مضافا لو وقع موقعه لكان منصوبا ( قال فى المعطوف الممتنع دخول ياعليه ) يعنى ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله يختار ( قوله مع تجويزه النصب ) لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية ( قوله لان المعطوف بحرف الى آخره ) نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ و نظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغى

٢ اى فاذا كان فى حكم المفرد اعتبر فيهما حكم المفرد وهو جواز الرفع والنصب اذا كانا تابعين للمنادى اى المبنى ( قريمى )

٣ فى والله وعدم جواز النصب لاستقلاله بدخول ياعليه ( قريمى )

ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير المضموم تعين هذا الوجه اجيب عنه بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظى ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما (قال ان كان كالحسن) قال الشيخ الرضى كلام المبرد لايدل على مانسبه اليه لانه قال ان كانت اللام فى العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لامعنى لهما فيه ولايفيدان التعريف بل تلمح بهما الوصفية الاصلية فكأنه مجرد عنهما وان كانت اللام فى الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان اللام فى الجنس اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن مايشبهه فى كونه علما ذا لام قلنا كلامه فى شرحه يأبى عنه اذ فسره بمافسر به الشارح قدس سره (**قوله** اى كاسم الجنس فى جواز نزع اللام عنه) علما كان اوغير علم فدخل فيه الرجل وخرج منه الصعق اذا اردت تحقيق الحال فى صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان فى الاصل صفة كالحسن اومصدرا كالفضل وذلك للمح الوصفية ٢ وقصد مدح اوذم بهما لكنه غير مطرد اذلا يصح ان يقال فى محمد وعلى المحمد والعلى وكذا ان كان اسماله معنى جنسى يقصد به مدح اوذم كالاسد والكلب ولاخفاً فى جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة وهو اقسام منها مايكون فى الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ووجب ان يكون معهما لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب الاتفاقى فهذا القسم يتصور له معنى جنسى ثابت عرف ثبوته للمعنى العامى ومنهما مالايتصور له معنى كالثريا والدبران والعيوق اسماء لكواكب مخصوصة ومنها مايتصور له ذلك لكن لم يثبت كما فى اعلام الاسبوع من الثلثاء والاربعاء والخميس فانهما لم يثبت معنى الثالث والرابع والخامس ومنهما مايتصور له ذلك ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العامى كالمشترى للكوكب فانا لاندرى مامعنى الاشتراء فيه وهذه الاقسام الثلاثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن بحسب التقدير للالحاق انما هو الغالب فان الغالب فى الاعلام اللازمة لامهما

٢ وقصد مدح كالاسد اوذم كالكلب بينهما بالصفة والمصدر لكنه اى صحة دخول اللام على المذكور غير مطردة (قرهى)

ان تكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة (قوله مثل ياتميم كلهم) نظرا الى ان تميما فى نفسه غائب وجوّز الشيخ الرضى كلهم نظرا الى الخطاب العارض (قال غير ماذكر) صفة او بدل (قوله اى حال كون كل منهما مطلقا) وحال كون كل منهما تابعا لمفرد او مضاف (قوله اى العلم المنادى المبنى على الضم) فخرج عبدالله وزيدان وزيدون اذا جعلتهما علما (قوله خففوه بالفتحة) وتحذف الالف خطا فى ابن وابنة وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات فى غير النداء بحذف تنوينه والالف خطا فى ابن (قوله التى هى حركته الاصلية) اى سهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة فى الاصل (قال واذا نودى المعرف باللام) فيه ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسيط فيقال فى الزيدان والزيدون يا زيدان و يا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما لجبر نقص التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام (قوله اى اذا اريد نداؤه) كثيرا مايطلق الافعال الاختيارية ويراد مبدأها اعنى الارادة (قوله قيل مثلا) انما قال مثلا لان قصد نداء المعرف باللام على اطلاقه لايستلزم قول ياايها الرجل واخويه بخصوصها ولك ايضا فى تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله ياايها الرجل واخويه الكلام الذى وسط فيه اى اوهذا اوايهذا كما قيل فى لكل فرعون موسى ان المراد لكل ظالم عادل (قوله بتوسيط) اى هى موصوفة قال الاخفش هى موصولة حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف للمنادى ويؤيده ٣ كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها موصوفة وانما لم ينتصب مع انها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها يبنى على الضم (قوله مع هاء التنبيه) المشارك لحرف النداء فى التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فانجبر بقرب هاء التنبيه مافات ببعد حرف النداء (قوله بتوسيط هذا) ليس نصا فى الوصلة فانه قد يقصد نداءه بخلاف اى فانه نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع تابعه فيقال ياهذا الرجل وعبدالله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف

٣ اى قول الاخفش (قريمى)

باب هذا الابذى اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ٢ ولا يؤتى بتابعه
بل يؤتى بتابع تابعه فلا يصح ياايها الرجل وعبدالله لامتناع وصف
ايها الابذى اللام ( قوله بتوسيط الامرين معا ) السر فى توسيط تلك
الامور أن يقع النداء على ماقصد نداؤه وبيان ذلك ان النداء لايقع
الاعلى ماهو معلوم الماهية فلا يقال ياشىء الااذا قصد التحقير فاذن
كان المناسب ان لايكون الواسطة معينا والالوقف الذهن عنده ثم الانسب
ان يكون ذلك المبهم طالبا لما يرفع به ابهامه بحسب الوضع ليشتد
الحاجة الى تعيينه ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم مبهما يكون طالبا المعرف
باللام فيقع النداء عليه فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب
بحسب وصفه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد تعيين جنس
ماشير اليه وتارة باى اذا قطعت عن الاضافة وابدلت مما اضيف اليه
هاء التنبيه لما عرفت فانها حينئذ مبهمة بخلاف مااذالم يقطع اوابدل
مما اضيف اليه التنوين فانها معينة بما اضيفت اليه وهى حينئذ يرفع
ابهامها امابالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة الذى يرفع ابهامه بالمعرف
باللام وانما وصف اى لاباسم الاشارة لما فيه من التدرج فى التعيين وتكرار
المبهم الذى يورث زيادة شوق ( قال لانه المقصود بالنداء ) بحسب
الواقع لابحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى فى المتبوع ( قال لانها
توابع منادى معرب ) اندفع بتقدير المنادى مايقال من ان تابع المعرب قد
يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب وقديدفع ٣
ايضا بان التنوين فى معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور
لان عمرا فى المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار تعدد
اعرابه معربان لامعرب واحد وفيه ان للمعرف باللام ايضا اعرابين
اماالرفع فظاهر واما النصب فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل
( قال ياالله ) اختص هذا اللفظ باشياء كما اختص مسماه سبحانه باشياء منها
قطع همزته فى النداء دون غيره وحذف الجار مع بقاء الاثر فيه وحذف
حرف النداء وتعويض الميمين واخرتا تبركا باسمه نحو اللهم وقديزاد
فى آخره مانحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف

٢ عطف على قوله يقتصر يعنى ولكون اى مضاف الوصلة لايجوز الاقتصار على ايها ( قريمى )

٣ اى مايقال ايضا كما يرفع بتقدير المنادى ( قريمى )

الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يافل ويانومان اى يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على نداء مستأنف ( قوله وعوضت اللام عنها ) ولهذا ٢ لايجمع بينهما الا قليلا نحو قوله شعر * معاذ الاله ان تكون كظبية ( قوله فلايقال فى سعة الكلام لاه ) قد يقال فى غير هـا نحو قوله يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف اى الكبير ( قال خاصة ) ٣ اى خص خصوصا ( قوله من اجلك الخ ) وانت بخيلة بالوصل عنى ( قوله فى قوله فيا الغلامان ) آخره ايا كمان تبغيانى شرا وفى رواية ان تكسبانا شرا ( قال ولك ) خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب ( قوله اى فى تركيب ) او فيما قصد ذكر المنادى مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه ( قوله صورة ) اما ان الاول مفرد صورة فظاهر ٤ واما ان الثانى مفرد فلانه تكرار الاول بعينه واما عدى فحاله مجهولة بحسب الظاهر ( قوله اما الضم فى الاول ) قيل نصب الثانى حينئذ ليس على انه تأكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة وان القصد الى المضاف يغاير القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا كان الاول توطئة كان الثانى بدلا واذا كان مرادا كان الثانى عطف بيان ( قوله ويتم الثانى تأكيد لفظى ) وانما جئ بتأكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما فى السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثانى كأنه هو الاول فكأنه لافصل ألاترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه قال * ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لايدخل الا على الاسم ( قوله وذلك مذهب سيبويه ) والخليل ( قوله او مضاف الى عدى ) المحذوف لئلا يلزم التقديم والتأخير والفصل ( قوله لانه اما تابع مضاف ) بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وتأكيد لفظى والتأكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثانى مع انه ليس بمضاف ( قوله او تابع مضاف )

٢ اى لكون اللام موضع الهمزة الثانية ( قريمى )

٣ اى خص خاصة اشارة الى ان قول خاصة النصب على المصدرية للفعل المحذوف ( قريمى )

٤ لانه ليس بمضاف صورة ( قريمى )

بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافى ( قوله ياتيم تيم عدى لا ابا لكم ) قال الجوهرى فى لا ابالك هو مدح ومعناه انك ماجد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك وقال الازهرى هو شتم لا شتم فوقه اى لست بابن رشيد ( قوله فتح الياء ) وهو الاصل كما هو المشهور ( قوله وسكونها ) وهو الاكثر ( قوله اكتفاء بالكسرة ) وقد يضم وذلك فى الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة ﴿ رب احكم ﴾ بضم الباء ( قوله وقلبها الفا ) روما للخفة ولامتداد الصوت ورفعه المناسب للنداء قيل هذه لغة طى فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال فى بقى وفنى بقا وفنا وفى جارية وناصية جاراة وناصاة ( قوله وقد جاء شاذا الى آخره ) قال الشيخ الرضى اما فتح يابنى والاصل يابنيا فليس بشاذ كما شذ فى ياغلام لاجتماع يائين ( قوله ويكون المنادى ) يعنى ان الباء فى قوله بالهاء للملابسة او الظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا اما حال اوظرف ولك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية اى يوقف بالهاء وقفا ( قال وبالهاء وقفا ) قال الشيخ الرضى اذا وقفت على ياغلاما فبالهاء لبيان الوقف واذا وقفت على ياغلامى بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ماقبلها كما تقف على ماحذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضى باسكان الضاد واذا وقفت على ياغلامى بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح ( قوله بابدال الياء بالتاء ) لانهما متناسبتان فى انهما تزادان فى آخر الاسم ولما كانت التاء بدلا من الياء غير متمحضة للتأنيث طوّلت التاء لكنها يوقف عليها بالهاء لانها عوض عن زائد بخلاف تاء بنت لان تاءها عوض عن اصل ان قلت كيف جاز الحاق تاء التأنيث بالمذكر اجيب عنه بان التاء فى ياابت ويا امت للتفخيم كما فى علامة فانهما مظنتان للتفخيم وبان التاء فى ياابت للحمل على ياامت مع ان التاء فى المذكر غير عزيز نحو حمامة ذكر وشاة ذكر ( قوله لمناسبة الياء ) يعنى ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون فى المبدل شائبة

من المبدل منه ( قوله وقد جاء الضم وعليه ) قرئ ياابت بالضم ( قوله لاجرائه مجرى المنادى المفرد المعرفة ) لانه اسم فى آخره تاء التأنيث نحو ثبة ( قوله وبالالف عطف على محذوف ) اى بغير الالف وبالالف ( قوله فانه غير جائز ) قد جمع الفرزدق ٢ بينهما فى قوله هما نفثا فى فى من فمويهما ( قوله اى واقع ) يعنى ان الجواز وقوعى ( قوله فى سعة الكلام ) هذا القيد يتبادر اليه الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة ولك ان لاتقيد بجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى فى السعة لكون المقصود فى النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه الى ماهو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانسان فى حال ندائه اكثر انتباها لاسمه منه فى غير حال النداء ( قوله اى لضرورة شعرية ) اشارة الى انه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لافعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المرخم فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المصنف ولك ان ترفع ضرورة على الخبرية اى الترخيم فى غيره اثر ضرورة نحو قوله * ديار مية اذمى تساعفنا * الاصل مية ( قال وهو حذف ) الاظهر أن يتقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود ( قوله اى ترخيم المنادى ) الرخمة بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صيغة ومعنى ويقال كلام رخيم اى رقيق والترخيم التليين والحذف ( قوله اى آخر المنادى ) فخرج حذف ياء ياغلامى لانه ليس آخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة فى بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليهما ( قوله اى لمجرد التخفيف ) فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان حذف آخره للزوم احد الامرين اما تقدير الاعراب اذا اسكن الآخر واما اجراء الاعراب على حرف العلة اذا حرك وذلك ثقيل وقيل فى اخراجه ان الترخيم حذف فى التركيب والحذف فى يد حالة الافراد ( قوله لالعلة اخرى ) من قال انه حذف فى الآخر بلاعلة او على سبيل الاعتباط اراد هذا

٢ بين العوض والمعوض عنه ( قرئ )

المعنى والاعتباط فى اللغلة ذبح الشاة بلاعلة (قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا) لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق (قوله والضمير المجرور الى الاسم) لان الترخيم لايوجد فى غير الاسم (قوله اوشرط الترخيم اذا كان واقعافى المنادى) ولك ان ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى (قال ان لايكون مضافا) لوقال ان يكون مفردا لكان اولى لانه اظهر فى اخراج شبه المضاف اذ سبق منه جعل المفرد فى مقابلة المضاف وشبهه (قوله اوحكما) قيل اكتفى بذكر المضاف من المشبه به اذهما يتحدان حكما (قوله لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى) هذا ظاهر اذا كان المركب الاضافى علما فان الجزء الاول بمنزلة زاى زيد واما اذا لم يكن علما فبيانه ان المضاف من حيث هو مضاف لايتم بدون المضاف اليه (قوله ولا من الثانى) خلافا للكوفيين نحو قوله * خذوا حظكم ياآل عكرم * اى آل عكرمة (قوله لانه ليس آخر اجزائه) هذا ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافى علما اما اذا كان علما فلان المركب الاضافى تراعى حال جزئيه قبل العلمية فى استقلال كل من الجزئين باعرابه (قوله فامتنع الترخيم فيهما) بعد رعاية اللفظ والمعنى (قال ولاجملة) بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو ياتأبط (قوله ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم) الذى فى حكم المعرب وانما قيد به لجواز النقص فيما ليس فى حكم المعرب نحوما ومن واما نحو يد فالحذف فيه شاذ والشاذ لايعبأ به (قوله بلاعلة موجبة) انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا (قال واما بتاء التأنيث) قد كثر الترخيم فيه ولهذا عومل آخر غير المرخم منه فى بعض المواضع معاملة المرخم اعنى فتح التاء واذا وقف على ذلك المرخم الحق آخره هاء السكت فيقال فى ياطلح ياطلحه وذلك لانهم يلحقون هاء السكت بآخر ماليست حركته حركة اعرابية ولا مشبهة بها وقليل مايوقف على السكون وقد يغنى عن الهاء فى الشعر الف الاطلاق نحو * نفى قبل التفرق ياضباعا * (قال زيادتان) قيل لابد وان يكونا لمعنى فخرج نحو عصبصب (قال فى حكم الواحدة) صفة لزيادتان ومن قبيل فلان فى السعادة

(قوله)

( قوله في انهما زيدتا معا ) وان كان كل واحدة لمعنى يغاير معنى الآخر كزيادتي مسلمان ويسلمان علمين وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعمران وعثمان وخسران وياء النسبة وشبهها نحو كوفي وكرسي والفا التأنيث وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها ( قال وان كان في آخره حرف صحيح ) اى صحيح اصلى لم يقيد الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير تاء التأنيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التأنيث ليخرج نحو سعلاة فعلى هذا تكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في اسماء وافتراقهما في بصرى ومختار ( قوله وهواعم ) انما عم لان ترخيم مثل مدعوّ ومرميّ بحذف الحرف الاخير والمدة السابقة ( قوله في حكم الصحيح في الاصالة ) او في صحة اجراء الاعراب عليه يوافقه ماقيل من ان مثل دلو وظبي ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه ( قوله اوواو اوياء ساكنة ) احترز عن نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم السحاب ومشيرف على وزن مدحرج اى مقطوع شريافه وهو ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع ( قوله حركة ماقبلها من جنسها ) فخرج نحو سنور ٢ وعليق ٣ نبت يتعلق بالشجر ( قوله فانه لايحذف منه الخ ) خلافا للاخفش فانه يحذف المدة ايضا ( قوله لان نحو بنون ) لم يحذف زيادة بنون جمع ابن لانهما غيرتا بتاء الواحد فكأنه ليس جمع المذكر السالم كثمود ( قوله اما في الاول الخ ) لما كانت علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان فيما قبل آخره مدة ( قوله وبلت عن النقد ) قال قدس سره في الحاشية النقد صغار الغنم انتهى قال في الصراح نقد بفتحتين * نوعى از كوسفند كوتاه دست وپاى زشت روى نقده يكى * يقال له كنك ( قوله وفي خمسة عشر ) قالوا اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتا عشرة حذفت عشر مع الالف والتاء لان عشر بمنزلة النون في اثنان

٢ هو بكسر السين وفتح النون المشددة على وزن البلور الهرة ( قريمى )

٣ وعليق بضم العين وفتح العين على وزن القبيط ( قريمى )

قال المصنف وفيه نظر من جهة الثانى اسم برأسه ( قوله ياخمسة ) وفى الوقف تقلب التاء هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين ورخمت ووقف قلت يامسلمه بالهاء ( قال فحرف واحد ) اى فالمحذوف حرف واحد أتى هنا بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف كثيرا مستمرا ان قلت استمراره تجددى وهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فثبوتى والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر والى مناسبة المضارع للماضى الواقع جزاء فى الشق السابق فقدر المضارع والفاء الجزائية تدخل على المضارع المثبت ( قال وهو فى حكم الثابت ) ان قيل انما يجعلون المحذوف فى حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف هنا لعلة موجبة فينبغى ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف فى يد ودم اجيب عنه بان المحذوف هنا لعلة قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة ( قوله فيبقى الحرف ) الى آخره الا فى مواضع منها اسم ازال الترخيم مايوجب حرف لين ٢ منه فيقال فى اعلون وقاضون اعلى وقاضى ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلى السكون كان مدغما فى ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بكسر الهمزة اوفتحها وهو نبت فسيبويه يفتح الآخر وغيره يجيز الكسرة ايضا وان لم يكن اصلى السكون يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان نحو ياراد وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه نحو يامحمر والفراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر ( قال فيقال ) الفاء فصيحة اى اذا كان كذلك فيقال اوعاطفة عطف الفعلية على الاسمية المأولة بالفعلية كأنه قيل يجعل المنادى ثابتا بجميع اجزائه اوالمحذوف ثابتا فيقال ( قال ياحار ويا ثمو ويا كرو ) مثل بثلثة امثلة لان التغير فى الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط اوبالحرف او بكليهما ( قوله وفى يا كروان ) قال قدس سره فى الحاشيه كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال فى الصراخ هو طائر يقال له الحبارى * وانرا شواظ كويند كوى نيزوى * كراوين جمع كروان بالكسر ايضا جمعت على غير القياس ( قوله

٢ وهو التقاء الساكنين منه اى من الاسم ( قريمى )

فلا جرم قلبت ياء ) لانه لم يأت فى كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التفادى والادلى والمنادى فى حكم المتمكن لعروض بنائه ( قال وقد استعملوا صيغة النداء فى المندوب ) لان فى صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما تحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما فى امر عام ٢ ويكون اعرابه على حسب ماكان عليه ومن ههنا ٣ يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه بوا فامره غير ظاهر لانه ليس منادى عنده ولا منقولا منه ولا منصوبا بفعل التفجع لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب باعنى اواخص ويلزم حينئذ ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا ( قوله يعنى يا ) لما كانت يا اشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفى هذا التعبير اشعار بان يا اصل فى هذا الباب ( قال المتفجع عليه ) التفجع *دردمند شدن* صلته اللام فالظاهر المتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال فى المحمود عليه اولتضمن معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وجودا ( قوله بيا اووا ) الباء للالصاق ٤ صفة للمتفجع وليست للسببية اوالاستعانة ( قوله ممتازا به ) اشار به الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء فى المقصور اعرب من دخوله فى المقصور عليه ( قال وجاز لك ) وجاز أن لا تلحقه سواء كان مع يا او وا قال الاندلسى يجب مع يا لئلا يلتبس بالنداء قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والاولى الالحاق معها ( قوله اى آخر المندوب ) وقد يلحق فى آخر غير المندوب ( قال فان خفت اللبس ) قال الشيخ الرضى المتحرك بالحركات الاعرابية لا تلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجلاه فى المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس والمصنف يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها قال سيبويه تقول فى ندبة ياغلام باسقاط ياء الاضافة ياغلاما قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال ياغلامى

٢ ويكون اعرابه الخ اى اعراب المندوب على حسب ماكان عليه قبل يعنى يكون اعراب المندوب بالضم اذا كان مفردا معرفة نحو يازيد وبالنصب اذا كان مضافا ياعبدالله كما كان المنادى مضموما اذا كان مفردا معرفة نحو يازيد ومنصوبا اذا كان مضافا ياعبدالله ( قريمى )

٣ اى ومن كون اعراب المندوب على حسب ماكان المنادى عليه ( قريمى )

٤ اى المعنى الملتصق بيا اووا ( قريمى )

لحصول اللبس بندبة ياغلام بالضم ٢ ﴿ قال واغلامكيه ﴾ لما لم يكن المندوب مخاطبا فى الحقيقة بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز فى النداء المحض ياغلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه وللاشارة الى هذا لم يمثل بقولك و اغلامهوه ﴿ قال واغلامكموه ﴾ قال الشيخ الرضى آخر المندوب ان كان ساكنا فذلك الساكن اما تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فحذف للساكنين وتزاد الالف واما المدة فان كانت الفا حذفتها لالف الندبة نحو واغلامكماه خلافا للمصنف فانه يقول استغنى بها عن الف الندبة وان كانت واوا اوياء فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو ياقاضياه واذا ندبت ياغلامى بسكون الياء فسيبويه يقول ياغلامياه لان اصلها عنده الفتح والمصنف يقول ياغلاميه وان لم يكن للواو والياء اصل فى الحركة فان كانتا مدتين فانك تكتفى بما فيهما من المد نحو واغلامهوه ووا اخا غلامهى ووا ضربوا ووا اضربى اذا سمى بهما وان لم تكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدها ان شئت واما ميم الجمع فلا يأتى بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو واغلامكموه ووا اخا غلامهمى والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا فى الجمع للاستثقال ردتا لمد الندبة واما الفا الندبة قلبتا واوا وياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحقه الف نحو يامنا فى المسمى بمن ﴿ قوله لبيانها ﴾ ولاسيما الالف لخفائها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة وهذه الهاء تحذف وصلا وربما ثبتت فى الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف ﴿ قال الا المعروف ﴾ وجب ان يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها ووجب ايضا ان يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم علما كان او غير علم نحو وا من قلع باب خيبراه واما ماحكاه الكوفيون من قوله وارجلا مسجاه فشاذ لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف فى السعة دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر ﴿قتل اولادهم شركاؤهم﴾ واردة على الشذوذ وكذا

٢ انما جوز الضم فيه تشبيها له بالمنادى المفرد المعرفة كما شبه هو فى شرح المتوسط ( قره‌يى )

ليس كاتصال الموصول بالصلة ( قوله لان نداءه لم يكثر ) فيه ان هذا التعليل يقتضى اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك قد يقال لايجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولايكون هذا الا فى المعرفة ولامن المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذهى اذن حرف تعريف وحرف التعريف لايحذف مما تعرف بها حتى لايظن بقاؤه على اصل التنكير ( قوله لانه كاسم الجنس ) ولانه موضوع فى الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج فى النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهى حرف النداء ( قوله سواء كان مع بدل ) يعنى ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل اولا فلا يرد ماقاله الشيخ الرضى من ان المصنف لم يذكر لفظة الله فيما لايحذف منه الحرف وهى منه لانه لايحذف منه الامع ابدال الميمين منه فى آخره ( قال نحو يوسف ) عبرى وقيل عربى واعترض عليه بانه لوكان عربيا لصرف اذليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز أن يكون معدولا عن يوسف بكسر السين ( قوله ولفظة اى اذا وصف بذى اللام ) فانها وان كانت اسم جنس متعرفا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه ( قوله والمضاف الى اى معرفة ) عطف على قوله لفظة اى ( قوله اى صر صبحا ) او ادخل فى الصباح ( قوله قالته امرأة امرئ القيس ) فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل فى شدة طلب الشئ وقيل مثل يستعمله المغموم ( قوله قاله شخص ) صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة ( قال وفى اطرق كرا ) الاطراق * خاموش بودن وچشم در پيش افكندن وسرفرو كردن * ( قوله هى رقية ) اذا سمعها تلبد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ( قوله والمعنى ان النعامة الخ ) قيل معناه ان ذكر الحبارى يكون طويل العنق فيراد اخفض عنقك للصيد فان اطول منك اعناقا وهى النعامة قد اصطيدت ( قوله بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام )

فى قوله تعالى ﴿ وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لايهتدون الا يسجدوا ﴾ والمعنى فهم لايهتدون لان يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل من السبيل اى فصدهم عن السجود ولا زائدة على التقديرين ويجوز أن يقال انه بدل من اعمالهم اى وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا اوتعليل اى زين لهم الشيطان لئلايسجدوا اوفصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا ( قوله اى مفعول ) اى به او مطلق وعلى الاول يجب تخصيص الاسم فى قوله كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف مانعا لصدقه على يوم الجمعة فى يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثانى لاتخصيص ولابأس فى التعميم مع عدم المحدود وثالثا من المواضع الاربعة لانه بحسب بعض افراده منها (قوله اى مااضمر عامله بناء على شرط ) يعنى ان على بنائية ولك ان تقول يعنى ان على صلة للوقوع اى اضمر اضمارا واقعا على شرط مثل وقوع البناء على المبنى عليه ( قوله وانما وجب حذفه ) لايرد النقض بقوله تعالى ﴿ انى رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين ﴾ لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية ٢ لم تات لمجرد التفسير بل اتى بها للتبيين الجملة الاولى ٣ قبل تمامها باعتبار ماتعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتبا ( قال كل اسم ) اقحم لفظ كل لبيان المانعية ( قال بعده فعل ) مبتدأ اوفاعل الظرف ( قوله وزيدا انت ضاربه ) لابد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد هندا ضاربها وازيدا ضاربه العمران او بعده كالمثال المذكور ومثل زيدا ضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدأ وضاربه خبراله ( قال مشتغل ) صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظة او اولكل من الامرين على سبيل التنازع ( قال عنه ) متعلق بالاشتغال لتضمين معنى الفراغ اولان الاشتغال بمعنى الاعراض (قوله اومتعلق ضميره ) فى هذا التوجيه تصريح بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير من تمته بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل وشبهه نحو زيدا ضربت غلامه اوبالتبعية نحو زيدا ضربت عمر

( واغلامه )

٢ اى رأيتهم لى ساجدين لم يأت لمجرد التفسير ( قريمى )

٣ اى رأته احد عشر كوكبا ( قريمى )

وغلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا اوموصوفا لعامل الضمير اومعطوفا عليه موصول عامل الضمير اوموصوفه نحوزيدا لقيت عمرا والذى يضربه اورجلا يضربه (قال لوسلط) التسليط * بركماشتن برچيزى * (قال اومناسبه) ليس فى اكثر النسخ بل فى شئ من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان يعنى بتسليطه تسليطه بعينه او بلازمه فلاحاجة فى دخولها الى الالحاق (قوله بالترادف) فيه مساهلة لان الترادف انما يكون فى المفردات (قوله وبقيد الفراغ عن العمل) الى قوله خرج وخرج ايضا اسم بعده فعل اوشبه فعل لايصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل اومصدرا اوصفة مشبهة ٢ او مصدرا بماله صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف النفى دون لم ولن ولا اوبان يكون صلة ٣ اوصفة مضافااليه اوواقعا بعدالا اومؤكدا بنون التأكيد اومسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد اظنه منطلقا اومعطوفا اوواقعا بعدفاء السببية وهى واقعة موقعها اما اذ كانت زائدة اوغير واقعة فى موقعها فيجوز تقديم مابعدها نحوقوله تعالى ﴿ واما بنعمة ربك فحدث ﴾ فان التقدير امايكن شئ فحدث بنعمة ربك فجعل مافى حيز الجزاء شرطا وجعل جزء الجزاء وحقها ان تدخل على تمام الجزاء بعدتمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضى وهنا بحث وهو ان زيدا فى زيدا ضربت غلامه يخرج عنه اذليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى ايضا مانع اذ الضرب لم يقع على زيد لايقال فساد المعنى غير مانع عن العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل ﴿ كل شئ فعلوه فى الزبر ﴾ اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى فى التسليط فحينئذ يكون فيه قيد التسليط ضروريا ولم يكن مآل هذا التقيد وسابقه واحدا كما قال الشيخ الرضى (قوله باللزوم) ولو بواسطة كما اذا توالت اسماء منصوبات بمقدرات نحو زيدا اخاه غلامه ضربته اى لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه (قوله ويتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم) وجوز الشيخ الرضى فى هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فتقول فى زيدا

٢ نحو زيد حسن وجهه كان نحو زيد انى اضربه واخواتها نحو عمرو ويشنى القاه (قريمى)

٣ عطف على قوله بان يكون اسم فعل نحو زيدا انا الضارب (قريمى)

ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا جوز تقدير المجاوزة مع المتعلق فى زيدا مررت بغلامه وجوّز ايضا فيما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة ﴿ قال ينصب بفعل يفسره مابعده ﴾ لابالمفسر كماذهب اليه بعضهم لايخفى انماعدا الصورة الاولى يجوز أن يعدّ مابعد الاسم المحدود ناصبا بتكلف بان يقال انهاسادة مسد افعال صالحة لان ينصبها وفى قوتها اعنى جاوزت وأهنت ولابست واماالصورة الاولى ففيها اشكال اذلايجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الآخر فان كان الثانى بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثانى لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بينهما بالجملة ﴿ قوله فى مظان الاضمار ﴾ قال قدس سره فى الحاشية اى مواقع يظن فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه فى الواقع ﴿ قال ويختار الرفع ﴾ ابتدأ به لسلامته عن تكلف تقدير العامل ﴿ قال بالابتداء ﴾ لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذانصب فعل وليشير ٢ الى وجه اختيار الرفع ﴿ قوله اى قرينة ترجح خلاف الرفع ﴾ اراد بترجيحه تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه اواختياره على الرفع اومساواته له وقيدالقرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة فى مثل زيد ضربته ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعى وجوب الرفع لااختياره نعم لوجعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا القيدوفيه بعد ﴿ قوله بسلامته عن الحذف ﴾ يعنى الذى يخالف الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبرا اهون من حذفها لمافيه من حذف المسند والمسند اليه وفيه انه يلزم حينئذ خروج مثل زيدا ضربته عن هذه الضابطة واندراجه فى الضابطة التى تليها ﴿ قال كاما ﴾ قال الشيخ الرضى قرينة الرفع التى تجامع قرينة

٢ وليشير الخ عطف على قوله لئلا يتوهم وبيان وجه اختيار الرفع ما مرّ آنفا فى السلامة من تكلف تقدير عامله سواء كانت اى التقوية مع وجوبه اى النصب (قريمى)

النصب ويكون اقوى منها شيئان فقط على ماذكروه اما واذا للمفاجأة (قال مع غير الطلب) لم يقل مع الخبر مع انه اخصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التى بعدها على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته فى جواب ايهم اكرمت لان القرينة التى تقوى جانب النصب هى التناسب والتطابق المذكوران (قوله كالامر والنهى والدعاء) وخص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم (قوله فان الرفع يقتضى) او ان الجملة الطلبية قلما تكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل ألاترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ولايعارضه السلامة عن الحذف لكثرة وقوعه فى كلامهم (قوله فالمراد بلزوم الاسمية) والمراد لزوم الاسمية فى غير هذا الموضع لورود النصب ههنا (قوله بسبب عطف جملة) ولو بلكن و بل (قال على جملة فعلية) حقيقة اوحكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها ٢ فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل ٣ فى حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية فى المثال المفروض اعتراضية لا عاطفية والا لزم عطف الخبرية على الانشائية (قوله ولايقدر معمولها) فى عدم تقدير معمول لما بحث (قوله لانه يختار الرفع فى اسم الاستفهام) اذا كان هو الاسم المحدود اما اذا كان الاسم المحدود بعده نحو متى زيدا ضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضى فلو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لوقال او مع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره (قوله فلا يكفى فيه تقدير الفعل) مع جواز التلفظ به والسر فى ذلك على ماذكره ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما فى هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج (قال واذا الشرطية) كما ذهب اليه سيبويه

٢ عطف هذه الجملة فعلية حكمها وهو وهى ضارب عمرو (قريمى)

٣ وتقدير الكلام هكذا مررت برجل ضارب وعمرو يقتل هندا يقتلها فحذف المفسر بالفتح ويقع هندا يقتلها مفسرا بالكسر (قريمى)

والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ فى وقوع الجملتين بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية فى لزوم دخولهـا على الفعلية (قوله الدالة على الجـازاة) لكنهـا قاصرة عن افادتها اذ ليس مدخولهـا على خطر الوجود ٢ بل قطعى الحصول (قال وحيث) دون حيثما فان حكمهـا حكم متى (قال اذهى مواقع الفعـل) فيه انه لايثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع فيقـال فى اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتـله ويمكن ان يقـال الاولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك ٣ (قال وعند خوف لبس الخ) عطف على قوله فى الامر انما اتى بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند تسـاوى الاحتمالات ورفعه واجب والثانى عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا وصفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة (قوله وهو خلاف المقصود) قال الشـيخ الرضى ما حاصـله يرجع الى ان لافرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان المراد بالشئ المخلوق لا مطـلق الشئ لانه متنـاول للممكنات المعـدومة فاذا اريد بالشئ المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لانسلم تناول الشئ للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليـه اهل السـنة ولئن سـلم تناوله للمعدوم جاز أن يخص بالموجود لابالمخلوق وعلى التقديرين لابد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفـاته ولئن سـلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسـلم ان المعلوم كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شـبهة فى ان المخلوق اعم من المخلوق لنا بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقنـاه صفة لم يحصل المقصود (قال ويستوى الامران) فى الاختيار (قوله قلنا هى معارضة بقرب المعطوف عليه) اى السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب لايقال عدم حذف العائد مرجح للرفع لانا نقول ليس ذلك المثـال من باب حذف العـائد بل من باب الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر لابدله من عائد اذا كان

(جملة)

٢ الخطر بفتحتين الاشراف على الهلاك وقال المصنف الاولى مطـابقة المفسر بالكسر للمفسر بالفتح فى جهـات العمل (قريمى)

٣ اى فى تقدير فعل رافع فوات التطابق لكون المفسر بالكسر ناصبا والمفسر بالفتح رافعا فيقدر الناصب لتحصيل المطـابقة (قريمى)

جملة فنعرضه من هذا المثال وقد تبع سيبويه فى ذلك ليس الاثنين جملة اسمية لصدر فعلية العجز معطوف عليها اوعلى الخبر ( قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى ) اذا جعل الجملة خبرا واما اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذى هو فى حكم الملفوظ كما قيل فى زيد عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذى هو الضمير ( قال بعد حرف الشرط ) ومافى حكمه من الاسماء الراسخة فى الشرطية ( قوله والا ) بالتشديد جوّز الخليل فيها التخفيف ( قوله لوجوب دخولهما على الفعل ) قال الشيخ الرضى لاشك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفى والشرط والتمنى معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها ٢ بالافعال ٣ الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت فى القبيلتين ٤ مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولاللنفى وبعضها اختلفتا فى اختصاصها كألا للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع فى ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتدأ ( قوله فانه وان صدق عليه ) الى آخره قال الشيخ الرضى ماحاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير هنا مرفوع المحل وتجويز نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل يعنى ويجب ان يكون المصدر النائب مناب الفعل مخصوصا ( قوله فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب به ) الاظهر أن يقال يلابس زيدا الذهاب به وفى هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف وفى الثانى ملابسة مبدأ الصفة لموصوفها ( قوله مع اتحاد ما اسند اليه ) قال الشيخ الرضى الاسم الذى قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم المشتغل به من المفسر ألاترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وزيدا فى ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من ضربت المفسر وان التقدير فى ان زيدا لم يقم الا هو

٢ اى حروف المعانى ( قريمى )

٣ الاان بعضها اى بعض حروف المعانى بقيت على ذلك الاصل اى الدخول على الافعال ( قريمى )

٤ احدهما الفعل وثانيهما الاسم ( قريمى )

ان قام زيد لم يقم الاهو لانتقاض النفي بالا ٢ وكذ في ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الااياه ولايخفى ان نسبة زيد الى يلابس واذهب ليست كنسبة به الى ذهب لانه مسند اليه وزيدا مفعول ( قال واجب ) بالابتداء كذا ذكره المصنف وفيه انه يجوز أن يكون مرفوعا باذهب المقدر لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل ( قال وكذا ) خبر اومبتدأ وفيه قوله لقوله تعالى ﴿ وكل صغير وكبير مستطر ﴾ المستطر * بنوشتن * ( قوله بحيث لايغادر ) اى لايترك سيئة كبيرة ولا صغيرة ( قوله والظاهر ) الى آخره لايمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله في هذا الباب لان مابعدها قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر ﴾ ( قوله عن بعضهم ) هو عيسى ابن عمرو ( قال ونحو الزانية والزاني ) الواو اما للعطف على كل شيء فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو ﴿ الزانية والزاني ﴾ وقوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير المبتدأ اى هذه الآية جملتان تعليل آخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا ﴿ كل شيء فعلوه ﴾ وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو ﴿ الزانية ﴾ بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب ( قوله مرتبط بمعنى الشرط ) فتكون الباء صلة ويجوز أن تكون للسببية ( قال عند المبرد ) قيل ظرف لعامل الظرف المقدر والاظهر أنه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى ﴿ ان الدين عندالله الاسلام ﴾ ( قوله ومثل هذا الفاء ) انما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة اوغير واقعة موقعها لغرض كما في قوله تعالى ﴿ واما اليتيم فلا تقهر ﴾ جاز أن يعمل مابعدها فيما قبلها ( قوله اذ الزانية ) توجيه المبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار ولذا قدمه المصنف لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا ( قوله مبتدأ محذوف المضاف ) اوخبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما يقال في الفصل والباب ( قوله ان ثبت زناها ) شرعا وذلك باربعة شهداء

(اوبالاقرار)

٢ وكذا الخ يريد وكذا التقدير في ان زيدا لم تضرب الااياه ان تضرب زيدا لم تضرب الاياه زيد من هذا المثال واقع من تضرب المقدر موقع الضمير في تضرب المفرد بالكسر المفهوم في قوله لم تضرب الا اياه في المثال بل يعمل النصب فيه ( قريمى )

او بالاقرار (قوله وقيل زائدة) ومابعدها ابتداء كلام ولايخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السبب بعيد (قوله اوللتفسير) لان اجلدوا ايجاب والايجاب متضمن للوجوب الذى هو الحكم (قوله وجزء الجملة) الى آخره يجوز أن يقال ان مابعد فاء التفسير اوالسببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لاتعمل فيما قبلها (قوله واختيار النصب) يعنى ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائى استثنى فيه نقيض التالى ليثبت نقيض المقدم وهو ماذهب اليه المبرد وسيبويه وانما حمله على ذلك اذلولم يحمله لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لايعبأ به (قوله لضيق الوقت) فى كلا قسمى التحذير ضيق وقت وهو اضيق فى القسم الثانى منه ولهذا لايذكر الا المحذر منه (قوله وفى اصطلاح النحاة معمول) نقل اليه لتعلق التحذير به لكونه محذرا اومحذرا منه (قوله اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية) اشار به الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار أنه محل لأثر العامل (قال بتقدير اتق) الانسب بالصناعة ٢ ان يقال باتق بدون التقدير (قال تحذيرا مما بعده) هذا القسم الذى هو المحذر اماظاهر اومضمر والظاهر لايجىء الامضافا الى المخاطب والمضمر لايجىء فى الاغلب الا مخاطبا وقد يجىء متكلما نحو اياى والشر وسيبويه يقدر نحو لاحذر وغيره يقدر نحو حذر خطابا والاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضى (قال اوذكر المحذر منه) هذا القسم يكون ظاهرا ومضمرا سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما اومخاطبا اوغائبا (قوله على صيغة المجهول) قال الشيخ الرضى فى قوله اوذكر المحذر منه نظر اذ ذكر مصدر ففى عطفه على قوله معمول بعده من حيث المعنى الان يقدر فى الاول مضاف اى هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفى بعض النسخ اوذكر بصيغة المجهول وليس بوجه لان او ههنا اتصالية اى ليست اضرابية فينبغى ان يليها مثل المذكور قبل والمذكور قبل مفرد ومايليها جملة وانما جازت المخالفة اذا كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو المشهور المنساق الى الفهم ولم يجعله

٢ وجه الانسبية الخ ولو جعل قوله اللفظ بتقدير اتق فى باب جرد قطيفة اى باتق المقدر لم يخرج فى الانسبية فتأمل (قريمى)

معطوفا على قوله معمولا حتى لايلزم ماذكره من المحذور بل جعله معطوفا على فعل مقدر ينساق اليه الفهم اعنى حذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير الحين اويجعله مفعولا له للتقدير والمعنى على ان تقدير اتق دون غيره من الافعال للتحذير لاان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم الفرصة ولادخل للتقدير فى التحذير لانه لوذكر لحصل التحذير اويجعل معطوفا على قوله معمول وتجعل الاضافة من باب جرد قطيفة لايقال العطف باو فى الحدود انما يصح اذا كان صدر الحد متناولا للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم المحدود وليس الصدر ههنا متناولا لهما لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه فى الحقيقة فيبقى معمول متناولا للقسمين (**قوله** قلنا نعم) اوقلنا بتقدير العائد والتقدير اوذكر المحذر منه من نوعيه اوباستتار ضمير فى ذكر وجعل المحذر منه بدلا منه (قال مثل اياك والاسد) قال الشيخ الرضى قال المصنف الاصل اتقك ثم لما لم يجمعوا بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا ثم قال وارى ان هذا الذى ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك بعد بتأخير العامل وجاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا (**قوله** ولايخفى) الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن فى اتق معنى التبعيد ويكون التقدير اتق مبعدا نفسك قوله ولايخفى ان فى تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعيد تأكيدا ليس فى تقدير بعد (**قوله** لانه لايقال اتقيت زيدا من الاسد) لان معنى الاتقاء * پرهيز يدن لا پرهيزانيدن * (**قوله** فالصواب ان يقال) يمكن ان يقال اراد تقدير اتق ونحوه (**قوله** فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك) فيه تأمل لان نفسك محذر منه لامحذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس

الا لايقاعها الشخص فى ضرر فالمحذر منه فى الحقيقة هو الضرر وهى محذرة بالمآل فاذا نظر الى المآل صح هذا المعنى (قوله لان حذف حرف الجر) الى آخر لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها فى تأويل اسم فلما طال لفظا ماهو فى الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر (قال ولا تقول اياك الاسد) اما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه فلضرورة الشعر اولان اياك اياك من باب الاسد الاسد والمراء منصوب بمثل اترك او احذر اولان المراء فى تأويل ان تمارى (قوله فلم يثبت الا نادرا) قال ابو على فى قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت ﴾ اى وقلت (قال المفعول فيه) اى ومنه المفعول فيه اوهذا باب المفعول فيه اوالمفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير وصدر استينافية على الاولين (قال مافعل فيه) اى فى مسماه او فى نفسه مسامحة او اسم مافعل فيه (قوله اى حدث) وهو الفعل اللغوى (قال مذكور) اى مؤدى (قوله تضمنا) الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة وبالتضمن مايقابلها فيندرج فى المذكور المستعمل فى المعنى الالتزامى ومآله لمح الى معنى (قوله اذا كان العامل مصدرا) او بمعناه (قوله فلو اعتبر فى التعريف قيد الحيثية) الى آخره فيه تأمل اذلو اريد من قوله مافعل فيه مانسب اليه الفعل بكلمة فى لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقى لاتجدى الحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لايقتضى اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة فى نعم يصير قريبا من اعتبارها (قوله ولا يخفى) الى آخره قد يقصد بقيد ضمنى الاحتراز عن شئ ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح (قال من زمان او مكان) قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما فى مدلولية الفعل وعلامة المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست فى الشمس اى فى مكانها اذا اريد بالشمس النور اوفى مكان اثرها اذا اريد بها الجرم (قوله اشارة الى قسمى المفعول فيه) اشارة الى ان قوله من زمان

ليس قيدا احترازيا بنـاء على ان فى محمولة على الظرفيـة الحقيقيـة فليس
كل مجرور بفى مفعولا فيه ( قوله مبهما كان الزمان او محدودا ) اتفق
القوم على ان المبهم من الزمان مالم يعتبر له حد ونهـاية كالحين والمحدود
ما اعتبر فيـه ذلك كاليوم والليـلة والشهر والسـنة ( قال وظروف
المكان ان كان المكان مبهمـا ) جعـل الضمير راجعـا الى المكان
والا لوجب ان يقول ان كانت ولمـا كانت اضـافة الظروف الى المكان
بيـانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبـين عائد المبين
( قال وفسر المبهم بالجهات ) هذا تفسـير اكثر المتقدمين واما تفسـير
غـيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو
المعرفة وفيه ان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفـاقا ويمكن دفعه
بانه ملحق بالنكرة لابهـامه اوبانه نكرة حقيقة لمـا قاله الفاضل الهندى
فى الارشـاد من ان الجهـات الست لاتتعرف بالاضافة كما لايتعرف مثل
بهـا ومنهم من فسرها بمثل مافسر المبهم والمعين من الزمان وتدخل
فى المبهم الجهـات الست وعند ولدى ووسط وبين وتلقـاء وليس كل
منهم عندهم جائز النصب لان جانب وما بمعناه من جهة ووجه بمعناها
وكيف وذرى لايقال فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقـال فى جانبه
اوالى جانبه وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم
فان المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة ( قال وحمل عليه عند )
ينبغى ان يذكر امر المقـادير الممسوحة ايضا فانها منصوبة اتفـاقا قال
الشيخ الرضى ينبغى ان تحمل على الجهات الست لمشابهتها لها فى الانتقال
فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لايختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه
وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا ( قال ولفظ مكان ) بشرط
ان يكون فى عامله معنى الاستقرار فلا يقـال كتبت المصحف مكان كذا
قال الشيخ الرضى اسم المكان الذى فى اوله ميم زائدة ان كان مشـتقا
من حدث بمعنى الاسـتقرار والكون ينتصب بالدال على ذلك الحـدث
وبمـا ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن
كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص ( قال وما بعد دخلت )

( وكذا )

وكذا سكنت ونزلت ( قوله ولاشك ان معنى الدخول لايتم ) فيكون في صلة له كما ان عن صلة لضده الذي هو الخروج استدل الشيخ الرضى على ان الدخول لازم بلزوم كلة فى فى غير المكان ودخولها فى المكان وبكون الدخول فعولا والفعول من المصادر اللازمة غالبا وبكونه ضد الخروج وهو لازم ولايخفى ان ماذكره يدل على نفى التعدى بلاواسطة ( قوله والتفصيل فيه الخ ) مايختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه ومايختار نصبه نحو يوم الجمعة سرت واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال لبس المفسر بالصفة فى كل يوم صمت فيه فى الصيف ومايستوى فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه اى معه ومايجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه ( قال مافعل لاجله فعل ) اى ماهو حامل على الفعل وهو مقدم اما بحسب التصور او بحسب التحقيق ( قوله الاان يراد بذكره معه الخ ) لايقال ٢ يخرج مفعول له المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل فى المجرور هو الجار لا الفعل ٣ لان التحقيق ان العامل فى المجرور هو الفعل وانه المنصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف ( قوله فان التأديب انما يحصل بالضرب ) ان قلت كيف يحصل التأديب بالضرب ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات قلنا اراد ترتب مايتضمنه التأديب اعنى التأدب قال الشيخ الرضى العلة الحاملة التأدب وانما نصب التأديب لتضمنه العلة الحقيقية ٤ ومشاركته الحدث فى الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند النحاة ( قال وقعدت عن الحرب جبنا ) ٥ قيل ولو قال وحاربته شجاعة لكان احسن اى احسن بمقام المنازعة للزجاج واظهار الجلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم دقته والاكتفاء بظاهر الامر ( قوله والقائل الخ ) والقول بكون المفعول له مفهوما مستقلا كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافا لقول الزجاج ( قال خلافا للزجاج ) وخلافا للجرمى فانه عنده حال فيلزم ٦ التنكير ( قال فانه عنده مصدر ) لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما فى ضربت تأديبا فان معناه ادبت بالضرب تأديبا ( قوله وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا ) فيه

يخرج ٣ قوله لان التحقيق علة لايقال والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف فى افضاء معنى الفعل الى الاسم لا فى تغيير معنى الفعل كالهمزة والتضعيف اذ اللام فيه لم يغير معنى كما لايخفى (قريمى)

٤ ومشاركته الحدث الخ والفعل ينصب الحدث فكذا مايشاركه (قريمى)

٥ قيل ولو قال الخ يعنى الفاضل الهندى قال لو قال المصنف حاربته شجاعة مكان قعدت عن الحرب جبنا لكان هذا القول احسن (قريمى)

٦ اى فيلزم المفعول له التنكير ويحتمل ان يكون هذا اعتراضا للجرمى فتدبر (قريمى)

ان القعود مغاير بالذات للجبن فانه مقدم على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية ٢ القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية ٣ وهو الاقدام ولا يخفى ان فى ذلك مخالفة من وجه آخر ( قوله اوضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن ) الظاهر أن المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما فى ضربته سوطا اى ضرب سوط فالقول ٩ بانه على هذا التقدير ٥ مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو عن شئ ( قوله وردقول الزجاج ) ورده المصنف ايضا بان معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذى بمعناه ( قوله ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل ) ٧ قيل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك فى اللفظ مع الابقاء فى النية والحذف هو الترك فى اللفظ والنية ( قوله اى اتحد فاعله وفاعل عامله ) قال الشيخ الرضى بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذى يقوى فى ظنى وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين علىّ رضى الله تعالى عنه فى نهج البلاغة فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق ابليس عليه اللعنة والمعطى النظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون حالا لاستلزام عطف حال الفاعل وهى استتمام على حال المفعول وهو الاستحقاق ( قال ومقارنا له ) اجاز ابو علىّ عدم المقارنة فى الزمان لقوله تعالى فى القراءة الشاذة ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ بالنصب اى تصدقهم فى الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا على ان اتحاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما ان الغالب فى المجرور التعريف ( قوله اويكون زمان وجود احدهما ) بان يكون آخره اول الحدث او بالعكس او بغير ذلك ( قوله لانه بهذه الشرائط ) قال المصنف انما اشترط ذلك لان علة الافعال كثيرا ما تجئ جامعة للشرائط

(لحصولها)

---

٢ اثر الكيفية وهى الجبن (قريمى)

٣ وهو اى الاثر الاقدام مخالفة من قبل الزجاج (قريمى)

٩ فالقول بانه على هذا التقدير اى على التقدير الثانى (قريمى)

٥ مصدر الخ لا على التقدير الاول لان التأديب مثلا حينئذ ليس نائبا عن الشئ (قريمى)

٧ قيل القائل الفاضل الهندى حيث قال وضع المظهر موضع المضمر وعبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاحى باطلاق كلا اللفظين (قريمى)

لحصولها دليل على اللام المقدرة (قوله وفى بعض الحواشى ان هذا الرأى شريف جدا) لجعل ماهو محط الفائدة قائما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل عن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص (قوله وقد حيل بين العير والنزوان) قال قدس سره فى الحاشية العير الحمار الوحشى والاهلى والنزوان الوثوب ومنه قدس سره فى تفسير الوثوب * برجستن * (قوله سواء كان ذلك المعمول) شرط بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرا فى قوله ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لامفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا فان الكاف فى المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك (قوله نحو استوى الماء والخشبة) اى تساوى الماء والخشبة فى العلو اى وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته (قوله والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل الخ) فلايجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز غيره استدلالا بقولهم مازلت اسير والنيل فان الماء لايسير بل يجرى ٢ ويمكن ان يقال المراد بالسير المعنى المجازى الشامل للسير والجريان (قوله او مكان واحد) المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان (قوله نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعتها) قال قدس سره فى الحاشية الفصيل * بچهٔ شتر از شير بازكرده * رضع الصبى * شير خورد كودك * (قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة) قال عبدالقاهر هو منصوب بنفس الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو فى كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت فى كل رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب نصب الظروف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت فى الاصل حرفا اعطى نصب ماتقدمها مابعدها (قوله واصلها واو العطف) ولهذا لايجوز تقديم المفعول معه على ماعمل فى مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا لابى الفتح قال الشيخ الرضى لاارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا تأخر عن المعطوف عليه (قوله فناسب معنى المعية) لان فى المعية

٢ ويمكن ان يقال الخ فى جواب الاستدلال ان المراد بالسير معنى مجازى شامل للسير والجريان فيشارك الفعل الفاعل المتكلم فى الجريان فيكون جوازه لمشاركة ذلك المعمول فلايكون هذا المثال دليل جواز ذلك المثال يعنى ضحك زيد الخ (قريمى)

زيادة اجتماع (قوله اى وجد) جعل كان تامة فقوله لفظا تمييز او حال ويحتمل ان تكون ناقصة والاول اولى تأمل تعرف (قوله لوجوب العطف) انما وجب العطف فيه لان الاصل فى هذه الواو العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفى المثال المفروض لايمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى هو الاصل اظهر ان قلت فان عمرا فى المثال المذكور ليس مفعولا معه ٢ وكلامنا فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب ليخرج قلنا كان الكلام هنا لايختص به والا لم يقل بعد ذلك تعين العطف (قوله فان العطف فيه ممتنع) ذهب الجمهور الى ان العطف فى الصورة المذكورة قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار (قوله حيث لايحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة) قال الشيخ الرضى الحاجة ثابتة وهى التنصيص على المصاحبة ولهذا جوّز القوم النصب مع اختيار العطف (قال والا) الاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا (قوله لان العطف على الضمير المجرور) قال الشيخ الرضى الكوفيون يجوّزونه فى السعة والبصريون للضرورة واما فى السعة فيجوّزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لايعمل مقدرا لضعفه قال الاندلسى يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى مما قاله المصنف لوروده فى القرآن كقوله تعالى ﴿ تساءلون به والارحام ﴾ بالجر فى قراءة حمزة (قوله وانما حكمنا بمعنوية الفعل) المشعر بالمعنى الفعلى فى المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر ٣ الطالبان للفعل ٤ وفى الاخير ايضا شيئان كلمة الاستفهام والشان الذى بمعنى المصدر يعنى الفعل والصيغة فالاشعار على المعنى الفعلى فى هذه الامثلة قوى لتعاضد امرين بخلاف نحو هذا لك واياك ونحو ما انت وزيدا فان الاشعار فيهما ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام فى المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام بامر آخر فى المثال الثانى والمصنف لم يفرق بين هذه الامثلة فى الحكم والشيخ الرضى فرق فى الحكم بين الاولين والاخرين وبين الاخرين (قال لان المعنى ماتصنع وما يماثله) متعلق

٢ وكلامنا فيه اى المفعول معه ولهذا قالوا فيها اى فى الصورة المذكور (قريمى)

٣ الطالبان صفة لكلمة الاستفهام والحرف الجر للفعل (قريمى)

٤ وفى الاخير اى ماشانك وعمرا ايضا فالمثالين الاولين شيئان كلمة استفهام ولناب بدلان من شيئان محذوف اعنى وهما (قريمى)

(بمفهوم)

بمفهوم الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله مثل مالزيد وعمرو خبر محذوف تقديره ذلك مثل مالزيد وعمرو اى العامل المعنوى مع جواز العطف مثل مالزيد وعمرو وقس عليه حال المثالين الاخيرين وكل قضية متضمنة بحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام بجملها حكما بمعنوية العامل فى تلك الامثلة (قال الحال) من حال الشيء يحول اى انقلب وانما سمى هذا القسم بها ٢ لانه لايخلو عن انقلاب غالبا (قال مايبين هيئة الفاعل) الهيئة فى الاصل الحالة الظاهرة للمتهيء للشيء كذا فى المغرب والمراد هنا الحالة وهى اعم من ان يكون بحسب تحققها وهى الحال المحققة اوبحسب تقديرها وهى الحال المقدرة نحو قوله تعالى ﴿فادخلوها خالدين﴾ اي مقدرين الخلود نحو خط ٣ هذا الثوب قميصا ونحو قوله تعالى ﴿وبشرناه باسحق نبيا﴾ اى مقدرة نبوته وايضا هى اعم من ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول اوباعتبار حال متعلقهما فلايرد النقض بجاء زيد وابوه قائم لكن يرد النقض بقولك اتيتك وزيد قائم وينسب الى صاحب المفصل فى دفعه انه قال فى بعض حواشيه ان وزيد قائم يبين هيئة لازم الفاعل اوالمفعول به اعنى زمان الاتيان وقد استمر فى كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد الا بتأويل وان زمان الاتيان لما كان مباينا مفارقا عن فاعل الاتيان وعن مفعوله لم يلايم دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا تدل عليه دلالة ظاهرة وقال الشيخ الرضى الحق ان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعالق الحدث الذى فى ذلك الكلام بالفاعل اوالمفعول اوبما يجرى مجراهما وبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية فى ركب زيد ويركب مع ركوب غلامه اذالم نجعلهما حالا وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة وقولنا غير حدث احتراز عن نحو رجع رجوعا (قوله اى من حيث هو فاعل اومفعول به) فى دلالة الحال على ان مدلولها هيئة للفاعل

٢ لانه لايخلو الخ لان الاصل فيه ان يكون صفة منتقلة اي من شانها الانتقال من الوجود الى العدم دالة على الحدث والتجدد اللهم الا فى الحال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا ولذا قال غالبا احترازا عنه (قريمي)

٣ خط امر من خاط يخيط كقس من قاس يقيس اي خط هذا الثوب قميصا اي مقدرا كونه قميصا (قريمى)

او المفعول به من حيث انه فاعل او مفعول نحوى تأمل نعم انهما تدل على هيئة الفاعل اوالمفعول فى زمان تعلق الفعل بهما (قوله لاالجمع) اذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التعريف كقولك ضربت راكبا زيدا والجمع كقولك راكبين واذا اختلفتا فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ماكان نحولقيت هندا مصعدا منحدرة ٢ وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول لجنبه وتأخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضى وقال بعض شراح المفصل ٣ حق الحال المفرقة ان ترتب على حد ترتيب صاحبها (قال لفظا اومعنى) مميز عن الفاعل والمفعول اوحال عنهما اوخبر لكان المقدر كمااشار اليه فى الشرح (قوله اى لفظيا بان يكون الخ) يرشدك الى هذا تفصيل العامل (قوله فكأنه الفاعل اوالمفعول) فان تعلق فعل شخص بمفهومين علامة اتحادهما ذاتا (قوله فكان الحال عن المضاف اليه الخ) لان الداخل فى الذات فى حكم الذات (قوله ولوقرئ الخ) هذا موافق لما قاله بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تأويل والجمهور جوزوا الحال عنهما لتأويلهما بالفاعل او المفعول به ولا يخفى انه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه (قال وزيد فى الدار قائما) مثال اللفظى الملفوظ حكما هذا توجيه جيد لكن المصنف جعله فى شرحه مثالا للفاعل المعنوى ويتجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظى لان عامله مقدر فى نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان فى حكم المفهوم من الفحوى ولايجوز أن يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذى هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لايجوز عند الاكثرين على انه لايصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور (قوله بل باعتبار معنى الاشارة اوالتنبيه) الاول اولى لان زيدا مشار اليه لامنبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ذا زيد مع تقارب الاسم والفعل

٢ وان لم يكن اى وان لم يوجد قرينة يعرف حينئذ صاحب كل منهما فالاولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرازيدا مصعدا (قريمى)

٣ حق حال المفرقة الى آخره من التعريف يعنى حق حال المفرقة ان يقع مرتبا على حد ترتيب صاحبها كما فى المثال الاول اعنى لقيت منحدرازيدا مصعدا (قريمى)

(قال)

( قال وعاملها الخ ) فصل العامل ههنا لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما وليكون توطئة لامتناع تقدم الحال على العامل المعنوى وجواز تقدمها على اللفظى المفهوم من تخصيص الامتناع به وكأنه اراد ان لايفصل بين مباحث التقديم والا لكان المناسب ان يذكر ماهو توطئة له عقب ذلك التفصيل ( قوله وهو من تركيبه ) اى من صيغته ( قوله كالاشارة ) دون الاستفهام والنفي وان وان من الحروف المشبهة لعدم ٢ ورود الاستعمال على عملها ( قوله والتمنى والترجى ) قال الشيخ الرضى الظاهر أنهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هوالخبر ٣ فهو العامل فيه بحث لانك اذا قلت ليت ابى فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيدا للخبر لكان المعنى ليت ابى راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابى وان كان فقيرا راجعا ( قوله وكأنه الاسد صائلا ) وزيد كعمرو كاتبا وزيد اسد صائلا بحذف اداة التشبيه ( قوله لان النكرة ) قيل ولان الحال جواب لكيف والسؤال ينافى المعلومية وفيه ان المفعوله له جواب للم مع انه يصح ان يكون معلوما والحال ان المعلوم باعتبار يجوز أن يكون مجهولا باعتبار آخر ( قوله نكرة موصوفة ) لوقيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن ( قوله لاستغراقها ) وعمومها بنفيها اوبوقوعها فى حيز نهى او نفى اوما بمعناه ( قوله ان جعلت امرا حالا ) اشار به الى انه ليس نصا فى الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص اوعلى الحال عن ضمير الفاعل فى انزلناه اى آمرين امرا اوعن ضمير مفعوله لايخفى انك لوجعلت حالا من كل امر ليس ايضا نصا فى المقصود لجواز أن يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة اوبالوصف ( قوله اوواقعة فى حيز الاستفهام ) لانها تشبه النكرة الواقعة فى حيز النفى فى كونها غير موجبة ( قوله اوبعد الانقضاء للنفى ) لم يغير قدس سره فى تعيين صور النكرة عبارة اللباب حيث قال لايكون اى صاحب الحال الا نكرة موصوفة اومغنية غناء المعرفة لاستغراقها اوفى حيز الاستفهام اوبعد الانقضاء للنفى اومقدما عليه الحال

٢ ورود الاستعمال الخ اى عمل الاستفهام والنفى وان وان استنبط منها معنى الفعل ايضا فانه يستنبط من ازيد قائم مثلا استفهم قيام زيد ومن قولك مازيد بقائم نفيت قيام زيد ومن قولك ان وان زيدا قائم تحققت قيام زيد ( قريمى )

٣ قوله فهو العامل اى الخبر العامل لاالتمنى والترجى ( قريمى )

انتهى قال شارحه فى قوله بعد الا تعسف لايمكن الخلاص عنه الا
ان يقول ان بين قوله بعدالا و بين قوله مقدما عليه تنازعا فى قوله الحال
يعنى ان فاعل الظرف حينئذ هو ضمير الحال اونفسها ٢ وعلى المذهبين ٣
لاضمير النكرة ولا يخفى ان لابد من اعتبار عائد ٤ ليصح وقوع الظرفية
صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها ثم قال لوقال اوقبل
الالكان سالما عن التعسف لايخفى انه لوقال كذلك لوجب ان يقول
اوقبل الاالداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك روما للاختصار
وانما قال نقضا للنفى لان الحال لاتقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا
والاستثناء المفرغ لايكون فى الموجب الانادرا قال المصنف انما حسن
التنكير هنا لان الايقطع مابعدها عماقبلها فلا يصح ان تكون الحال
صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفه بعدالا (قوله
اومقدما عليه الحال) انما حسن التنكير حينئذ لان التقديم يؤمن الالتباس
بالصفة (قوله ويجعل قوله وصاحبها الخ) وحينئذ يكون غالباظر فالنسبة
بين المبتدأ والخبر اومعنى فعلى مستفاد من قوله معرفة اى يتعرف غالبا
(قوله ولم يزدها) قال قدس سره فى الحاشية الزود المنع (قوله
ولم يشفق على نغص الدخال) قال قدس سره فى الحاشية الاشفاق
الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص
الرجل نغصا اى لم يتم مراده انتهى فى الصراخ نغص الرجل * بمراد تمام
نارسيدن وسيراب ناشدن شتر * (قوله والاتن) جمع اتان خرماد (قوله
ثم يرد من العطن) قال قدس سره فى الحاشية العطن ماحول الحوض
والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعنى * جاى شتر خوابانيدن * (قال
ومررت به وحده) قال قدس سره فى الحاشية الوحد مصدر وحد
يحد وحدا ووحدة كوعد يعد وعدا ووعدة انتهى قال الشيخ الرضى
وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى الضمير ولازم النصب الافى
فى مواضع مخصوصة قيل يجوز أن يقال ان اصله التاء ثم حذفت لقيام
المضاف اليه مقامه كما قيل فى اقام الصلاة (قوله مثل فعلته جهدك)
بصيغة الخطاب قال قدس سره فى الحاشية الجهد ههنا بضم الجيم

٢ اى نفس الحال
٣ وعلى المذهبين اى مذهب البصريين والكوفيين فان اعملت مقدما فى الحال اضمرت الفاعل فى بعدالا كما هو مذهب البصريين وان اعملت بعدالا اضمرت الفاعل (قريمى) مقدما كما هو مذهب الكوفيين
٤ قوله ليصح وقوع الظرفية صفة ان ولا شك من انه صفة فلابد من اعتباره (قريمى)

(والجهد)

والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة (قال متأول) اى كل واحد منها او نوعها (قوله وتأويلها على وجهين) قال الشيخ الرضى الحال المعرفة ظاهرا ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وتأويلها على الوجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتأويلها انها فى معنى النكرة نحو مررت بهم الجم الغفير اى كثيرا ساترا بكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اى اولا فاولا ونحو جاء الرجال ثلاثتهم وكذا اربعتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ماتقدم منصوبة فى المجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين فى المجيء وتأكيد لما قبلها فى تميم (قوله احدها انها مصادر لافعال) اولصفات اى معتركة ومنفردا والحذف غير واجب فى المثال الاول واجب فى المثال الثانى على قاعدة الشيخ الرضى (قوله ومعارف موضوعة موضع النكرات) ٢ يعنى ان اللام للعهد الذهنى اوزائدة (قال فان كان صاحبها نكرة) والحال مفردا اذلوكانت جملة لوجب الواو لا التقديم (قوله ولم تكن الحال مشتركة) نحو جاء رجل وزيد راكبين (قوله التخصيص) فيه ان الحال اما عن الفاعل اوعن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص ٣ آخر اللهم الا ان يقال الحال حكم آخر فلا يجدى التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم آخر (قوله ولئلا يلتبس بالصفة) فيه ان هذا الالتباس لوكان محذورا لوجب التقديم ٤ وان كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس (قال ولا تتقدم على العامل المنوى) دون اللفظى فان تقديمها عليه جائز الا لمانع كتصديرها بالواو لمراعاة اصلها وهو العطف اوعدم تصرف فى الافعال كفعل التعجب او تصدير عاملها بحرف المصدر اولام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذى راكبا جاء (قوله فيماعدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا) اعلم ان الدال على حدثين فصاعدا قد يدل على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرا و تضارب زيد وعمرو

٢ يعنى ان اللام الذهنى الى آخره والاضافة فى نحو وحده فالاولى ان يقول ان اللام والاضافة للعهد الذهنى واللام زائدة (قريمى)

٣ وهو التخصيص بالتقديم (قريمى)

٤ وان كان النكرة مخصوصة امابالاضافة نحو رأيت غلام رجل راكبا او بالوصف نحو رأيت رجلا غلاما راكبا او بالاستغراق نحو مارأيت رجلا راكبا (قريمى)

وزيد اضرب من عمرو وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لايدل على خصوصية حدث ٢ وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان والزمان والمتعلق والحال الى غير ذلك واذا اختلفا ٣ بامر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلى كلا منهما مايتعلق به التزموا ان يلى ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به وان لزم التقدم على العامل الضعيف وذلك لاجل دفع الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا بسرا اطيب منه رطبا (قوله فعلى هذا معنى الكلام) وحينئذ يكون قوله بخلاف الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوى كما انه حال عن ضمير لايتقدم على الاحتمال الثانى ويحتمل ان يكون اعتراضية بتقدير المبتدأ (قوله واما اذا جعلته داخلا) الى آخره واليه ذهب المصنف فى شرحه كما مرت الاشارة اليه (قوله فالمراد هو الاحتمال الثانى) وهو أن الظرف يقدم على العامل المعنوى اى فى الجملة يعنى اذا كان العامل المعنوى ظرفا اوشبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضى قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا اوشبهه على العامل المعنوى اذا كان ظرفا اوشبهه ومن ذلك القبيل البر الكر بستين اى الكر منه بستين فمنه حال والعامل بستين (قال ولا على المجرور) المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان مرفوعا اومنصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما الا فى صورة واحدة وهى اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل (قوله سواء كان مجرورا بالاضافة) استثنى منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه اوجاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو يتحرك ماشيا يد زيد * وتتبع حنيفا ملة ابراهيم * (قوله لان الحال تابعة الخ) قيل لا يرد على نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ قيل وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور أنه كثر الحال عن المجرور

٢ وعلى كلا التقديرين احدهما تقدير كونه دالا على غير معينين والثانى تقدير كونه دالا على حدث بل غير معينين (قريمى)
٣ بامر اى يوجد (قريمى)

(ولم)

ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلوجاز لوقع (قوله يجعل كافة حالا عن الكاف) والمعنى ما ارسلناك الامانعا للناس عما يضرهم ان قلت انه عليه السلام كما ارسل مانعا ناهيا ارسل آمرا فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافى لاحقيقى كما اذ جعلته حالا من الناس لانه صلى الله تعالى عليه وسلم مبعوث الى الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف فى وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلنا ٢ الحال مقدرة والتقدير لايلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرت ٣ الاشارة اليه (قوله والتاء للمبالغة) كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال (قوله اى ارسالة كافة) اى عامة شاملة (قوله وبعضهم يجعلها مصدرا) اى يكف كفا والجملة حال مقدرة (قوله والكل تكلف وتعسف) لان كافة كقاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضى ولايخفى ان المتبادر منه هذا المعنى (قوله سواء كان الدال مشتقا او جامدا) قال الشيخ الرضى من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهى اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال فى الحقيقة نحو قوله تعالى ٤ ﴿انا انزلناه قرآنا عربيا﴾ ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها مايقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اى مثل اسدا وشجاعا ومنها الحال فى نحو بعت الشاء شاة شاة ودرهما وضابطته ان تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء المجزأ قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتى بعده بجزء تابع بواو امامع واو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم (قوله هو مابقى فيه حموضة) الاظهر ان يقال مابقى فيه نوع عفوصة قال فى الصراح بسر * غورة خرما * اول مابدا من النخل طلح ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر (قوله وهو مافيه حلاوة) ولين (قوله ولاحاجة الى ان يأول البسر بالمبسر) هذا اذا كان هذا اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه واما اذا كان اشارة الى التمر

---

٢ الحال مقدرة اى وما ارسلناك الا مقدرة انت الكف

٣ كما مرت الاشارة اليه من تعريف الحال (قريمى)

٤ انا انزلناه الخ يعنى ان لفظ قرآنا اسم جامد حال موصوف بصفة اعنى عربيا وهى الحال فى الحقيقة (قريمى)

كما هو الظاهر فتأويلها بالنضج وغير النضج او المدرك وغير المدرك ( قوله لانه اذا تعلق بشيء واحد ) قد مر تفصيل ذلك في ذي الحدثين ( قال ويكون جملة ) قال الشيخ الرضي قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزؤ الاول منهما اعراب الحال ٢ ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال ٣ وفاه الى في شاذ نحو يدا بيد اي ذو يد بذي يد اي النقد بالنقد ونحو ٤ بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان فنصب ههنا الجزآن لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ( قوله لان الحال بمنزلة الخبر ) ولان الحال تفيد تعلق الفعل بالفاعل او المفعول بوقت وقوع مضمونها ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه ( قوله وهي الضمير والواو ) لما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني الا وهو فقير ( قال فالاسمية ) وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا تدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وقد تخلو الاسمية من الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل ( قوله لانها تدل على الربط في اول الامر ) لانها في الاصل للجمع مع السابق فهي داعية الى النظر الى السابق ( قال والمضارع المثبت بالضمير ) قد سمع بالواو وذلك لانها جملة وان شابهت المفرد او لانه خبر مبتدأ محذوف ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوها ( قوله المشتملة على المضارع المنفي ) وان كان بلم خلافا للاندلسي فانه قال لابد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفى المضارع بلفظة مالم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلا لازمه الضمير والاغلب تجرده عن الواو ( قوله ليدل ) الى آخره هذا تحقيق ذكره السيد الشريف قدس سره وللقوم ههنا كلام بعيد عن التحقيق حري ان لا نذكره

٢ ويلتزم تنكير الجزء الاول لقيامه مقام الحال ( قره‌بي )

٣ وفاه الى في شاذ جواب سؤال مقدر الخ ( قره‌بي )

٤ بعت الشاء شاة بدرهم الشاء مفعول بعت وشاة مبتدأ وبدرهم خبره والجملة حالية لكنه بنصب الجزء الاول اعني شاة ( قره‌بي )

( قال ويجوز حذف العامل ) وقد يجب قياسا فى مواضع منها ما اذا بين الحال ازدياد ثمن او غيره مقرونة بالفاء او ثم فتقول فى الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اى فذهب الثمن صاعدا اوثم ذهب الثمن زائدا اخذا فى الازدياد وتقول فى غير الثمن قرأت كل يوم جزأ من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اى فذهب القراءة كل يوم فى الزيادة والصعود

( قوله وهى اى الحال المؤكدة الى آخره ) هى اما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده واما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو

( قوله والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة ) فانها ليست قيدا مخصصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل ٢ غير صحيح الا ان يراد انها قيدله بحسب العبارة والتصور ( قال اى احقه ) وذلك التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضى وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته فى حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولى عندى ماذهب اليه ابن مالك وهو أن العامل معنى الجملة فكأنه قال يعطف عليك ابوك ٣ عطوفا ٤ وذلك ٥ المعنى يتولد من نسبة الخبر الى المبتدأ فكان العامل فيهما معنويا ٦ ولهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئى الجملة ولا على احدهما ( قوله او بمعنى اثبته ) معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق متشعبا معنيان التحقيق والاثبات ولاحق مجردا معنى وهو التحقيق ولما بين المعنى اللغوى لهما اراد أن يبين ان متعلق التحقيق ٧ فى الصورتين ومتعلق الاثبات فى الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا لذاته اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال اى تحققت ابوته لك الى آخره ( قوله اى شرط وجوب حذف عاملها ) او شرطها فى وجوب حذف عاملها انما قدرت هذه الامور الثلثة لان الحق ان الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة لجملة فعلية كقوله تعالى ﴿ ولا تعثوا فى الارض مفسدين ﴾ اى لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية يأول امثاله بالمصادر فيجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى الافساد وكثيرا ما يجئ صيغة الصفة مقام المصدر ( قوله التميز ) ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء قيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه من بين الاجناس ويرفع الابهام

٢ غير صحيح لان مطلق الحال ليس قيد العامل بل المنتقلة قيد العامل لا المؤول ( قريمى )

٣ عطوفا مفعول ثان لا حال

٤ قوله وذلك

٥ المعنى اى معنى الجملة

٦ ولهذا اى يكون عاملها معنويا ( قريمى )

٧ فى الصورتين احدهما صورة كون احق مأخوذا من حققت الثانية صورة كونه مأخوذا من حققت ( قريمى )

( قال مايرفع الابهام ) الاظهر فى تفسيره ان يقال انه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة متقاض لتعيين واحد منها بالذكر والاصل فيه التنكير لان التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة نحو غبن زيد رأيه والم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن رأيه بمعنى غبن فى رأيه وان الم بطنه مضمن فيه شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه فى نفسه ٢ او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه ٣ فلما حول الفعل الى الضمير انتصب مابعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد ( قوله فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له ) لعل الوضع شامل للوضع النوعى المجازى لان اسماء العدد والوزن والكيل اذا اريد بها المعانى الحقيقية وهى العدد والكيل والوزن لاتستدعى تميزا وانما تستدعيه اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كاسيجىء وهى فيها ٤ مجاز ( قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل ) دفع لما ذكره الشيخ الرضى من ان لفظ المستقر لايدل الا على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قد يقال فى مقابلة المعدوم وقد يقال فى مقابلة الحادث الطارى والمراد ههنا هو الثانى ( قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع ) ولهذا يكون حقيقة فى كل واحد من معانيها بخلاف العشرين فان اطلاقه على خصوص حصة منها مجاز ( قوله وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات ) قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد لايقال فحينئذ لاحاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول يجوز أن يقال ان ذكر المستقر لاخراج القرائن الاخر المعينة لما يراد من المشترك ( قوله ولا ابهام فى هذا المفهوم ) ان قلت هذا يقتضى ان لايصح التميز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا فى قوله تعالى ﴿ ماذا اراد الله بهذا مثلا ﴾ تميز عن ذا لا حال عنه وكذا الحال فى رجلا فى حبذا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبنى على ارادة مبهم من اسم الاشارة كما فى ربه رجلا و نعم رجلا ( قوله ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته ) فيه مساهلة اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هى الصنجة ولا ابهام فيها

٢ او بمعنى سفه بالتشديد اى تشديد الفاء لان الاصل سفهت نفسه باسناد الفعل الى نفسه ( قريمى )

٣ فلما حول اى غير الفعل اعنى سفهت الى سفه نفسه وحول هذا الفعل فى الاسناد الى النفس او فى الاسناد الى المضمر اى الضمير المستتر الراجع الى فلان ( قريمى )

٤ مجاز من قبيل اطلاق الاسم العدد العام على العدد المعين تأمل ( قريمى )

( انما )

انما الابهام فيما يوزن بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره ( **قوله** والا من حيث وصفه ) هو بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى الموزون ( **قوله** فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ) ٢ قال الشيخ الرضى الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة التميز اليه كما فى طاب زيد نفسا وعلما واما غير مضاف اليه اذا لم يصح اضافة التميز اليه فتقول فى كفى زيد رجلا اوشهيدا كفى شئ زيد على ان يكون زيد بدلا من شئ او عطف بيان له قال المحقق السيد الشريف قدس سره الذات المقدرة ٣ فى هذين المثالين ايضا مضافة لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام فى ان الكافى من زيد ماذا أهو رجوليته او شهادته واذا قلت رجلا اوشهيدا كان المعنى كفى رجوليته اوشهادته ( قال يرفعه عن مفرد ) جعل عن صلة للرفع كما ينساق اليه الفهم وقال الشيخ الرضى ان عن فى مثله تفيد ان ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن امرك اى بسبب امرك فالتميز صادر عن المفرد اى المفرد لابهامه سبب له اوعن نسبة فى جملة اى النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شئ فى الظاهر والمنسوب اليه فى الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن سبب لذلك التميز لانه سبب لاعتبار مايستدعى التميز وكذا معنى قوله بعد ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اى الاسم الذى صدر انتصاب التميز عنه كزيد فى طاب زيد نفسا لانك لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو فى الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعنى ان تمامها سبب لانتصاب التميز تشبيها له بالمفعول الذى يجئ بعد تمام الفاعل ويجوز أن يقال ايضا ان عن فى هذه المواضع بمعنى بعد كما فى قوله تعالى ﴿ طبقا عن طبق ﴾ والاول اولى ( **قوله** وهو مايقدر به الشئ ) وذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد والرطل اومقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ﴿ ملء الارض ذهبا ﴾ والملء قدر مايملأ به الشئ وقولك عندى مثل زيد

---

٢ قال الشيخ الرضى الذات المقدرة اما مضاف الى زيد انتصب التميز عنه نحو شئ زيد نفسا اذا لم يصح اضافة التميز اليه كما فى طاب زيد نفسا مثل ان تقول طاب نفس زيد واما غير مضاف اليه اذا لم يصح اضافة التميز فتقول فى كفى زيد رجلا اوشهيدا كفى شئ زيد على ان يكون زيد بدلا من شئ او عطف بيان ( قريمى )

٣ فى هذين المثالين اى كفى زيد رجلا اوشهيدا ( قريمى )

رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدية ونحو بطولك رجلا وبعرضك عرضا ( قال ٢ ومنوان سمنا ) تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد ( قوله وهو التنوين ) لفظا اوتقديرا كما فى خمسة عشر رجلا وكم رجلا ( قوله اوالنون ) سواء كان فى التثنية اوشبه الجمع نحو عشرون لانون الجمع نحو حسنون وجها لان التميز فيه يكون عن ذات مقدرة ( قوله لان المضاف لايضاف ثانية ) لان الاسم لايضاف الى الاسمين بدون عاطف وان اضيف مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض ( قوله فاذاتم الاسم بهذه الاشياء ) قال الشيخ الرضى قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التميز وذلك فى شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا ويالها نضية ولله دره فارسا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم الاشارة نحو قوله تعالى ﴿ ماذا اراد الله بهذا مثلا ﴾ والناصب للتميز فى الصورتين هو نفس الضمير واسم الاشارة ( قوله عندى الراقود خلا ) راقود * نوعى از پيمانه وخم فاراندود كردن * قال فى الاساس الراقود مكيال مخصوص يأخذ اربعة وعشرين صاعا ( قال فيفرد الى قوله ويجمع ) ضمير الفعلين راجع الى تميز غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لايجرى فى العدد مثلا تميز عشرين مفرد سواء كان جنسا اولا وسواء قصد به الانواع اولا وقال الشيخ الرضى اذا قصد به الانواع وجب تجريد التميز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء ( قوله مايتشابه اجزاؤه ) اى يتشارك اجزاؤه فى اسم الكل اى اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الابوة جنس مع انه ليس لها اجزاء ( قوله ويمكن ان يجاب عنه ) ٣ كان جوابه قدس سره مبنى على التنزل والا فالظاهر أن الجلسة بفتح الفاء اوكسرها ليس من باب الجنس الذى نحن فيه فان الجنس ههنا ماهو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع ( قوله نحو عندى عدل ثوبين ) عدل * تنك بار ومانندان * ( قوله والمعنى ان وجد التميز ) هذا الاحتمال مناسب للسياق ( قوله بنون الجمع ) اراد شبه نون الجمع ( قوله لانه لايعلم

٢ ومنوان سمنا الخ وفى الصحاح المن مقصورا الذى يوزن به والتثنية منوان والجمع امناء وهو افصح عن المن والمن والمنا وهو رطلان والجمع امنان وامناء ( قريمى )

٣ كان جوابه الى آخره قال الفاضل عصام الدين رحمه الله تعالى هنا هذا بعيد جدا والجواب بان الشارح رحمه الله تعالى اجاب عن هذا بناء على سبيل التنزل ليس مما يستحسنه ارباب الترقى ( قريمى )

مثلا عند اضافة عشرين ) لايخفى ان رمضان لوكان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن تمييزا لاحتمل ان يكون علما ۲ بل الظاهر أنه علم فالالتباس ليس الاعلى تقدير أن لايكون علما ( قال وعن غير مقدار ) قال الشيخ الرضى هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا وهو ينتصب عنه التمييز واما الفرع الذى لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب مايليه على التمييز نحو قطعة ذهب ( قوله والقصور غير المقدار عن طلب التمييز ) واذا قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذى يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه انما يناسب ماهو طالب للتمييز ( قوله كان الظاهر ان يقول ) لان الابهام الذى يستدعى التمييز ليس الا فى الذات المقدرة التى هى ظرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما لنوع ابهام فى النسبة حسب احتمالات الظرف و رفع ابهامها التبعى مستلزم لرفع ابهام الظرف صح قوله عن نسبة والنكتة فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار أن ليس هناك نسبة كذلك لاباعتبار عدم ذكر الذات هنا وذكرها فى السابق ألا ترى ان نعم رجلا مندرج فى القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره ( قوله اوالمصدر ) جعله الشيخ الرضى داخلا فى شبه الجملة ولهذا قال لاحاجة الى قوله اوفى اضافة لكن المصنف لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال اوفى اضافة ولعله اراد بشبه الجملة مايشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك ( قوله نحو حسبك زيد ) اى يكفيك زيد ( قوله فكأنه قال طاب زيد ) الى آخره اى كأنه مثل بفعل اوشبه فعل تنازعا فى نفسا وابا وكذا فيما عطف اعنى ابوة الى آخره ( قوله والدر فى الاصل اللبن ) قال الشيخ الرضى الدر فى الاصل مايدر اى ماينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشىء العجائب فكل شىء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره مااعجب فعله ( قال

۲ بل الظاهر أنه علم اذ المضاف اليه يكون علما غالبا فاذا كان علما كان المراد عشرين من رمضان فيدفع الالتباس فى تمييز المفرد المقدار وهو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص كالخاتم يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديد فانه يصح اطلاق الحديد على الخاتم بان يقال الخاتم حديد (قريمى)

ثم ان كان اسما يصح ) الى قوله والافهو لمتعلقه فى هذه العبارة شبهة مشهورة وهى انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسافان نفسااسم يصح جعله لما انتصب عنه ولايصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقييد تقدمها بكون التميز بعد مالم يكن نصا فيما انتصب عنه وكذا قيدمقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندى بان نفسا كما صح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان للنفس ثلثة معان ذات الشئ والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقض ليس الا بالمعنى الاول ولايخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لايحسم مادة الشبهة اذ لونقضت الشرطية بكفى زيد رجلا لم يجز هذا الجواب اللهم الاان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه فى حكم الصفة اذنعنى به هنا الكامل فى الرجولية ٢ ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذا المثال لكان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول قلنا لواريد بالنفس القوة المدركة والقوة الحيوانية كان للمتعلق قطعا ولواريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزا اذالذات من حيث هى ليس لها الطيب * ان قلت المراد جملة الشخص مع جميع صفاته قلت فحينئذ كان فى حكم رجلا فى المثال المذكور ولوسلم صلاحية التميز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هوهذا ولايخفى صحته ههنا كما اشار اليه الفاضل الهندى والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولايخفى صحة اضافة النفس الى زيد ولبعض الشارحين جواب آخر وهو تقدير معطوف فى مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز أن يكون له ولمتعلقه واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالى وقديدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا وتقييد التالى بكونه بعد جعله تمييزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية

٢ ويمكن ان يجاب الخ يعنى يمكن ان يجاب عن شبهة انتقاض الشرطية الاولى بان مادة النقض لوكانت هذا المثال اعنى كفى زيد رجلا كان الجواب ذلك اى كون هذا المثال خارجا عن حكم التميز وداخلا فى حكم الصفة ولو كانت مادة النقض المثال الاول قلنا فى جوابه انه لواريد بنفسا فى ذلك المثال القوة المدركة اوالقوة الحيوانية كانت احدى القوتين لمتعلق زيد وهو ابوه قطعا كما كانت لزيد فيندفع شبهة الانتقاض تأمل (فريمى)

الثانية نفى لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين ٢ اوبانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التميز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان لمتعلقه واذا لم يكن شئ منهما كان للمتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع والاول بتقدير معطوف فى تالى هذه الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه اوله ولا يخفى سماجة هذا الجواب ( قوله والمراد بجمله له اطلاقه عليه ) جعل الشيخ الرضى صفات الشئ كالعلم من قبيل مايصح جعلها لما انتصب عنه ( قوله بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه ) فيه مساحة ( قوله وهو الذات المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى زيد ) المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشئ المنسوب الى زيد كما ذكرناه ( قوله الواو بمعنى مع ) وهى تفيد مشاركة مابعده لخبر كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ماقاله الشيخ الرضى وهو أن المنصوب فى عبارات النحاة فى نحو قولهم شرّاهر ذاناب ان شرّا مبتدأ لفظا فاعل معنى تميز عن النسبة تقديرا اى كأن مبتدأ لفظا بمعنى كأن لفظه مبتدأ وكأن معناه فاعلا ومثله كثير فى كلامهم ( قوله لان من تزاد فى التميز ) فى قسمه الاول مطلقا وفى قسمه الثانى اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضى ٣ وقال فى المقتبس يقال لله دره من فارس ولا يقال عندى عشرون من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التميز يحتمل الحال فمن يخلصه للتميز ( قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا ) ولفوات الغرض من التميز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان بمن البيانية لايمنع من التقديم كما فى قوله تعالى ﴿ فغشيهم من اليم ماغشيهم ﴾ ( قوله اذا جعلته لازما ) بتضمنه لانه مطاوع له فكان التميز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال فى العكس لانه مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل ( قوله نحو فجرنا الارض عيونا ) انما اتى بالجمع لان التفجر متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك اوالى حار وبارد وغير ذلك ( قوله لان المتكلم لما قصد )

اى ان يوجد التميز على تقدير ثبوت الجزء الاول وانتفاء الجزء الثانى فعلى هذا التقدير يكون النفى نفى العموم الذى يوجب الايجاب الجزئى اذا كان لما انتصب عنه فقط كان المتعلق مثل طاب زيد نفسا فان التميز فيه لما انتصب عنه فقط ومع ذا يلزم ان يكون تميزا لمتعلقه على ذلك التقدير مع انه ليس كذلك بل ليس بجائز من غير تأويل ( قريمى )

٣ وقال فى المقتبس الخ وهو اسم رجل يقال لله دره من فارس ولا يقال عندى عشرون من درهم والفرق بين الفارس والدرهم ان الاول يحتمل التميز والحال لكونه من المشتقات بخلاف الثانى حيث لايحتمل الحال بل يتعين فيه التميز فلا حاجة الى من لدفع الاحتمال ( قريمى )

بقرينة دالة على ان الظاهر غير مراد (قوله وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة) مغير ربح تجارة زيد كقوله تعالى ﴿فما ربحت تجارتهم﴾ (قال خلافا للمازنى) استاذ المبرد وتلميذ الاخفش (قوله نظرا الى قوة العامل) قال سيبويه كلام العرب استقراء لاقياس (قوله قول الشاعر) هو من مجيدى الشعراء (قوله اتهجر سلمى الخ) قيل الرواية الصحيحة وماكاد نفسى فلا تمسك (قوله بالفراق) ٢ فى بعض الروايات بالعراق (قوله وماقيل) قيل يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور مفسرا لتطيب المقدر قبل نفسا (قوله غير قادح فى التمسك) اذ بناء تمسكهم على الظاهر الذى يقبله الطبع السليم (قال المستثنى) الاستثناء من الثنى وهو الصرف وانما سمى هذا القسم من المنصوب بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكمه اى منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتأكيد معنى المنع ونظيره التعبير عن منع وقوع المؤمنين فى الكفر بالاخراج فى الآية الكريمة ﴿الله ولى الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور﴾ (قوله كافية فى تقسيمه) وفى الحكم عليه ايضا ولو نوقش فى انها غير كافية فى الحكم عليه اجيب عنه بان تعريفه يفهم من تعريف قسميه كما يشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المصنف قال ان المستثنى مشترك لفظى بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلفتان فان احدهما مخرج والآخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفى الماهية فى تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين قابل لتعريف واحد كالحيوان والماشى المشتركين بين الانسان والفرس فكذا ههنا تقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عدّه المطلق من المنصوبات ٣ وتقسيمه الى القسمين ورجع الضمير فى قوله الآتى وهو منصوب اليه فيحتاج فى دفعه الى تكلف عموم المجاز او اجراء حال المدلول على الدال والاستخدام بجعل الضمير فى قوله الآتى الى المعنى المجازى للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه

٢ قوله فى بعض الروايات بالعراق يعنى فى قوله بالفراق روايتان الاولى بالفراق بالفاء المكسورة معنى البيت على هذا أتترك سلمى عاشقها فى الفراق وماكاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق والثانية بالعراق بالعين المكسورة اسم بلدة معروفة من بلاد الشام ومعناه على هذا أتترك سلمى ههنا بالهمزة الى الفراق وماكاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق بالذهاب الى العراق (قريمى)

٣ وتقسيمه اى تقسيم المطلق او تقسيم المستثنى الى قسمين متصل ومنقطع (قريمى)

(قوله)

( قوله لايمكن اجراؤها عليه ) بخصوصه الابعد معرفته بخصوصه
( قال فالمتصل ) الفاء للتفسير ( قال هو المخرج ) سواء كان اقل ممابقى
او اكثر منه اومساويا له ههنا اشكال مشهور وهو ان زيدا فى جاء القوم الا
زيدا اما داخل فى القوم اوخارج عنه وعلى الثانى يلزم ان لايكون مخرجا
لان اخراج الشئ فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والنقل
الصريح فانك لوقلت له علىّ الف دينار الادانقا كان الدانق داخلا
فى الدنيار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع فى كلام الله
تعالى وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضى
ما اختاره الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم
اذا تقدمت نسبة المجئ على الاستثناء لكنها متأخرة عنه لان المنسوب اليه
هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متأخرة
عن المنسوب اليه قطعا كما انها متأخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه فى جاء
القوم الا زيدا هو القوم المخرج منهم زيد لاالقوم المطلق حتى يلزم
التناقض وفيه ان هذا الجواب لايتمشى فى بعض ادوات الاستثناء كما خلا
وماعدا فانهما ظرفان وقيدان للنسبة فيكونان متأخرين عنها نعم يمكن
ان يجاب عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض
وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجئ الى القوم
على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل اوالايجاب
بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الآخر وذلك لان تقرر
الايجاب اوالسلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الازيدا متصلا بجاء القوم تقرر
السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى مابقى وليس معنى الاخراج
الا المخالفة فى الحكم بعد التشريك فى النسبة ولما لم يكن فى المنقطع تشريك
لم يكن هناك اخراج ( قال من متعدد ) اى ذى عدد وكثرة ٢ ( قال بالا
غير الصفة ) بيان للواقع اثلا يذهل ( قال واخواتها ) اراد بها كلمات
محفوظة لاماهو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم
زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحى ولامشاحة فيه
نعم لوادعى ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا فى عدم الاستقلال

٢ اى ذى عدد وكثرة فالتنوين فيه للتنكير ( قريمى )

لم يلزم ذلك واندفع ايضا ماقلنا على ماقال الشيخ الرضى فى دفع شبهة الاستثناء ( قوله واحترزبه عن نحو جاءنى القوم الى آخره ) قيل لا ولكن لايستدعيان اخراجا ولهذا تستعملان فى صورة لايتصور فيها الاخراج كأن تقول جاء عمرو لازيد وماجاء عمرو لكن زيد ( قوله اى بعد الا واخواتها ) لايقع المنقطع الا بعد الا وغير وبيد ( قوله اى ليس بنفى ) الى آخره الموجب والمثبت اصطلاحا ماذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا مايقابله ( قوله واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب ) وانما وجب نصبه اذا كان بعد الا فى كلام موجب لانه لولم ينصب لكان بدلا والبدل بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب فى المستثنى والمستثنى منه واما فى غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفى العارض ولان المبدل منه فى حكم التنحية فيكون فى حكم التفريغ وهو فى الايجاب ممتنع لفساد المعنى وفيهما نظر اما فى الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الاباعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لاعمرو فى المعطوف مع انه فى قوة تكرير العامل واما فى الثانى فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفى الشيء ومافى حكمه ( قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما ) الكلام التام اصطلاحا فى باب الاستثناء مافسره بقوله بان يكون الى آخره والكلام الناقص اصطلاحا فى هذا الباب مايقابله ( قوله منصوب على الظرفية لاعلى الاستثناء ) لعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغى ان يكون داخلا فى الآتى ( قوله والعامل فى نصب المستثنى ) قال الشيخ الرضى قال المصنف فى شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الاقال لانه ربما لايكون هناك فعل ولامعناه نحو القوم الازيدا اخوتك وللبصرية ان يقولوا ان فى الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لولم يكن فى الجملة معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى ( قال اومقدما عطف على قوله بعد الا ) هذا هو الظاهر المنساق الى الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه

( بعد )

بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال فى قوله اومنقطعا
ويمكن ان يجعلا معطوفين على قوله فى كلام موجب حتى لايتجه ذلك
وهو خبر آخر لكان او حال (قوله اى المستثنى منصوب ايضا الى آخره)
ذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب بما قبل الا من الكلام كما انتصب
المتصل به والى ان مابعد الا مفرد سواء كان متصلا اومنقطعا والا فى المنقطع
وان لم يكن حرف العطف كلكن العاطفة فى وقوع المفرد بعدها
والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن
الاسماء وخبرها محذوف فى الاغلب نحو جاءنى القوم الا حمارا اى لكن
الحمار لم يجىء قالوا وقد يجىء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى ﴿الا قوم يونس
لما آمنوا كشفنا﴾ قال الكوفيون ان الا فى المنقطع بمعنى سوى وفيه ان
سوى ليس للاستدراك والا هنا تفيد الاستدراك لانه لدفع توهم المخاطب
دخول مابعدها فى حكم ماقبلها (قال فى الاكثر) متعلق بمنصوب الملحوظ
بطريق الانسحاب اوخبر محذوف (قوله واما بنوتميم الخ) وفى
بعض شروح المفصل ان بنى تميم يبدلون المنقطع بناء على جعله من جنس
ماقبله على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع عائد الى المتصل لانك اذا
قلت مافيها احد الا حمارا فمعناه مافيها احد ولا مايتبعه الا حمارا وانما لم يجوز
فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق بحسب الظاهر (قوله اسم
يصح حذفه) متعددا كان اوغير متعدد نحوما جاءنى زيد الا عمرا (قوله
لاعاصم اليوم من امر الله الا من رحم) ذهب كثير الى ان الاستثناء متصل
فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال
ان عاصما بمعنى ذوعصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو
الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير الا رحمة من رحم
اومكان من رحم والمعنى لاعاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله
من المؤمنين ٢ وهو السفينة وذلك انه لما جعل الجبل عاصما من الماء
قال له لايعصمك اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو
مكان من رحمهم الله ونجاهم يعنى السفينة (قوله التى هى ام الباب)

٢ وهو اى مكان من رحمهم الله السفينة وهى ظاهرة (قريمى)

لانها موضوعة للاستثناء وماعداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفى وغير ذلك استعملت فى الاستثناء بضرب من المناسبة ( قوله او الى اسم الفاعل منه ) ٢ لدلالة الفعل على صاحبه ( قوله او الى بعض مطلق ) كماذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت فى ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل ٣ لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق محتمل للابعاض لان مجاورة البعض المعين لزيد لاتستلزم المطلق ولاتدل العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى ( قوله والتقدير جاءنى القوم عدا ) الى آخره اذاقيل عدا فى كذا كان معناه انتفى عنى كذا فاذا قلت جاء القوم عدا مجيئهم زيدا كان المعنى انتفى المجىء عنه واذا قلت عدا الجائى زيدا اوبعضهم زيدا كان معناه انتفى الجائى اوالبعض عن زيد بمعنى ان ليس زيد جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجىء من زيد اوانتفى الجائى اوالبعض من زيد اى سلب عنه (قال ولايكون) لايستعمل فى موضعه غيره مثل ماكان ولم يكن ( قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل الخ) قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولايكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد ولايكون فعلهم فعل زيد ( قال فيما بعدالا ) حال من الضمير المجرور وقيل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه فى حكم التنحية ثم قيل ليس فى بعض النسخ لفظة فيه وحينئذ يكون قوله فيما بعد الا متعلقا يجوز ويختار على سبيل التنازع لايخفى ان هذه النسخة احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب فلك ان تجعل قوله فيما بعدالا على تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار وحينئذ يكون قوله فى كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع اوبالاخير فقط لان جواز النصب فى المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى الاشتراط احتياج الرفع (قوله ولم يشترط) لكن لابد من اشتراط ان لايكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذلو كان متراخيا نحوما جاءنى احد حين كنت جالسا الازيدا لم يكن البدل مختارا وان لايكون ردا لكلام تضمن

( الاستفهام )

٢ لدلالة الفعل على صاحبها يعنى انما رجع ضمير عدا وخلا الى اسم الفاعل من القوم المقدم فى قولك جاءنى القوم عدا أوخلا زيد لدلالة ذلك القول على صاحبه وهو الجائى ( قر يى )

٣ لان صيغة الفعل اى عدا اوخلا فى القول المذكور مفرد وضميره ايضا مفرد ورجوع ضمير مفرد الى الجمع غير جائز ( قر يى )

الاستفهام نحو ماقام القوم الازيدا فى جواب من قال اقام القوم الازيدا فان النصب هنا اولى ليطابق الجواب السؤال ( قوله على البدلية ) اراد بدل البعض من الكل وانما يصح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يعنى غناء الضمير لانه يفيد أن المستثنى بعض من المستثنى منه ( قوله لابالاصالة ) اى بنوع تمحل ( قال ويعرب على حسب العوامل ) اى على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى اوعامل المستثنى منه فان اريد الثانى يرد نحو مررت الابزيد فانه معرب بعامله لابعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلامعنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذالمستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ٢ ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان لزيد جرا لفظيا و نصبا محليا وعامل جره هوالباء التى كانت داخلة فى المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل فى النصب المحلى للمستثنى منه ( قال اذا كان المستثنى منه غير مذكور ) قال الشيخ الرضى انما اعرب حينئذ باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى ٣ وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده فى حيز الفضلات فاعرب النصب يعنى فاذا اخذ المستثنى منه لم يبق المستثنى فى حيز الفضلات فاعطى ماهو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول ( قال ليفيد فائدة صحيحة ) فيه ان النحوى يبين دلالة الهيئة التركيبية على اصل المعنى صح اولم يصح ألاترى جواز جاء كل احد الازيدا فينبغى ان يجوز جاء الازيد ويمكن ان يقال اراد بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهى متحققة فى غير الموجب غير متحققة فى الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضى متعددا ولما لم يكن قرينة خصوص حمل على العام ليس لها معارض فتعين المراد واما الثانى فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فعورضت بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استقام المعنى وصح بقى قرينة العام بلا معارض ولهذا ( قال

٢ ويمكن ان يختار الخ يعنى يمكن ان يختار الشق الثانى وهو ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال فى وقوع ذلك الورود ان لزيد فى ذلك المثال جرا لفظيا و نصبا محليا وعامل جره هو الباء التى كانت داخلة فى المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو مررت العامل فى النصب المحلى للمستثنى منه (قريمى)

٣ وانما اعرب المستثنى منه الخ اى عمل العامل لانه اى المستثنى منه الجزء الاول من المنسوب اليه المركب (قريمى)

الاان يستقيم المعنى ) وهو استثناء من مفهوم الكلام اى لايعرب على حسب العوامل فى الموجب فى وقت من الاوقات الاوقت استقامة المعنى فانه حينئذ يتعين المراد ( قوله اذ معنى مازال ثبت ) ٢ الاظهر أن يقال ثبت دائما لكن الدليل لايفيد الاان يقال ان نفى النفى يفيد دوام الاثبات وفى افادته بحث ( قوله لان نفى النفى اثبات ) ٣ اى مستلزم للاثبات فانه عينه فان تصور نفى النفى يتوقف على تصور النفى وتصور الاثبات لايتوقف عليه فهو ليس عينه ( قال ماجاءنى من احد ) لومثل بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشئ وهل زيد بشئ استيفاء للصور الاربع التى تعذر فيها حمل البدل على اللفظ لكان اولى ( قوله فعمرو ٤ محمول ) يجوز أن يكون بدلا من الضمير المستكن فى فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على لفظه واضعف منه فى النصب نصب لااله الاالله لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء وبعده وكذا فى لافتى الاعلى ( قوله قيل انما وصفه به ) لولم يوصف به لصح ايضا لجواز أن يراد بالتنوين التحقير ( قال لان من الاستغراقية ) انما قيدها بها لان من قد تكون زائدة فى الموجب عند الاخفش اذا لم تكن استغراقية ( قوله لانها لتأكد النفى ) اى نفى مجرورها سواء باشرته اولا نحو ماجاءنى من رجل وامرأة ( قال لاتقدران ) اى لاتفرضان وقوله عاملين تمييز اوحال اومفعول ثان يتضمن معنى الجعل ( قال لانهما عملتا للنفى ) يعنى انه علة حملهما على ليس وان اوجزء العلة وعلى التقديرين بانتفائه تنتفى العلة ( قوله فعمرو مرفوع على انه ) الى آخره النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن يبقى تقدير عملهما اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لايغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلاضرورة نحو انزيدا قائم وعمرو وانغير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كانحن فيه ( قال انتقض معنى النفى ) اى انتقاضه فهو مصدر مجهول ( قوله وهو الفعلية ) وذلك لان معنى ليس فى الاصل ماكان بدليل لحوق علامات الافعال عليه

٢ الاظهر الخ لان عدم الزوال لايوجد الا فى اثبات الشئ لان الشئ اذا ثبت فى بعض لم يصح نفى الزوال ونفى دوام الزوال ( قريمى )

٣ اى مستلزم اى ملزوم واللازم الاثبات ( قريمى )

٤ فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء لا على لفظ ( قريمى )

( نحو )

نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضى فحكمهما حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد ينتفى نفيه ويبقى عمله نحو ما كان زيد الا قائما لبقاء معنى الكون بعدالا ( قوله مع كسر السين اوضمها ) قال الشيخ الرضى كسر السين مع القصر وفتحها مع المد مشهورتان ( قوله لكونها حرف جر ) واليه ذهب سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم حاشاى من دون نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا ودخول ماعليها ونصب الاسم بعدها شاذعنده ( قوله واجاز بعضهم النصب ) الى آخره بدليل حاشيت زيدا او احاشيه قيل ٢ يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لاليت اى قلت لالا ولو ليت اى قلت لولا وعند المبرد أنه تارة حرف وتارة فعل واذا وليته اللام تعين فعليته قال الشيخ الرضى الاولى انه مع اللام اسم لمجيئه منونا نحو حاشا الله فى بعض القراآت وانه مصدر بمعنى تنزيها الله فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشا فى جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها واما حذف التنوين فى حاشالك لاستكراههم التنوين فى ماغلب عليه تجريده منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم فى سبحان من علقمة ان ترك تنوينه ٣ لايدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لماغلب استعماله مضافا ( قوله ومعناها تنزيه المستثنى ) اذا استعمل حاشا فى الاستثناء او فى غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده عن سوء ذكر وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدأون بتنزيه الله تعالى من السوء ثم ينزهون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لايظهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون آكد وابلغ ( قوله انتقل اعرابه اليه ) فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله نحو ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءنى الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا لكان الاحسن ان يقول واعراب غير المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبين غير مع انه بمعنى الحرف لان ذلك فيه عارض ( قال وغير صفة ) غير مبتدأ ومابعدها خبران له ( قوله باعتبار قيام معنى المغايرة لها ) سواء بحسب الذات او بحسب

٢ قوله يحتمل حاشا ان يكون الخ وهذا التفسير اشارة الى ان العامل فى لاليت محذوف وهو قات وليت بمعنى لالا كذا الحكم فى قوله ولو ليت اى قلت لولا ومثله قولهم بسمل زيد اى قال بسم الله الرحمن الرحيم وحمدل زيد اى قال الحمد لله وصلول زيد اى قال اللهم صل على محمد الخ (قريمى)

٣ لايدل على علميته اى على ان يكون سبحان علما غير منصرف مثل عثمان ترك تنوينه لعدم الانصراف (قريمى)

الوصف لكن قال الشيخ الرضى ان استعمال الغير بالاعتبار الثانى مجاز ( قوله وذلك لاشتراك كل منهما الخ ) يعنى انه استعير غير بمعنى الالا لاشتراك كل منهما فى معنى المغايرة فان غير يدل على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا اووصفا والاتدل على مغايرة مابعدها لما قبلها فى الحكم فجاز استعمال كل منهما فى معنى الآخر بعلاقة المشابهة ( قوله مذكورا ) انما اشترط ذلك ليكون اظهر فى كونها صفة ( قوله نحو ماجاءنى رجلان الازيد ) قال الشيخ الرضى لايجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه ( قوله وانما قلنا الخ ) هذه الزيادة لدفع شبهة وهى ان مناط حمل الاعلى الصفة تعذر الاستثناء وماذكره من الضابطة ٢ لايوجب التعذر وانتفاؤه لايوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط مطردا ولامنعكسا فوجب ان يقال لجمع غير معلوم تناوله المستثنى وعدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لئلا يلزم بينهما تخالف لتلازم بينهما غالبا ( قوله فالا فى الآية صفة ) قال سيبويه لايجوز ههنا الا الوصف يعنى لم يجز البدل لانه لايكون الا فى غير الموجب قال المصنف ولايعتبر النفى المستفاد من لو لان النفى المعنوى ليس كاللفظى الا فى قلما واقل وابى ومتصرفاته وصرح بذلك الشيخ الرضى وايضا البدل لايجوز الاحيث يجوز الاستثناء ( قوله يجب ان لايتعدد الآلهة ) اى يجب ان لايكون اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايره والمغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها ٣ كما ان اثبات الملزوم مستلزم اثبات لوامه كلها ( قوله اى بناء على ظرفيتهما ) قال الشيخ الرضى ماحاصله ان سوى فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى ﴿ مكانا سوى ﴾ اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان فى افادة معنى البدل تقول انت لى مكان عمرو اى بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك

٢ لايوجب التعذر الخ اى عدم ايجاب تعذر الاستثناء لايوجب عدم التعذر بل يجوز التعذر وعدم التعذر فى غير المحصور (قريمى)

٣ كما ان اثبات الملزوم الخ كطلوع الشمس مثلا فى قولنا ان كانت الشمس طالعة فهذا موجب ومستلزم لاثبات لوازمه كلها كوجود النهار وسائر لوازمه من النظر اليه والتمييز بالاشياء بسبب ضياء الشمس ( قريمى )

اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرّد عن معنى البدل المطلق فى الاستثناء فسوى فى الاصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق انه ظهر بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا الى معناه الاصلى اذ المعهود فى اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه فى حكم الغير ( قوله والمراد ببعدية المسند الخ ) اراد باسمها وخبرها مايصير اسمها وخبرها ٢ والاظهر فى العبارة ان يقال المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها ( قوله فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر ) لايقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد قد غير بدخولها ( قال كامر خبر المبتدأ فى اقسامه ) قال الشيخ الرضى ماحاصله ان خبره قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان لايكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيقبح ان يكون ماضيا الامع قد ظاهرة اومقدرة وكذا قالوا فى اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغى ان يمنعوا يصبح زيد يقول واخواته والاولى ماذهب اليه ابن مالك من تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها فى قوله تعالى ﴿ وان كان قميصه قد من دبر ﴾ ومنع ابن مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس ومادام وكل ماكان ماضيا من مازال ولازال ومرادفاتهما اما صار فلكونها ظاهرة فى الانتقال فى الزمان الماضى الى حالة مستمرة وان جاز مع القرينة ان لايستمر الحال المنتقل اليها واما مازال واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار ومايصلح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع فانه يضارع اسم الفاعل واما مادام فلان ما المفيدة للمدة تقلب الماضى الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فهى للنفى مطلقا كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع ( قوله وكذلك اذا انتفى الاعراب ) اما ما وقع فى بعض التفاسير فى قوله تعالى ﴿ فما زالت تلك دعواهم ﴾ ان تلك خبر فلعل ذلك مبنى على ان الخفاء فى تعيين

---

٢ والاظهر فى العبارة ان يقال الخ يعنى الاولى ان يترك على اسمها وخبرها ويقال المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها لئلا يلزم تعريف الشئ بنفسه وهو دور وانما قال الاظهر دون الصواب لجواز ان يكون ( قريمى )

الدعوى لافى كون تلك دعوى ( قوله وهو كان ) يعنى ان اطلاقه ليس بجيد ( قال فى مثل الناس ) قال الشيخ الرضى يحذف كان مع اسمها بعد لو وان كان اسمها ضمير ماعلم من غائب او حاضر نحو ٢ اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان العلم بالصين و بعد لدن واخواتها نحو رأيتك لدن قائما اى لدن كنت قائما ( قوله وهى ان يجئ بعد اسم ) وجاز تقدير معها او فى عمله ونحو ذلك مع كان المحذوفة واذا لم تجز تعين النصب نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اى ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل ( قال اربعة اوجه ) قال الشيخ الرضى ربما جر مابعد ان وان لا مع مابعد فائهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ماعدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان صالح بطالح اى ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ( قوله و نصبهما ) يجوز فى الثانى تقدير فعل لائق نحو يجزى خيرا ( قوله و رفعهما ) قال الشيخ الرضى فى رفع الاول ضعف معنوى ولفظى اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا الا ان كان فى عمله او معه خير واما الثانى فلان حذف كان مع خبره الذى هو فى صورة الفضلة حذف شئ كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذى هو كجزئه لا سيما اذا كان ضمير امتصلا فان قلت لم لا يقدر للرفع كان التامة قلت يضعف تقديرها لقلة استعمالها ولا يحذف للتخفيف الا كثير الاستعمال ويكون الشهرة دالة على المحذوف ( قوله فكان جزاؤه خيرا ) انما يصح دخول الفاء على الماضى لانه مقدر والفعل المقدر لا بد له من الفاء ( قوله فاصل اما انت لان كنت ) قال الكوفيون ان ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة فى الشرطية وما عوض عن الفعل المحذوف قال الشيخ الرضى لا ارى قولهم ٣ بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعلق واما اللفظ فلمجئ الفاء فى قوله * ابا خراشة اما انت ذا نفر * فان قومى لم يأكلهم الضبع * ولا يجوز أن يكون اصله لان كنت ذا نفر متعلقا بقوله لم يأكلهم اذ يمتنع تقدم ما بعد الفاء عليها لا مع اما الشرطية فلابد من تقدير فعل ماههنا عند البصريين من نحو قوله يفتخر ويتكبر ثم قال والاولى ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة

٢ اطلبوا العلم الخ تحذف كان مع اسمه الذى هو ضمير مستتر والصين اسم بلدة فى ولاية چين وماچين ( قريمى )

٣ قول الكوفيين بعيدا من الصواب لمساعدة مصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك اى مساعدة ( قريمى )

( فان )

فان حذف شرطها جوازا لم يغير عن صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع مفسر كما في ان زيدا كان منطلقا وان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر الى الفتح ولابد اذن من ما يكون كافة لها عن مقتضاها اعنى الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها او يحذف وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء نحو اما زيد فمنطلق اى ان يكن شئ موجودا فزيد منطلق فلابد اذن من اقامة جزءها مقام الشرط وان كان الثانى فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها (قال المنصوب بلا التى لنفى الجنس) من غير تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجل غلاما حسنا من انه منصوب بلا (قوله اى لنفى صفة الجنس) اى لنفى ما اجرى عليه (قوله لما عرفت) من معنى البعدية او الدخول لا يخفى انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف المنصوب بلا الى هذا لانه يخرج بقوله يليها نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك ليصح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل في اخراجه المراد الذى اسند اليه خبرها وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول مالم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها (قوله وهذا القدر كاف الخ) فيه ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسمها فالتعريف غير مانع اللهم الا ان يعنى بالدخول عليه العمل فيه (قال او مشبها به) ان قيل ما تقول في قوله تعالى ﴿لا تثريب عليكم اليوم﴾ اى لا تقبيح عليكم بفعلكم ﴿ولا عاصم اليوم من امر الله﴾ فان حرفى الجر صلتان للمصدر واسم الفاعل ٢ وهما لا يتمان بدون صلتهما فيكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول مع مجروره خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثانى بان قوله اليوم خبر اى لا وجود عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعنى لا يعصم من امر الله لا خبر عنه كما جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لان حرف الجر الذى هو صلة المصدر جاز أن يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يضر تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذى هو صلة لاسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا

٢ وهما الخ اى المصدر واسم الفاعل لا يتمان بدون صلتها فيكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح والحال ان المضاف والمضارع له لم يكونا مبنيين لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعنى الاعراب

(قريمى)

عن اسم الفاعل فلا تقول بك مارّ على ان بك خبر عن مارّ (قوله اى المسند اليه بعد دخولها) يعنى ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفعول ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر (قوله والكسر فى جمع المؤنث السالم) ٣ خلافا للمازنى فانه يبنيه على الفتح (قوله بلا تنوين) لانه وان لم يكن للتمكن لكنه مشابه له فمنع من الدخول على المبنى ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا ٤ نظرا الى ان التنوين للمقابلة (قوله والياء) منهم من قال ان هذه الياء اعراب لان المستثنى والجمع فى حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين جعلا اسما واحدا وقدمر فى باب النداء انه مضارع للمضاف (قوله لانه جواب) ولانه نص فى الاستغراق والنفى بدون من الاستغراقية لا يفيد التنصيص ألا يرى ان ما جاءنى رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ماجاءنى من رجل (قوله لان الاضافة) اى الاضافة الى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه (قال والتكرير) وكذا وجب التكرير فى النكرة المتصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفى الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلابد من التكرير للتنبيه عليها (قوله لكن مطلقا لا بعينه) يعنى اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص (قوله ليكون مطابقا) انما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفى نعم او لا (قوله لاشتهاره) ولقوله عليه الصلاة والسلام ﴿انضا كم على﴾ (قوله ويقوى هذا التأويل) اعلم ان نزع اللام واجب على التأويلين سواء كانت اللام فى الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا فى عبدالله وفى عبدالرحمن وان الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما اما النزع فى الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما فى الثانية فالامر واضح ولما كان النزع على التأويل الثانى واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر أن تنوينه للتنكير جعله مقويا للتأويل الثانى (قال وفى مثل لا حول ولا قوة) اى لا حول عن المعصية ولا قوة فى الطاعة (قوله فانها بحسب التوجيه يزيد عليها) لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا فى الموضعين لنفى الجنس وان يكون فى الاول لنفى الجنس وفى الثانى زائدة واذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون

٣ خلافا للمازنى فانه يبنيه فان المازنى يبنى جمع المؤنث السالم على الفتح لا على الكسر (قريمى)

٤ نظرا الى ان التنوين للمقابلة كنون التثنية والجمع (قريمى)

لا فى الموضعين لنفى الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون فى الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان تكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان تكون الاولى للتبرئة والثانية زائدة واذا فتحت الاول ورفعت الثانى يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا للتبرئة ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون للتبرئة ملغاة وان رفعت الاول وفتحت الثانى يحتمل ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون للتبرئة (قوله وخبرها محذوف) واحدا مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم المماثلة فى حكم واحد كما فى ان زيدا وعمرا قائمان (قوله اى لا حول ولا قوة موجود) ٢ الاظهر موجودان (قوله ويجوز ان يقدر لهما) خبر واحد وعند سيبويه فان لا عاملة عند غيره فى المتبوع والتابع واما عند سيبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد لان لا عنده مع اسمه المبنى مبتدأ والمعطوف منصوب بلا فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر (قوله فلان لا زائدة) قال الشيخ الرضى يجوز أن يجعل لا غير زائدة بل لنفى الجنس لكن تلغيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء الغيت الاولى اوالثانية اوكلتاهما (قوله والثانى معطوف) على محل الاول والقياس فى ذلك مضى الخبر كما فى ان (قوله وضعف) المضعف الشيخ الرضى (قوله لا لكونها بمعنى ليس) اذ لم يثبت فى كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يره والا كون اسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها للتبرئة لكنها ملغاة للضرورة (قال واذا دخلت الهمزة) دون الجار فانه اذا دخل يجر نحو كنت بلا مال وغضبت من لا شئ وربما يفتح نظرا الى لفظة لا كما يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها (قوله اما الاستفهام) ظاهر عبارة المصنف الحصر فى الثلثة لكن لا ينحصر فيها لجواز أن يكون بمعنى التقرير والانكار والتوبيخ فالاولى ان تصرف العبارة عن الظاهر ويقال انه خص الثلثة بالذكر لمكان الخلاف فيها قال السيرافى لا يكون لمجرد الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع

٢ الاظهر موجودان وانما قال الاظهر لان افراد موجود يصح ايضا بتأويل كل واحد (قرہ‌ى)

على الموضوع فى صورة التمنى اذ التمنى يغنيها عن الخبر فيصير اسما مفعولا فمعنى لاغلام اتمنى الغلام وقال الاندلسى ما نقله الشارح قدس سره (قوله واما قوله الارجلا) يعنى كان القياس الارجل بالبناء آخره يدل على محصلة تبيث المحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن تبيث اى تبيث تفعل كذا (قوله لمكان الاتحاد) اى لثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفى اليه حقيقة لانك اذا قلت لارجل ظريف اى كيسا فكأنك قلت لاظريف (قال ومعرب رفعا ونصبا) مصدران نوعيان ٦ والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعى الا فى ان وان (قوله ويجعل مرفوعا) قدمر أن القياس مضى الخبر (قوله لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى) ولايخفى ان ذلك ٣ يقتضى وجوب البناء فى البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضى جواز البناء والتأكيد اللفظى يجب بناؤه واما المعنوى فلايكون فى المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضى (قوله واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة) وذلك الاسم المثنى والجمع المذكر السالم والاسماء الستة الاذو فانه لايقطع هذا عند المصنف واما عند الشيخ الرضى فالاولان والاب والاخ (قوله واجراء احكام المضاف عليه) انما زاد ذلك لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لنون لااباله كاينون لاحسنا وجهه ولم يحذف النون فى لاغلامى (قوله اى لمشاركة اسم لاحين يضاف) يعنى ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الاول واما المعنى الثانى فلايعتبر فيه انه فى صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له (قوله وهو الاختصاص) جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان غيره من التعريف اوالمعانى الاخر قد يلحق به (قوله لفساد المعنى) قال المصنف ولانه لوكان مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم ذلك قالوا الحامل على هذا التغيير قصد النصب من غير تكرير لاتخفيفا وذا لاتيسر مع المعرفة (قوله ولايحذف الاسم وجود الخبر)

٦ والقول بانه القائل به الفاضل الهندى فانه جوز النصب بنزع الخافض ايضا (قريمى)

٣ يقتضى وجوب البناء اى لان تابع المنادى المبنى اذا كان بدلا يكون حكمه حكم المنادى المستقل فيجب بناؤه كما علم فى باب المنادى فاذا كان حكم سائر توابع اسم لا حكم توابع المنادى المبنى يجب بناء تابع اسم لا المبنى اذا كان بدلا لكونه فى حكم المستقل (قريمى)

كما لايحذف الخبر الامع وجود الاسم والعلة واحدة ( قال خبر ماولا )
وقد يلحق لاالتاء كما فى ربت وثمت لتأنيث الكلمة اوالمبالغة ولايدخل
حينئذ الاعلى حين مضافا الى نكرة وهو الغالب اوعلى ايان وهنا
مستعارا للزمان نحو ولات حين مناص والغالب فى حين النصب
بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص وقد يرفع
بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجودا ولايستعمل
الا محذوفا احد جزئى الجملة ( قوله المشبهتين فى النفى ) الى آخره قال
الشيخ الرضى ان ماوليس لنفى الحال عند النحاة والحق انهما لمطلق
النفى ( قوله اى خبرية ) يعنى ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة
من خبر ماولا قال الشيخ الرضى لاينقل عن احد رفع اسم لاونصب
خبرها ( قوله واما بنوتميم فحيث لايذهبون ) الى آخره وذلك لان قياس
العوامل ان تختص بالقبيل الذى تعمل فيه من الاسم والفعل لتكون
متمكنة بثبوتها فى مركزها ٢ ومامشتركة بين الاسم والفعل ( قوله نافية
مؤكدة ) والا فالنفى على النفى يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ماقالوا
من انه لايجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى الا مفصولا بينهما ( قال
اوانتقض النفى بالا ) نقل عن يونس انه يجيز الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد
٣ فى ذلك * وما الدهر الا منجنونا باهله * وماطالب الحاجات الامعذبا *
واجيب عنه بان المضاف محذوف من الاول اى دوران منجنون وهو
مصدر فعل محذوف وان معذبا مصدر كقوله تعالى ﴿ ومزقناهم
كل ممزق ﴾ فهما مثل قولك مازيد الاسيرا ( قال اوتقدم الخبر ) اوتقدم
ماليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلايجوز مازيدا عمرو ضاربا بخلاف
مااذا كان ظرفا نحو قوله تعالى ﴿ فما منكم من احد عنه حاجزين ﴾ ( قوله
اى على خبرما ) منصوبا كان اومجرورا بالباء الزائدة ( قوله فحكم
المعطوف الرفع ) حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدأ
محذوف اى بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل
التوهم اذ كثيرا مايقع خبر مامرفوعا عند انعزالها عن العمل ( قوله
يعنى الجر ) بيان للواقع فلايتوهم الدور ( قوله لفظا اوتقديرا ) لم يقل

٢ وما مشترك بين الاسم والفعل اى غير مختصة بالاسم اوبالفعل ( قريمى )

٣ فى ذلك اى فى تجويز اعمال مامع الانتقاض بالاشعرا وهو * وماالدهر الا منجنونا باهله * وما طالب الحاجات الا معذبا * وهذا البيت من البحر الطويل ومن الضرب الثانى ومقبوض العروض والضرب المنجنون بفتح الميم والجيم الدولاب التى يستقى عليها والاستشهاد على ان ماعمل فيه مع الانتقاض بالاحيث نصب منجنونا ومعذ ( قريمى )

٢ اومحلا لان المصنف ذاكر اقسام المعرب ( قوله بل بحيث كونه مضافا اليه ) كما مر فى بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة لانه قصد أن يأخذ لاحق كلامه اعنى قوله والمضاف اليه كل اسم الى آخره حجر سابقه مع ان المراد متبين ( قوله لكن المشتمل على علامته اعم منه ) لجواز أن يتحقق علامة الشئ بدون ذلك الشئ ( قال والمضاف اليه ) اتى الظاهر موضع الضمير للتنصيص على المراد ولاحتمال انه اراد بالمضاف اليه هنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور هنا فانه يختص بالمضاف اليه حقيقة ( قوله اى ملفوظا كان ) اشاربه الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقدير كان قياسا فيما كثر وقوعه ولاخفاً فى كثرة وقوع اللفظ والتقدير فى تراكيبهم وجاز أن يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل مافى الواسطة من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر لايقع حالا الاسماعا واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحواتانا سرعة وبطوأ والقول بان اللفظى والتقديرى من اقسام التوسط لايخلو عن تمحل ( قوله وهو الجر ) بيان للواقع لا ان الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ماقيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الخفا فى المجرور باعتبار الجر فلو اخذ فى تعريفه مايتوقف على الجر لزم الدور ( قوله اى منسلخا عنه ) ٣ يعنى ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين ( قال تنوينه اوماقام مقامه ) اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولاماقام مقامه للاضافة واجيب عنه بان اصله الحسن وجهه على ان وجهه فاعل للحسن وفاعل الشئ بمنزلة جزئه والضمير الذى اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من فاعل الشئ بمنزلة حذفه من ذلك الشئ فلم يرد بقوله من نونى التثنية والجمع الحصر واما الضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضى ماصح فيه التنوين والنون يقدر فيه انه لو كان

٢ لم يقل اومحلا الخ لان الاعراب المحلى لايكون الافى المبنى ( قريمى )

٣ يعنى اريد بالتجريد الانسلاخ الذى هو لازم معناه لان التجريد لايسند الى الطارى اعنى التنوين بخلاف الانسلاخ فانه يسند اليه مثلا يقال انسلخ ثوب فلان ولايقال جرد ثوب فلان بل يقال جرد فلان عن ثوب ولهذا جرد المجرد فى مجردا تنوينه عن معنى التجريد واريد به معنى الانسلاخ ( قريمى )

فيه تنوين او نون لحذف كما فى كم رجل وحواج بيت الله والضارب
الرجل لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد بصحة ذلك التقدير
لانا نقول لا يلزم من تحقق شرط الشئ تحقق ذلك الشئ لجواز
ان يكون مشروطا بشرط آخر وهو ههنا تجريد الاضافة المعنوية
عن التعريف ( **قوله** حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر ) اذلا
معنى لاعتبار حرف فى حسن الوجه لانه هو هو ولا فى ضارب زيد
لانه متعد بنفسه فنى عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس هنا
حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف الجر لم يعمل المضاف ولا
الاضافة عمل حرف الجر لانهما اذا عملا كان ذلك بنيابة حرف الجر
قال الشيخ الرضى يجوز أن يقال عمل المضاف الجر لمشابهة المضاف الحقيقى
بتجرده عن التنوين اوالنون لاجل الاضافة ( **قوله** لانها تفيد معنى )
اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور
فى المدعى مايقابل اللفظ ( **قوله** علامتها ) انما قدرها اذ لا يصح حمل
قوله ان يكون الى آخره على الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة شئ
الى شئ بواسطة حرف الجر تقديرا مع ايرائها معنى ومن البين امتناع
الحمل وانما لم يقل فعلامة المعنوية ان يكون الخ لان الكلام مسوق للاضافة
المعنوية لا لعلامتها ( **قوله** كاسم الفاعل الخ ) والمنسوب ( **قوله** واما
مساو ) كأن المراد بالمساواة المساواة الشاملة للمرادفة والمساواة ( **قوله**
او اعم مطلقا كاحد اليوم ) فان الاحد هو يوم الاحد ( **قوله** ولا يصح
اظهار اللام فيه ) اذ لم يستعمل يوم للاحد وكذا الحال فى الباقيتين وفى
مسجد الجامع وطور سيناء والاسماء اللازمة الاضافة مثل عند وذو ولدى
ولما لم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجب تنافرا لانه غير مأنوس ( **قوله**
ولا يحتاج فيه الى التكلفات ) قيل فى تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا
لاحاطة جزئيات كلى اضيف هو اليه واضافة الجزئى الى الكلى بمعنى اللام
لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التأويل بالجزئيات اوالافراد مثلا والالزم فك
كل عن الاضافة وذا لا يجوز وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئى والفرد
ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر فى الميزان وتصحيح اضافة الجزئى

الى الكلي مما لا يجدى نفعا فى تصحيح اضافة كل الى الجزئى او الفرد (قوله فان معنى ضرب اليوم الخ) يعنى ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفى فى الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو ٢ كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تشرع فى التهيء لاسباب الشتاء عند طلوعها لاقبله كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور فى احيانها (قوله واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة) وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز (قوله كما لايخفى) الا يرى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه (قوله فانا لايضر ذلك الخ) قال الشيخ الرضى ان وضع هذه الاضافة ليفيد أن الواحد ممادل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقى معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلابد أن تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية لزيد اما بكونه اعظم غلمانه واشتهر بكونه غلاما له اوبكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع عند اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام فى اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولايخفى انه مخالف لماهو المذكور مما ذكر فى كتب البلاغة وهو أن اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس اوموضوع للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد اومعلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس يكون تارة لارادة نفى الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده اولبعض غير معين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلافرق واما كلام الشارح قدس سره فيجوز أن يصرف الى هذه بادنى عناية (قوله وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل) انما قال فى نحو ليشمل ماهو بمعناها كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك وانما لم يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها ويجوز أن يقال انه اختار قول ابى سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضى لفظية سواء كان للحال اوالاستقبال اوغير ذلك وايضا

( ليس )

٢ كوكب الخرقاء لسهيل قال الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاقى سحرة سهيل اذاعت غزلها لا فى القرائب هذا البيت من البحر الطويل عروضه وضربه مقبوضان وسائر الاجزاء سالم وذكر الفاضل الرومى وكانت هذه الخرقاء تضيع وقتها لحلول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب بقرب القطب الجنوبى التى تطلع عند انتهى السحرة بالضم السحر وسهيل مرفوع على انه بدل من كوكب او عطف بيان له والقرائب جمع قريبة وهى عند ابتداء البرد تنبهت لمجيء الشتاء وفرقت قطنها الذى يصير غزلا فيما يؤول اليه فى قرائبها استعدادا له يعنى اقاربها ومشاركيها

(قريبى)

ليس يجرى هذا الحكم فى نحو حسبك وشرعك وكيفك ونهيك لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضى بعض العرب يجعل واحدامه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة فى تنكيرهما ماقال بعضهم ان واحدا مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضمير لكان كتعرف الشئ بنفسه وذلك لان الضمير فى مثله لايعود الى المضاف الاول بل الى ماتقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وسيجئ ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك الصاحب المقدم معرفة تعرف المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ وكذا ينبغى ان يكون قولك صدر بلدته ورئيس قبيلته ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذى يتوهم فى امثال هذه التراكيب ( **قوله** لتوغلهما فى الابهام ) لان مماثلة زيد فى صفة لاتختص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشمل كل ما فى الوجود الاذاته ( **قوله** الان يكون للمضاف اليه ضدواحد ) هكذا قال ابن السرى وقدح ابن السراج فى قوله تعالى ﴿نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل﴾ فان عملهم كان فسادا وضده الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لايصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضى بانه بدل لاصفة ولئن سلم انه صفة فمحمول على غالب حاله من عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد ( **قوله** نكر بان يجعل ) كذا قال الشيخ الرضى اراد به مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر اوصافه اواراد ماهو الغالب فى التنكير اواراد أن تنكير العلم اذا اضيف لايكون الا كذلك قال الشيخ الرضى وعندى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا فى باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ماهو متصف به معنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن فى الدنيا الا زيد واحد ( **قوله** لكان طالبا للادنى ) ٢ وهو مستنكر فى بادى النظر ( **قوله** لكان تحصيل الحاصل ) يعنى ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيفت

٢ وهو اى طلب الادنى مستنكر فى بادى النظر وان كان جيدا فى الحقيقة اذا كان ذلك الادنى شريفا معنى (قريمى)

الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها يعنى اصل التعريف (قوله وبين جعلها علما) فيه ان المعرفة فى الامثلة المذكورة هى الاسم لا المركب والعلم هو المركب فلم يكن العلم معرفة (قوله بل فيها زوال تعريف الخ) حاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن وضعا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لادت الى اجتماع التعريفين فى الارادة (قوله من ترك اللام) فقط (قوله قال ذو الرمة ثلاث الاثافى) الى آخره نقل قدس سره فى الحاشية البيتين وهما * ايا منزلى سلمى سلام عليكما * هل الازمن اللاتى مضين رواجع * وهل يرجع التسليم او يكشف العمى * ثلث الاثافى والديار البلاقع * وقال فى هل يرجع اى يرد جواب السلام وفى او يكشف العمى عن المستخبر الذى هو فى عمى عن حال سلمى وفى ثلث الاثافى جمع ثفية وهى واحد من الاحجار الثلثة التى ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع بمعنى الخالى (قال صفة مضافة الى معمولها) قال الشيخ الرضى ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابدا فيما هو فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسمى الفاعل والمفعول يعملان فى المرفوع والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال او الاستمرار ويضافان الى مرفوع هو سبب نحو زيد ضامر بطنه ومؤدب خدامه لا الى مرفوع لم يكن سببا نحو مررت برجل قائم فى داره عمرو ومضروب على بابه بكر ويعملان فى غير ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار واضافتهما الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتملهما والمعنوية وقد يأول بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول المستمر فتصير الاضافة لفظية كما يأول القيد بالمقيد والغبر بكسر الغين او ضمها وسكون الباء الموحدة بالغابر (قوله نحو مصارع البلد) و٢ نحو ﴿الحمد لله فاطر السموات والارض﴾ فانه بمعنى الماضى حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل بمنزلة الماضى لتحقق وقوعه او اعتبر معنى اللام كما فى صاحب المال فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف او مفعول به اتساعا كما اعتبر بعضهم وتكون الاضافة

٢ نحو فاطر السموات والارض مبدعهما من الفطر بمعنى الشق كأنه شق العدم باخراجهما منه والاضافة محضة لا بمعنى الماضى كذا فى القاضى (قريمى)

(بهذا)

بهذا الاعتبار لفظية (قال ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ) اى الا خفة فى اللفظ صرح بقوله فى اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او للتصريح بالمقابلة او للاحتراز عن خفة فى المعنى كما اشار اليه قدس سره (قوله واضيف القائم اليه) بعد جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذا لرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا فى الاضافة اللفظية مثل ماروعى فى الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية (قوله والمراد ان المشار اليه ثم) الى آخره ٢ لايخفى ان المجموع المركب من الاشياء يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل فى ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها انما تقال لبناء لاحق على سابق واستدلال باللاحق على السابق ولايخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله ومن ثمه اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف او يرتكب مجاز كما يقال فلان قتيل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتيل بعضهم (قوله وعلى هذا كان الانسب) الى آخره لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا (قال خلافا للفراء) اى يخالف هذا القول خلافا للفراء (قوله واجاب المصنف) واجاب بعضهم بان الاضافة ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذى هو الاصل لزوال ماعرضت الاضافة لاجله (قوله ولايخفى ان فيه شوب مصادرة) ٣ لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب (قوله اللهم الا ان يقال) لايخفى بعده لان المتبادر ضعف فى التركيب لا فى الاستدلال (قوله اذ لانص فيه على الجر) فيه شئ لان رواية الجر مشهورة وهى كافية فى الاستدلال (قوله يستوى فيه الجمع والواحد) اى هو مشترك بينهما كالفلك (قوله وفيه وجهان آخران) الى آخره اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب ففيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب (قوله يعنى سيبويه واتباعه) تبع فيه جماعة من الشارحين حيث فسروا كلام المصنف هكذا بناء على مانقل عن سيبويه من جواز

---

٢ لايخفى ان المجموع المركب الخ اعنى افادة التخفيف وانتفاء التعريف التخصيص (قريمى)

٣ لان اثبات المطلوب الخ وهو امتناع تركب الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم والخصم هو الفراء ودليله قول الاعشى * الواهب المائة الهجان عبدها ووجه التوقف بين وقوله رابط لا ابطال دليل الخصم يتوقف على اثبات المطلوب ووجه التوقف ايضا ظاهر فتوقف الشئ على مايتوقف عليه فلزم الدور الذى يشمل عليه المصادرة وهو باطل (قريمى)

الجر فى الضاربك لكن المشهور من مذهبه انه لايجوز فيه الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضى الى سيبويه الاماهو المشهور من مذهبه واسند القول بالجواز الى الرمانى والمبرد فى احد قوليه وجارالله ( قال حملا ٢ اى لمحموليته ) او لحامليتهم له بناء على جعله مفعولا له للفعل المفهوم اى جوزوا حملا ( قوله ولم يحملوا الضارب زيد الخ ) بقى على هذا التقرير دون التقرير السابق شئ وهو انهم لم يحملوا الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون التقرير السابق اذ حاصله ان حذف التنوين فى باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين واتصال الضمير مما يتنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن فى ذلك الباب النظر الى الخفة لم يبالوا بانتفاء التخفيف فى الضاربك لانه نظيره بخلاف باب ضارب زيد فان التخفيف فى بابه منظور فيه * ان قلت يرد على هذا التقرير نقض القاعدة المعلومة من السابق وهى ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف * قلنا لعل المصنف لم يرض بهذا القول او قال بان التنوين قدر باتصال الضمير فان اتصال الضمير انما ينافى التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما فى حواج بيت الله * ان قلت فعلى هذا ينبغى انه لايجوز الضاربك كما لايجوز الضارب زيد للحمل على ضارب زيد قلنا بين المثالين فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك فى ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها لضارب زيد فى ذلك ( قوله وحصل التخفيف جدا ) من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى ( قوله ويرد على القاعدة الاولى الخ ) ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخواته وجرد قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه

٢ اى لمحموليته اشارة الى ان حملا مصدر بمعنى المفعول وقوله او لحامليتهم اشارة الى انه مصدر بمعنى الفاعل وكلا التوجيهين ليوجد شرط المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل وعلى تقدير كون الفاعل الضاربك ان يأول بالمحمولية لانه محمول لا حامل وعلى تقدير كون الفاعل القوم يأول بالحاملية لان القوم حامل لا محمول ( قريمى )

حقيقة لكن جعلته لغيره فى الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس عليه اخواته وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد قدم جرد واضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص وقس عليه امثاله واجاب البصريون بالتأول كما اشار اليه المصنف بقوله ومسجد الجامع الخ ( قوله متأول بمسجد الوقت الجامع ) وذلك الوقت هو يوم الجمعة كأن اليوم هذا جامع للناس فى مسجده للصلاة كاضافة سيف الشجاع ( قوله وثانيهما الخ ) وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فتكون تلك الاضافة ٢ كاضافة طور سينـاء وصلاة الوتر وبقلة الكزبرة وجانب اليمين ( قوله متأول بصلاة الساعة الاولى ) وهى اول ساعة بعد زوال الشمس ( قوله وبقلة الحبة الحمقاء ) انمـا نسبوها الى الحمق لانها تنبت فى مجارى السـيول ومواطئ الاقدام ( قال ومثل جرد قطيفة ) قال قدس سره فى الحاشية جرد * خرد ريشه از كهنكى وفر سودكى * انتهى قطيفة چار بجيد صراخ * ( قال اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص ) اراد المشابهة فى شمول الاطلاق وعدمه كايث واسد فان مايطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس وكل مالم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس ( قوله سواء كانا مترادفين ) اجاز الفراء اضافة احد المترادفين الى الآخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ الرضى ( قال بخلاف مثـل كل الدراهم وعين الشئ ) وكذا حى زيد اى ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اى كلمة السـلام ولفظه والمشـهور أن اسما مقحم ( قال فانه اى المضـاف ) لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله يختص ينبئ عن حدوث الاختصاص وهو فى المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسـوق لفائدة الاضافة ( قوله سواء افادت الخ ) يعنى ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان ( قوله واما اذا كان للجنس ففيها خفاً ) اعلم ان الشئ بمعنى الموجود فى الخارج عند جماعة ولاشـبهة فى ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى مسا وللموجود المطلق الشامل للموجود الذهنى والخارجى عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله على كل

٢ كاضافة طور سيناء فان الاضافة فى هذه الصور من قبيـل اضـافة العـام الى الخاص لكون المضاف فيها عاما والمضاف اليه خاصا ( قريمى )

مفهوم هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه فى الذهن واما اذا اخذ من حيث انه متحقق فى الذهن فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان بالنسبة اليه وحينئذ يكون العين اعم منه ( قوله يحمل احدهما على المدلول الخ ) من باب حمل احد اللفظين على المدلول والآخر على الدال نحو ذو وذات ومتصرفاتهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح اى وقت صباح هذا الاسم وذات صباح اى مدة صباح هذا الاسم وليس منه ذا صبوح لان الصبوح مايشرب فى الصباح فمعنى ذا صبوح زمان هذا الشراب ( قوله جاءنى مدلول هذا اللفظ ) لادال هذا المدلول ٢ لان نسبة المجيء الى الدال غير صحيح ( قوله لان قصدهم بالاضافة ) ولان اللقب يفيد تعيين الذات الذى يفيده الاسم مع زيادة مدح اوذم فاذا ذكر اولا يغنى غناء الاسم ولهذا لايقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان اوعلى سبيل القطع مرفوعا اومنصوبا ( قوله غالبا ) والمغلوب لاحكم له فان من عز بز اى من غلب سلب ( قوله وهو فى عرف النحاة ماليس فى آخره حرف علة ) وذلك لان نظرهم فى احوال اوآخر الكلم ( قال اوالملحق به ) معنى الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح ( قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة ) فيما اذا كانت فى صدر الكلام ( قوله او حكما ) فيما اذا لم تكن فى الصدر فانها لاستقلالها فى حكم الابتداء بها ( قال فان كان آخره الفا ) يعنى ان لم يكن الاسم صحيحا ولاملحقا به فان كان الخ ( قوله لمشاكلة ياء المتكلم ) اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء للتناسب فى الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فصيروها الى الياء ليكون كالكسر قبلها ( قوله ولا تقلب الف التثنية ) قيل كان الواجب على هذا ان لايقلب واو الجمع ياء للالتباس واجيب عنه بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها وانما جوز هذيل القلب لامر استحسانى لايوجب القلب عند الجمع بخلاف قلب الواو فى مسلمى فانه لامر يوجب

( القلب )

٢ لان نسبة المجيء الى الدال غير صحيح لان الدال فى قولك جاءنى زيد لفظ زيد فانه دال على مدلول اعنى الحيوان الناطق مع التشخص باعتبار ماصدق فالجائى هو المدلول الذاتى لا اللفظ الدال عليه ( قريمى )

القاب عندالجمع وهواجتماع الواو والياء وسكون اوليهما ولايترك الامر
المطرد اللازم لالتباس يعرض فى بعض المواضع (قوله يوجب بقاء الضمة الخ)
لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال الشيخ الرضى
قلب الضمة كسرة بعدقلب الواوياء واجب اذالم يؤد الى اللبس اما اذا
ادى الى لبس وزن بوزن فانت مخير فى ابقائها وقلبها كسرة نحولى
فى جمع الوى اذيشبه فعل بفعل (قال وفتحت الياء اى ياء المتكلم فى الصور
الثلث) قدجاء الياء ساكنا مع الالف فى قراءة نافع محياى ومماتى اما
لاجراء الوصل مجرى الوقف اولان الالف اكثر مدا من اخواته فهويقوم
مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عندالنحويين
ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضى (قال فاخى وابى) لعله قدم الاخ على الاب
ليوافق قوله تعالى ﴿يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه﴾ واما تقديم الاخ
على الام فى الآية فلرعاية اسلوب الترقى (قوله فالحال فى اخ واب الخ)
او فيقال فى اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخى وابى وعلى هذا يكون عطف
قوله واجاز المبرد وعطف قوله وتقول حمى عليه عطف فعلية على
فعلية واما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية
(قوله وهى الواو) بدليل اخوان وابوان (قوله وابى مالك) بصيغة
المخاطبة قال قدس سره فى الحاشية اوله * قد راحلك ذا المجاز وقدارى *
وكتب على قوله قدارى قضاء وقال ٢ ذوالمجاز اسم سوق بمنى ومعنى ارى اظن
انتهى وقوله ارى بصيغة المجهول (قوله مع انه يحتمل) فلا يصح اثبات
مذهب بمجرد الاحتمال (قوله اى ابى جمع اب فاصله ابين) كاخين جمع
اخ (قال وتقول اى امرأة) الى آخره قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة الحم
والهن الى نفسه ولو قال ويقال لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب
مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم
الا ان يحذف مضاف والشارح جعل صيغة تقول للغائبة فاندفع
الاعتراض بلاتكلف (قال قيل اخ واب وحم وهن وفم) اعلم ان لام
الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان وحموان وهنوان والثلثة الاول
مفتوح العين لجمعها على افعال كآباء وآخاء واحماء لان قياس جمع فعل صحيح

٢ ذوالمجاز اسم ما وقوله قدارى خبرها (قرمى)

العين افعال كجبل على اجبال واماهن فلم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة لايدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان ماقبل تاء التأنيث لابد من فتحها وكذا لادليل فى هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات ولام الخامسة هاء وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه لادليل على الحركة والاصل السكون ولاتدل صيغة الجمع ههنا على حركة عينها لان فعلا ساكن العين ومعتلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان لامه لما حذفت نسيا عوضت الميم عن الواو لئلا يؤدى الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال هما نفثا فى فى من فمويهما وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء وهى اللام قدمت على العين (قوله بالحركات الثلث) التابعة للحركات الاعرابية وكأنهم نظروا الى حالة الاضافة بلاميم ٢ اعنى فوك وفاك وفيك (قال وجاءهم الخ) لم يراع فى الذكر درجات فصاحة اللغات والا فالحق ان يقول كدلو وعصا ويد وخبء وفيه لغة سادسة ادنى الكل وهى ان يكون كوشاء (قال وذو) اعلم ان عينه واو ولامه ياء امالاول فلان مؤنثه ذات واصلها ذوات كنوات بدليل ان مثناها ذواتا حذف عينها لكثرة الاستعمال واما الثانى فلان باب الطى اغلب من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ووزنه فلس عند الفراء والمشهور أن وزنه فوس اذلو كان كفاس لقلب فى المؤنث واوه ياء كطية ولايدل اذواء جمع ذو على انه مفتوح العين لمامر (قوله لانه وضع وصلة) الى آخره قال الشيخ الرضى انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتأت لهم ان يقولوا جاءنى رجل ذهب فجاؤا بذو فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام ممالايقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس من نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف بها الاانها من جنس مايقع صفة

(كالضارب)

٢ اعنى فوك الخ تفسير لحالة الاضافة بلاميم يريد أن فاء فم مضموم فى حالة الرفع تبعا للضمة الاعرابية نحو فوك ومفتوح فى حالة النصب تبعا للالف الاعرابية نحو فاك ومكسورة فى حالة الجر تبعا للياء الاعرابية نحو فيك (قريمى)

كالضارب وايضا لوحذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يجز قيامهما مقامه ( **قوله** كقول الشاعر انما يعرف ) ونحو اللهم صل على محمد وذويه وما وقع فى كلام بعض المتأخرين واصلى على نبيه محمد وآله وذويه ٢ فذلك اقتباس من الدعاء المأثور ( **قوله** وكانه خص المضمر ) الى آخره يعنى ان المناسب للمقام النظر الى حال اضافته الى المضمر الخاص لكن عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه فبعيد ( **قوله** اى ذو ) وكذا متصرفاته وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو ولكنى اريد به الذوينا ( **قوله** والفاعل الاسمى يجمع على فواعل ) وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفى ( **قوله** كالكاهل ) وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره فى الحاشية الكاهل مابين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض ( **قوله** متى لوحظ مع سابقه ) الذى هو متبوعه كان فى الرتبة الثانية منه وان كان فى الرتبة الثالثة اوالرابعة مثلا بالقياس الى غيره كالصفة الثالثة والرابعة فقوله ثان لبيان الحال لا للتقييد ومنهم من قال ان المراد بالثانى هو المتأخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل وعلى القولين لايصدق التعريف على المعطوف المقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق والتأخر بحسب الرتبة ( **قوله** بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ) مع انهما متغايران شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض بقرأت الكتاب جزأ جزأ لان اعرابهما واحد بحسب القصد وظهر فى موضعين ( قال من جهة ) اى المقتضى للاعراب ( **قوله** شخصية ) فلا يرد المفعول الثانى من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لا شخصا ( **قوله** ناش من جهة واحدة شخصية ) الى آخره وان كان لغيرها مدخل فى ذلك وهو كونه نعتا للفاعل ( **قوله** لان المجئ المنسوب ) الى آخره لاحد أن يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضى لاعراب زيد فى جاءنى غلام زيد هو فاعلية غلام زيد لان المجئ المنصوب الى غلام فى قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد

٢ فذلك اقتباس من الدعاء المأثور اشارة الى ان الاقتباس من جهة الحديث لا من جهة القرآن وهو أن يضم الكلام شعرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث كقول ابن شمعون فى وعظه ياقوم اصبروا على المحرمات وصابروا على المفترضات ورابطوا بالمراقبات واتقوا الله فى الخلوات ترفع لكم الدرجات (قريمى)

لااليه مطلقا اللهم الا ان يراد المعية فى الانتساب اليه لان النعت هو المنعوت بحسب الذات ﴿ قوله ثم ان لفظة كل الخ ﴾ وكذا لفظة التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل مقحمتان زيدتا لبيان الجمع والمنع ﴿قال النعت﴾ قدمه على سائر التوابع لانها كثر استعمالا واوفر متابعة كما سيجئ ﴿ قال يدل على معنى ﴾ اى على حالة ثابتة فى متبوعه سواء كان باعتبار نفسه اوباعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاء رجل حسن غلامه ﴿ قوله اى دلالة مطلقة ﴾ حاصله ان الدلالة على حصول المعنى فى متبوعه لازمة لنوع هيئة غير منفكة عنه والشارحون جعلوه صفة لحصول المعنى فى متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخلة فى التابع فلا حاجة الى قيد مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوى مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو المصنف انه لدفع توهم ان الحال داخلة فيما قبل هذا القيد وكأن منشأ هذا التوهم حمل التابع على معناه اللغوى ومنهم من قال انه لاخراج التأكيد مثل جاء القوم كلهم فانه يدل على معنى فى المتبوع وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه يبقى امر البدل مثل اعجبنى زيد علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك والعطف مثل اعجبنى زيد وعلمه واما اعتبار قيد الحيثية فى التعريف لاخراجها وهو أن يكون مذكورا للدلالة على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج التأكيد فقيد الاطلاق لاخراجه غير ضرورى ﴿ قال وفائدته ﴾ ليس من وظيفة النحو ﴿ قال وقد يكون لمجرد الثناء الخ ﴾ وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك فى يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة بان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الحاقالها بالمؤكدة وههنا بحث وهو ان كلا من الطويل

﴿ والعريض ﴾

والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت كل من تلك الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا شبهة لاحد فى ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف ٢ على ان هذا الجواب لايجرى فى مثل الانسان الحيوان الناطق فالاظهر فى الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجرى على اجزائه كما فى قرأت الكتاب جزأ جزأ والبيت سقف وجدران ( قوله ولما كان غالب مواد الصفة الى آخره ) حاصل كلام المصنف فى شرحه قال الشيخ الرضى اعلم ان جمهور النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا وفى الفرق نظر ( قوله رده بقوله ) لايخفى ان اكثر ماذكره لايصلح ردا لان كونه نعتا باعتبار انه فى قوة المشتق ( قال ولا فصل بين ان يكون مشتقا اوغيره ) الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لايضاف الا الى متعدد واو لاحد الامرين فلعله جعل او بمنزلة الواو. وانما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد فى كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او تقع بين المتقابلين ( قال اذا كان وضعه ) متعلق بقوله غير مشتق والوضع هنا يعم الوضع النوعى الشامل للوضع النوعى الذى فى المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد فى المعدود مجاز ونحو مررت برجل اى رجل بناء على ان اى هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال فى مدح اوذم بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ( قال لغرض المعنى ) المراد بالمعنى الحالة التى هى الدلالة واللام للاجل والغرض مقحمة لينص على ان اللام ليست صلة للوضع ( قوله فان التميمى ) الى آخره ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا اوتقديرا ( قال نحو مررت برجل اى رجل ) اى هذه تكون وصفا للنكرة ومضافة الى ماهو بمعناها ويقرب منه كل وجد وحق تكون تابعة للجنس معرفة كان او نكرة وتكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا اومعنى يقال انت الرجل كل الرجل اى انه مجتمع فيه من خلال الخير ماتفرق فى جميع الرجال وجد الرجل

٢ على ان هذا الجواب عن سؤال بقول ان قلت اى وقوله لايجرى مثل الانسان اى اوالحيوان ليس مساويا للانسان فلايكون كاشفا بل الكاشف هو مجموع الحيوان الناطق او الناطق فقط لكونهما مساويين وقوله فالاظهر فى الجواب اى فى جواب الحيث ان يقال المجموع ان حاصل هذا الجواب منع (قريمى)

اى كان ماسواك هزل وحق الرجل اى كان من سواك باطل ( قال وبهذا الرجل ) يعنى به اسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضى وذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل فى الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ماوضعت له سائر المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل قلت لتجرد الموصوف فى مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس ولو لم يقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطول يكون فى غير الرجل ولهذا يحذف الموصوف فى الاغلب اذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء فى الارض والسماء واما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا ( قال وبزيد هذا ) قال الشيخ الرضى اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص اومساو واما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة ( قوله وفى المواضع الاخر التى لا تدل ) اى لا يقصد بدلالته هذا المعنى ( قوله لا المعرفة ) ٢ الا معرف بلام لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظى ( قوله التى هى فى حكم النكرة ) لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام الذات والاسم وفى قوله فى حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان الجملة فى تأويل النكرة كما قاله الشيخ الرضى من ان قام رجل ذهب ابوه فى تأويل ذاهب ابوه وابوه زيد فى تأويل كائن ابوه زيد ( قوله لان الدلالة على معنى الخ ) قد سوى الشيخ الرضى بين النعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل ٣ لعل وجهه ان الجملة التى لها محل من الاعراب انما تكون فى تأويل المفرد ( قوله لان الانشائية لا تقع صفة ) لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل

٢ الا معرف الخ استثناء من قوله لا المعرفة والمعنى لا يوصف المعرفة بالجملة الخبرية الا معرف بلام لا يشير به الى واحد بعينه بل يقصد به الى فرد مبهم لان تعريفه لفظى فحينئذ يكون فى حكم النكرة فيوصف بالجملة الخبرية كما فى قول الشاعر على اللئيم يسبنى (قريمى)

٣ لعل وجهه الخ اى وجه اصالة المفرد ان وجه اصالة المفرد ان الجملة التى لها محل من الاعراب انما يكون فى تأويل المفرد (قريمى)

ذكرها حتى يصح فائدتها وهى ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بمايكون معلوماله والانشائية لايكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة ( قوله الابتأويل بعيد ) ذلك فى الطلبية المحكية بقول محذوف كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط * اى بمذق مقول عنده هذا القول كما يكون فى الحال والمفعول الثانى من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر تقله ( قوله واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية ) اى لم يكن حالا لنفس الموصوف ولا للمتعلقه ٢ وفى الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما فى خبر المبتدأ ( قال و يوصف بحال الموصوف ) الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله ( قال وبحال متعلقه ) المتعلق اعم من ان يكون ماله اضافة و نسبة اليه كالاب والغلام اوماله ربط الى ماله تلك النسبة كقولك قام رجل ضارب اباه زيد ( قوله يعنى بصفة اعتبارية ) انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة حالة باعتبار نفسه فى حصول الفائدة ( قوله فى عشرة امور ) انما تبعه فى تلك الاشياء لكونه اياه فى المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به ( قال والتعريف والتنكير الخ ) اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح اوذم استشهادا بقوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا ﴾ والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة ( قال والافراد والتثنية والجمع ) وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء كوصف النطفة بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشج ( قوله اوفعيل الى غير ذلك ) كاسم التفضيل المستعمل بمن ( قال والثانى يتبعه فى الخمسة الاول ) ثلثة منها ذكر مجملا بقوله فى الاعراب ان قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب اوالجر وح يطابق الموصوف فى العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بان حينئذ من قبيل وصف الشئ بحال نفسه تمحلا وذلك لان نصبه على التشبيه بالمفعول تمحلا والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير

٢ وفى الملازمة وهى قوله واذا لم يكن فيها الضمير الى آخره مناقشة لجواز حصول بعض الرابط بغير الضمير (قريمى)

فاعلا تمحلا (قوله لانه بمنزلة يقعدون غلمانه) لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو فى الفعل فاعل فى الاغلب بخلاف الالف والواو فى الصفة فانهما علامتان قطعا (قوله وحمل عليهما ضمير الغائب) ٢اجاز الكسائى وصفه لقوله تعالى ﴿لا اله الا هو العزيز الحكيم﴾ والجمهور يحملون مثله على البدل (قوله لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية) بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة وفيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل او المفعول دال على معنى الوصفية كمرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان فى قالب الضمير لا يقصد به التوصيف والاولى ان يقال فى التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل ولهذا قرنه به او اكتفى به فوقع الدليل موقع المدلول كما فى نسخة الشيخ الرضى (قوله اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا) ومنهم من حمل الاخص والمساوى على ماهو مصطلح المنطقيين عليه وهو الاخص والمساوى بحسب الصدق وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كان او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق اوحيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء (قوله ومن ثمه لم يوصف ذو اللام) الى آخره على ذلك الا ان يعتبر استخدام بان يكون ثمه اشارة الى الاخص والمساوى بحسب اصطلاح النحويين ان قيل لا بد فى الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه * اجيب بان اسم الاشارة فى حكم الضمير اوفى قوته فان قوله ومن ثمه فى قوة قولك من اجله (قوله لانه المقصود) ولا يجوز أن يكون المقصود الاصلى منحطا فى الرتبة عما ليس مقصودا (قوله ان اعرفها المضمرات الخ) قال الشيخ الرضى كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس فى المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء

(الاشارة)

٢ اجاز الخ اى اجاز الكسائى وصف الضمير الغائب متمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وقال العزيز صفة لضمير هو وحمل الجمهور مثله على البدل من لفظ هو (قريمى)

الاشـارة موصوفا فى كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشـارة ووصفه لشدة احتياجـه اليه وانما كان اسم الاشـارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشـارة بالقلب والعين معـا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العـين والموصـول كذى اللام واما المضـاف الى احد الاربعة فتعريفه مثـل تعريف المضـاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عندسيبويه واما عندالمبرد فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر ( قال الا بمثله اى ذى اللام الآخر اوالموصوف ) فسره بالمماثلة فى التعريف حتى لاينتقض بقوله تعـالى ﴿ قل ان الموت الذى تفرون منـه ﴾ ولايخفى ان ذات المثـل لولم تعين ليس فيـه كثير فائدة فلذا عينه بقـوله اى ذى اللام الخ فكأنه جعل الاضـافة عهدية واشـارة الى ماهو المعروف عند جمهور النحـاة لايقال يبقى فيـه امر وهو أن الموصول الواقع صـفة مافى اوله اللام نحو الذى واخواته دون ماومن واى الموصولة لانا نقول جاز أن يكون المحصور فيه اعم من المحصور نعم يبقى اسـتدراك قوله اوبالمضاف الى مثـله الا عند من يجعل المضـاف ادنى من المضاف اليه والشـارحون فسروه بذى اللام وحينئذ ينتقض بالآية المذكورة ٢ واجيب عنه تارة بان المراد ماهو ذواللام صورة وتارة بان الموصول مع صلته فى قوة المعرف باللام فان قولك الذى ضرب فى قوة الضـارب وفيه تأمل ( قوله اوانقص منـه ) ينبغى ان يدعى ان الانقص لايحط الى درجة ماهو دون المضاف اليه حتى يثبت المدعى ( قوله ان المشـار اليه انسان ) بدليل الاشارة والمرور ( قوله بل رجل ) بقرينة تذكير اسم الاشـارة والصفة ( قال العطف ) هو فى اللغة الامالة لقب هـذا القسم من التوابع بهلامالة حرف العطف مابعده الى ماقبله وسمى ايضـا بعطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهمـا مقصود بالنسبة ( قوله اى قصد نسبته ) الى آخره فى صدقه على مثل البيت سقف وجدران خفاً ( قوله بالنسبة الواقعة فى الكلام ) اى فى الكلام الذى فيه متبوعه لئـلا ينتقض بجـاء زيد اخوك لاغـير

٢ واجيب عنه الخ اى عن الانتقاض بالآية المذكورة تارة بان المراد من ذى اللام ماهو ذو اللام صورة فتدخـل الآية المذكورة فيه لانها ذو اللام صـورة وتارة بان الموصول مع صـلته فى قوة المعرف باللام فان قولك الذى ضرب فى قوة الضـارب (قريمى)

او ٢ جاءزيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا فى الكلام الذى فيه زيد ( قوله لانها غير مقصودة ) بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضيح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتأكيد أن المنسوب اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه فى الحقيقة لاغير اى لم يقع غلط ولا مجاز فى النسبة اوان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه ولاشك انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين والبيان فرعه ( قوله واجيب بان المراد الخ ) فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان وثانيها انك توهم انك غالط به مثل هند نجم بدر شمس وثالثها انك نسيت البدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته ولاشبهة فى ان المبدل منه فى تلك الاقسام ليس توطئة فيدخل بدل الغلط فى حد العطف لولم يكن قوله يتوسط داخلا فيه وقد يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة المدركة على نهج واحد من انحاء الادراك اعنى به الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقى القصد اولا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقتهما فى اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار كونها على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف باو واما وام لان النسبة فى كل من المعطوف عليه والمعطوف بها على نهج واحد وهو التردد ولعدم اشتراط بقاء القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه ببل وقصد التابع ( قوله ولما تم الحد بما ذكره الخ ) يحتمل معنيين احدها ان قوله يتوسط حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعنى قوله مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح فكأنه من تتمة التعريف اولانه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما انه داخل فى التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيده تأخير المثال لكن ليس له دخل فى المنع والجمع كما مر نظير ذلك فى تعريف الاعراب ( قوله يتوسط بينه ) الاظهر يقع فكأن فيه

٢ بجاء زيد اخوك لا غير اوجاء زيد وعمرو هذا المجموع مثال واحد للانتقاض المذكور فلو لم يكن المراد بالكلام ما ذكره المحشى لانتقض تعريف العطف منعا بالمثال المذكور ولا يخفى على الفطن انه ينتقض تعريف البدل جمعا بهذا المثال المذكور فلابد فيه من اعتبار قيد ايضا لاخراج مثل ذلك المثال ولم يتعرض هناك لهذا الانتقاض ولا لدفعه الشارح ولا هذا المحشى ولاغيره هذا مما لاح فى البال والله تعالى اعلم بحقيقة الحال (قريمى)

تجريد ( قال واذا عطف ) اى اذا اريد العطف ( قال اكد ) لا يعاد الرافع كما يعاد الخافض ٢ لان التأكيد اخف من الاعادة ( قوله لانه قد طال الكلام ) وطول الكلام قد يغنى عما هو الواجب نحو قولك حضر القاضى امرأة والحافظوا عورة بالنصب ( قوله واعلم ان مذهب البصريين ) اشارة الى انه خالف القبيلتين لانه اوجب التأكيد حيث قال اكدان قلت يجوز أن يريد به الوجوب الاستحسانى قلت يأبى ذلك ماذكره فى بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا ( قوله حرفا كان او اسما ) قال الشيخ الرضى لا يعاد العامل الاسمى الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود ( قوله بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد ) فلا يتصور عطف المضاف وفى نحو مررت بك وبزيد ان امكن ان يكون للباء الثانى معنى اذ يمكن استيناف معنى الجار والمجرور ويكون بسبب الاستيناف له معنى لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب بين كان الظاهر أن يكون حكمه حكم بين ( قوله كما فى الحرف ) يعنى انه ليس باقل من الحروف الزائدة ( قوله مستدلين بالاشعار ) وبقوله تعالى ﴿ تساءلون به والارحام ﴾ بالجر فى قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل فى الاخبار الا فى نحو والله لافعلن وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها بان الواو للقسم وفيه انه قسم السؤال لان ماقبله ﴿ واتقوا الله الذى تساءلون به ﴾ وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء ولما كان القسم انما يكون لتأكيد ماهو المقصود فى الكلام لم يصح صرف القسم الى قوله تعالى ﴿ تساءلون ﴾ لان المقصود الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفى والكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم تكن القراآت السبع متواترة ( قوله وقوى ) الظاهر وليقوى ( قوله كالاعراب ) فى كونه من الاحوال العارضة له فى نفسه تأمل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك ( قوله لقصد عدم التعيين ) بناء على ان الاضافة للعهد الذهنى ( قوله او محمول الى آخره ) اعلم انهم جعلوا الحمل على

٢ لان التأكيد اخف من الاعادة ولا يمكن ذلك فى العطف على الضمير المجرور كما ستعرف وايضا الاعادة اذا كان الخافض حرفا اخف من التأكيد فحمل على ما اذا كان الخافض اسما (قريمى)

نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبنى على ماذهب اليه الشيخ الرضى من ان الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم تكن تلك النكرات مختصة بحكم وصفة كانت نكرات ( قوله اذ لو نصب او خفض الى آخره ) ولا يجوز أن يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولى عامل واحد لامتناع عمل مافى الخبر المقدم ( قوله فتعين الرفع على ان يكون الخ ) يحتمل ان يكون مبتدأ وعمرو فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه حينئذ فى قوة الفعلية فتصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية ( قوله بان يكون معناها السببية لا العطف ) كما فى اذا لقيته فاكرمه ( قوله او يكون معناها السببية مع العطف ) كالفاء الناصبة للمضارع ( قوله لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة ) وذلك لاتصال بينهما بالسببية افاد الشيخ الرضى ماحاصله ان الجملة التى يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدأ اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه اولا او بغير ذلك جاز تجرد احديهما عن الضمير اكتفاء باختها وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فنقول الذى جاء فليغرب الشمس زيد لان المعنى الذى يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال فى ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعده القرينة على التعلق كأن يقول الذى قام وقعدت هند فى تلك الحال زيد ( قوله واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين ) بحذف المضاف وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول وكذا جاز العطف على معمولى عامل واحد ( قوله فهذا اى فهذا العطف وان كان بحسب الظ جائز الخ ) كأنه اشار به الى دفع ماقيل فى هذا المقام من ان التالى فى قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مناف للمقدم وان لفظة اذا وصيغة الماضى يقتضى التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر

( لا ينافى )

لاينافى الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة فى العدول عن الصواب المبالغة فى الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكنها نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلى وهو قيام حرف مقام عاملين ولك ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف وحينئذ يندفع الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لايبتنى على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلافائدة فى التعليق ( قوله لكنه لم يجز عند الجمهور ) المفهوم من كلام الشيخ الرضى ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمولى عاملين جائز الا مافيه الفصل بين العطف والمجرور نحو ان زيدا فى الدار وعمرا والحجرة فانه يمتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذى هو كالجار والمجرر وان مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقا واما المتأخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور فى المعطوف عليه وتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتى المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء آخر الكلام واوله لان المخبر به فى الاول مؤخر وفى الثانى مقدم والمصنف استدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابط المذكور انتهى حاصل كلامه ومن هذا التفصيل يظهر مافى كلام المصنف اما اولا فلانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا فى مادة متفق عليها واما ثالثا فهو ان مااستثناه قاصر عن الضابط ( قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند الجمهور الا فى نحو فى الدار الى آخره ) فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه لايستثنى ( قوله بل يحملها على حذف المضاف ) حتى يكون من باب العطف على معمولى عامل واحد ( قال التأكيد ) جاء بالهمزة وبالواو وعقب به العطف لان العاطف وهو ثم والفاء قد يزاد فى التأكيد اللفظى كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى ﴿ كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ﴾ وقوله تعالى ﴿ ولا تحسبن الذين يفرحون

بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلاتحسبنهم بمفازة ﴿ (قوله اى حاله وشانه) فقوله امر المتبوع فى النسبة او الشمول كقولك شانك فى العلو اى فى باب العلو اعظم من ان يوصف وامرى فى الفقر اى فى باب الفقر ظاهر قيل فى النسبة تمييز عن الذات المذكورة اوالمقدرة وكأنه اراد أنه تمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشئ اوعن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان (قوله يعنى يجمل حالة) اى الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه فى جاء زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة فى مجموعهم (قوله اى فى كونه منسوبا اومنسوبا اليه) ولذا اطلق النسبة (قوله وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ) لابتكرير المعنوى فانه غير تابع لما قصدت به من دفع الغفلة اودفع ظن الغلط فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى (قوله بذكر كله واجمع) الى آخره قال الشيخ الرضى اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لاباعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعانى نحو جاءنى رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة الى غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة عليها الا لفظ جميع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذه المعانى على ضروب فبعضها لم يجئ الامنصوبا على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجئ الاتابعا على انه توكيد وهو كلا ومثله اجمع ومتصرفاته واخواته ولاتجئ الاتابعة مضافة فى التقدير على رأى الخليل وربما نصب جمعاء وجمع حالين على قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا واما مضافا غير تأكيد يليه العامل نحو مررت بجميع القوم

(واما)

واما مضافا تأكيدا وهو نحو جاءنى القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تأكيدا ومرة حالا وذلك من الثلثة واما فوقها تقول جاءنى القوم ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التأكيد والا لم يكن تأكيدا بخلاف الوصف فى نحو جاءنى رجال ثلثة ( **قوله** اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به ) لكن فى اخراج بدل الكل احتيج الى منبه وهو أن المبدل منه فى حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا لتنافيهما ( **قوله** وافادتها توضيح متبوعها ) الى آخره وكذا ينبغى ان يقال وافادتها الكشف والتوكيد مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال فى الثلثة انها خارجة بقوله فى النسبة اوالشمول لانها لاتقرر امر المتبوع لافى النسبة ولافى الشمول وهذا اظهر قال السيد قدس سره فى حاشية الرضى قال المصنف يعنى فى اخراج الصفة المؤكدة مثل ﴿ نفخة واحدة ﴾ ان تقرير امر المتبوع لايتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لاتدل على معنى النفخة اذ لادلالة فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة لاتقرر معنى نسبة ولا شموله ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التى هى مدلولة للنفخة فاجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لاقصدا انتهى * اعترض الشيخ الرضى على هذا الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون فى قوله جاءنى الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال تضمنا لامطابقة لان كونهم مجتمعين فى المجيء بمعنى انه لايشذ منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لامدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين بالفعل فى حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قال فى قوله تعالى ﴿ فسجد الملائكة كلهم اجمعون ﴾ ان كلهم دال على الاحاطة وان اجمعون على السجود فى حالة واحدة ( قال وهو لفظى ومعنوى ) لايجوز ان تؤكد النكرة بالتأكيد اللفظى الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا تؤكد بالمعنوى مطلقا عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون التأكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار

كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضى ذلك ليس ببعيد ( قوله اى بتكرر اللفظ الاول ) اومابه تكرر اللفظ الاول قيل جاز أن يكون الضمير فى قوله وهو لفظى راجعا الى المعنى المصدرى للتأكيد بطريق الاستخدام ولايخفى بعده اعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيد فى قولك يازيد زيد جاز أن يكون بدلا مع صدق هذا الحدّ عليه واجيب عنه بان زيد يجوز أن يذكر على انه مقرر كما هو الظاهر وحينئذ يكون تأكيدا قطعا ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطئة لذكر غيره ثم بداله ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق وحينئذ يكون زيد الثانى بدلا وجاز ان يكون شئ واحد مقصودا وغير مقصود بحسب وقتين ( قوله او حكما ) بذكر المرادف اعترض عليه بان اكتع واخويه مرادفة لاجمع فيكون تأكيدا لفظيا مع انه عدّها من المعنوى واجيب عنه بانا لانسلم المرادفة وكونها بمعنى اجمع لايستلزم المرادفة لجواز أن يكون ذلك طاريا بعد ضم اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تأكيد لاجمع بل هى تأكيد لما اكد به اجمع واما قول المصنف واكتع واخواه اتباع لاجمع ليس معناه انها تأكيد له بل معناه انها اتباع لها استعمالا يعنى انها لاتستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها ( قال ويجرى فى الالفاظ كلها ) اعلم ان المؤكد امامستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه اوغير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد يكرر بتكرار عماده فى السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولاواجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم وقد جوّز فى تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التأكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت وضربت انت وفى تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه هو واما المستقل فهو تكرير بلافصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى ﴿وهم بالآخرة هم كافرون﴾ ( قوله قيل لامعنى لهذه الكلمات ) قال الشيخ الرضى التأكيد اللفظى على ضربين احدهما ان يعيد اللفظ الاول وثانيهما

ان يقويه بموازنه مع اتفاقهمـا فى الحرف الاخير ويسـمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثانى معنى ظـاهرا نحو هنيئا مريئا اولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظـا وتقويته معنى وان لم يكن له فى حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن فسن او يكون له معنى بتكلف غير ظـاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشر اى استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثـانى اى لامعنى لهـا مفردة وقيل من الثـالث وذكر اشـتقاقها مما ذكره الشـارح قدس سره (قوله ويمكن ان يستنبط مناسبات الى آخره) اما بالتمـام فلان العموم هو تمـام الافراد اوالاجزاء واما الرى فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط شـامل واما الطول فلانه امتداد وللعام امتداد وجودى (قوله وعن بعض العرب نفسـاهما) والاول اولى لكراهتهم اجتماع تثنيتين حيث تأكد اتصالهما لفظا ومعنى (قال باختلاف الضمير) فى كله وكذا فى جميعه (قوله اوالجمع) غير جمع المذكر السـالم فانه لايؤنث (قوله وجمع فى جمع المؤنث) اوما يجرى مجراه وهو ماسـوى جمع المذكر العـاقل خلافا للاندلسى فانه جوّز اذاكان مكسرا (قوله ولاحاجة الى ذكر الافراد) قيل اراد بقوله ذواجزاء ذوامور متعددة يعنى بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد (قوله لان الكلى مالم يلحظ افراده مجتمعة) وجاز أن يلحظ افراد الكلى مجتمعة ولوكان الحكم على كل واحد واحد من افراده كالدرهم البيض والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضـا وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اى مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسى (قال يصح افتراقها حسا اوحكما) اى افتراق حس اوافتراق حكم والظاهر أنه لايكفى الافتراق الحسى بدون الافتراق الحكمى حتى لوكان ذواجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراقها حكما وحالا لم يصح توكيده بكل واجمع فالمعيار الافتراق الحكمى (قوله

مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله ) قال الشيخ الرضى قديكون الشئ اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبيد فاذا اكد بكل يرفع الاحتمال الاول لاالثانى لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع الاحتمال الثانى قلت اشتريت جميع اجزاء العبد ( قال بخلاف جاء زيد كله ) القياس عليه يقتضى ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوّزه وهو خلاف القياس والسماع ( قال واكتع واخواه اتباع لاجمع ) اذا اردت الجمع بين الفاظ التأكيد وذلك غير كل فترتيبه ترتيب المتن لكن يناقش فى تأخير ابصع عن ابتع فان الزمخشرى وحده ذهب اليه وتبعه المصنف قال الشيخ الرضى اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم النفس اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر فى معنى الجمع واما تقديم اكتع فى الصحيح على اخويه فلكونه اظهر فى افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول كتيع اى تام ( قال بما نسب الى المتبوع ) فيه انه يفهم منه ان البدل لايكون من المنسوب ( قال دونه ) ظرف لنسب اوحال من المستتر فيه اى متجاوزا من المتبوع ( قوله بل يكون النسبة اليه توطئة ) هذا غير ظاهر فى بدل الغلط ( قوله لان متبوعه مقصود ابتداء ) ومتبوع البدل لايكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء اولا فدخل فيه يازيد زيد ان جعل بدلا فان لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه فى بحث التأكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التقرير اظهر من ان يقال لان المتبوع لايكون مقصودا لاابتداء ولاانتهاء مع انه لاحاجة لنا فى اخراج المعطوف ببل الى قوله لاابتداء ولاانتهاء ( قوله ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا ) ان قلت قد وقع فى كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقى وان الحكم فى المستثنى بالاشارة لابالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص

( ماذكروه )

ماذكروه بالاستثناء المحض ومن ان يقال ان قولك ماقام احد الا زيد لما كان فى قوة قولك ماقام احد غير زيد كان البدل فى الحقيقة غير زيد وهو مقصود بسلب القيام وحينئذ لا حاجة الى تعميم النسبة ( قوله وبدل الاشتمال ) قال ابن جعفر انما قيل له ذلك الاشتمال المتبوع على التابع لاكاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ماذكر ثانيا وينبغى ان يحمل كلام الشارح قدس سره على هذا ( قوله فالاضافة فى الاخيرين ) اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة فى الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة فى الاولين بمعنى اللام او فرق بين من المذكورة والمقدرة النائب منابها المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف ( قوله بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل ) كما هو ظاهر كلام سيبويه ( قوله والبيان فرع المبين ) ولولا المبين لم يأت به ( قوله الا الغلط ) فان كون الثانى هو المقصود دون الاول ظاهر ( قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى ) وجعلته مناط الحكم فكأنك قلت جاءنى زيد مع قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكأنك قصدت بذلك المن على المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية فى عطف البيان ( قوله بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا ) فلو لم تكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل الاشتمال فلا تقول فى بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان للملابس مفهوما معينا ( قوله بخلاف ضربت زيدا حماره ) فلابد من اعتبار ذلك القيد لاخراجه واخراج ماذكرناه ( قوله فيدخل فيه الى آخره ) اى يلزم ثبوت قسم خامس ( قوله نظرت الى القمر فلكه ) فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخير ( قال بعد ان

غلطت ) بالقصد وشرطه اسلوب الترقى اوبالنسيان اوبسبق اللسان قال الشيخ الرضى الاخيران لايوجدان فى كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل النسيان فى كلام لحقه الاضراب ببل ( قال بغيره ) قيل لم يقل بالمبدل منه اوالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه اومتبوعا بل بحيثية كونه غلطا ( قال واذا كان البدل ) يجوز أن يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة من معرفة ( قال فالنعت ) قال الشيخ الرضى ليس ذلك على اطلاقه بل هو فى بدل الكل ثم نقل عن ابى على انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من البدل ماليس فى المبدل منه كقوله تعالى ﴿ بالواد المقدس طوى ﴾ اى مقدس مرتين ( قوله لئلا يكون المقصود انقص ) نقل عن المصنف انه جعل هذا توجيها لتوصيف بدل الكل واما فى وجه توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال انهما لابد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان مفصولا لكان متصفا به (قال ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ) قال الشيخ الرضى انما يصح بدلا اذا تقدم لفظ الزيدون واخوتك والنحاة يوردون فى هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تأكيد لفظى لرجوعهما الى شئ واحد وقد اتفقوا فى مثل ﴿ اسكن انت وزوجك الجنة ﴾ ان انت تأكيد فكذا ههنا انتهى حاصل كلامه ان البدل يفيد مالا يفيده الاول وماذكروه من المثال لايفيده الا مايفيده الاول قلنا البدل يفيد هنا ان ماينبغى ان ينسب اليه الفعل ليس الازيد كما اشرنا اليه فى قولك يازيد زيد ( قوله لان المضمر المتكلم والمخاطب الخ ) قيل ولانه يلزم ان يكون شئ غائبا ومخاطبا ومتكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لايجوز ابدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر ( قوله مع كون مدلوليهما واحدا ) فلايفيد زيادة على مايفيده المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران غاية مافى الباب انهما متحدان بحسب الذات ( قوله فان المانع فيهما مفقود ) فيفيد مالايفيده المبدل منه ( قوله وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء ) الدبراء * پشت ريش

(شده)

شده* و العجفاء* لاغر* والنقباء* فرسوده شده پای* ( قوله ان كان فجر )
اى كذب يقال يمين فاجرة ( قوله ان جعلناه بمعنى المصدر ) اى ضمن فيه
معنى الجعل ( قوله لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى ) لا يقال جاز
ان يكون المبنى المأخوذ فى التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذى اريد
كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على تعريفه
بانه تعريف الشئ بنفسه والظاهر ان السر فى ذلك ان اللفظ حقيقة فى مسماه
مجاز فى غيره فلو اريد به وجهه لامفهومه كان مجازا ( قوله والامر بغير
اللام ) لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع
اللام كان معربا ( قوله والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه
المناسبة ) لا العكس لانها اعم من المشابهة وهى كافية فى البناء كما يشهد عليه
تفصيل موجبات البناء ( قوله ولقد فصل ) يعنى انه اراد بقول ما ناسب
مبنى الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن يشترط
ان لا يعارض جهة مقتضية للاعراب كاضافة اىّ الموصولة وبهذا التحقيق
اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه
ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزامه الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه
التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك
المراتب ( قوله اما بتضمن الاسم معنى المبنى الاصل ) تحقيقا لا توهما
فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها لواو العطف وهمى لا تحقيقى ( قوله
فكلمة او ههنا لمنع الخلو ) لا للشك فلا ينافى التعريف ان قيل فى اىّ شق
يدخل غاق فى قولهم غاق صوت الغراب اجيب عنه بانه غير مركب حكمها
باعتبار قصد المشاكلة للمبنى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصياد لا ما
يرمى به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا ( قال
القابه ) عبر عن حركات البناء بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف
آثارها ( قوله اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها )
او القاب علامة البناء المفهوم من المبنى من حيث انه علامة يعنى القاب حركات
اواخره وسكونها او القاب علامة البناء التى هى حركات وسكون
الضم والفتح والكسر والوقف وانما خص بالحركات لان المبنى قد يكون

مع الالف والياء نحو يازيدان ويارجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة وقدوقع ذلك الاطلاق فى كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضى وعندى ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجازا تسمية للنائب باسم المنوب ( قال ضم وفتح وكسر ووقف ) سمى الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم فى التلفظ والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى فى التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجرى ( قوله وبالعكس ) يعنى يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية ( قوله والمراد ان الحركات الى آخره ) رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبنى ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان لقب الشئ مختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب لحركات المبنى لا بخصوصها ( قوله لانهم كثيرا مايطلقونها على الحركات الاعرابية ) ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة ( قوله حيث قال بالضمة رفعا ) قد يناقش فيه بالفرق بين ما معه التاء وماليست معه ( قال والكنايات ) الاولى ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة ( قال والاصوات ) قيل انها ليست اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى لاسماء المبنية فى البناء فلهذا عدها منها ( قال المضمر ) قدمه على سائر المبنيات اذ ليس فى شئ منه اعراب ولا نزاع فى بنائه وليس ايضا فيه فساد التباس وعلة بنائه احتياجه الى حضور او تقدم مكنى عنه ( قال ماوضع ) اى اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك ( قوله من حيث انه متكلم ) فيه ان ايا من اياى مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكنى عنه مع قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك الحيثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ايا يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب عنه ايضا بانه مشترك لفظى وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد ( قوله ويخرج بهذا القيد ) يعنى قوله به لفظا المتكلم والخطاب

فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولذا صح انت متكلم
وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم
والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد
الحيثية هناك يخرج زيد اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقس
عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله ماوضع لمتكلم بقوله اى مادة
اوبطريق الكناية وقال بهذا خرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما
موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد
ان لفظ انا موضوع لصيغة المتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد يكون
للشرط وقد يكون للتحقيق (**قوله** فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغائب) يعنى لما كان ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه
مخاطب ولهذا تقول ياتميم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ويقول
المسمى بزيد زيد ضرب ولا تقول زيد ضربت وانما جاز ياتميم كلهم لان يا
دليل الخطاب وليس فى زيد ضرب دليل التكلم (**قوله** ويخرج بهذا القيد
الاسماء الظاهرة) ان قيل اذا اريد الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء
الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم داخلا فى الحد بناء على ذلك التفسير قلنا
لم يخرج به بعض اسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلابد منه لاخراجه
(**قوله** اراد بالتقدم اللفظى) الى آخره اعلم ان تفسير التقدم اللفظى
بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا اومعنى اوحكما من اقسام الذكر
حقيقة لامن اقسام التقدم حقيقة لكن لماكان المقصود الاصلى هنا بيان
التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضى بان تقسيم
التقدم اللفظى الى الحقيقى والتقديرى خلاف دأبه فان عادته جعل اللفظ
قسيم التقدير كما مر فى بيان حكم المعرب وبيان الاعراب بل نقول لقائل
ان يقول لامعنى لان يجعل الحكمى من اقسام التقدم حقيقة بناء على
تفسير المصنف لانه جعل الحضور الذهنى وعهديته قبل ذكر الضمير
بمنزلة الذكر ولاخفاء فى ان التمحل حينئذ ليس الا فى جعل العهد فى حكم
الذكر واما التقدم فحقيقى لاحاجة فيه الى تمحل نعم لو جعل الضمير
راجعا الى المفسر الذى بعده احتيج الى تمحل فى التقديم بان يقال مثلا

انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضى لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض (قوله امامفهوم من لفظ بعينه) سواء كان بطريق التضمن اوالالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثانى من باب السابق والاول اظهر (قوله كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى) وكقوله تعالى ﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾ اذ العشى يدل على توارى الشمس والشيخ الرضى جعله من باب المفهوم من السياق والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد (قوله فكأنه متقدم من حيث المعنى) الظاهر ان يقال من حيث اللفظ (قوله اومن سياق الكلام) السابق على الضمير اوالواقع فيه الضمير وان كان معه ضميمة قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضى فى قوله تعالى ﴿ انا انزلناه فى ليلة القدر ﴾ ان النزول فى ليلة القدر التى هى فى رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى ﴿ شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن ﴾ (قوله وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا) واما الضمير فى باب التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل (قال فالمنفصل) الفاء للتفسير (قال المستقل بنفسه) فى التلفظ بلسان التخاطب (قوله لقيامه مقام الظاهر) مع اعرابه للاختصار (قوله لامانع) ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا لايقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح (قوله الاول ضربت وضربت) قيل الاولى ان يقول ضربت واضرب الى ضربن ويضربن ليكون افراد النوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان اومستقبلا اوبان المقصود التنظير لا استيفاء العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدأ (قال الى ضربن) قيل الى هنا لمدّ الحكم لاللاسقاط فيلزم ان لايدخل مابعدها فى الحكم واجيب عنه بان معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن وضربن فيكون حينئذ للاسقاط فيدخل (قوله وانما بدأ بالمتكلم) والصرفيون يبدأون بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقى (قوله انا نحن) قد تبدل همزته هاء نحو هنا وقد يمد همزته

نحوانا وقد يسكن نونه فى الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف ( قوله والضمير فى انت الى انتن هو اجماعا ) قال الشيخ الرضى هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عماد كما ان لو احق اياك واخواته ضمائر عند الكوفيين وايا عماد ( قوله لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين ) يدلان على ستة معان لان المشاهدة شاهدة على الفرق ( قوله واعطوا الغائب حكم المخاطب ) وذلك مبنى على تغاير الواحد الغائب والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع المنفصل كهو وهى ( قال خاصة ) قيل حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة اومصدر كالكاذبة منصوب بمحذوف اى اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة ( قوله التى وضعها للاختصار ) اى المنظور فى هذا الباب الاختصار اما اولا فبأخذ المعانى المقتضية للاعراب فى مدلولاتها لئلا يحتاجوا الى الاعراب واما ثانيا فبقلة الحروف وهى فى المتصلة ظاهرة واما فى المنفصلة فلانك اذاعبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائهما وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا منهما واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذى فى الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم اوالجاهل فيحتاج فى تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت اوانا اوهو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة بل قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل فى هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل ( قوله استتار الفاعل ) ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادرى من اىّ مقولة هو ( قال للمتكلم ) صفة للمضارع ( قال مطلقا ) اى زمانا مطلقا اواستتارا مطلقا والظاهر ما قاله الشارح من انه بيان للمتكلم وكذا الحال فى قوله وفى الصفة مطلقا ( قال وفى الصفة مطلقا ) تذكير قوله مطلقا باعتبار أن الصفة هو الوصف ( قال ولا يسوغ المنفصل ) الى آخره لا يحصر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفى اوحرف الاستفهام اذا كانت عاملة فى الضمير

الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان عامله احد جزئى الجملة فاعتنى بابرازه وكذا فاعل المصدر ( قال الالتعذر المتصل ) اللام للوقت اوللاجل ( قوله اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل ) لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخرا اومحذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير ( قال اوبالفصل ) من بابه ماوقع تابعا تأكيدا اوبدلا اوعطفا وكذا ماوقع بعد اما المفيدة للشك فى اول الامر نحو جاءنى اماانت اوزيد وماوقع ثانى باب علمت واعطيت اذاكان اتصال يورث التباسا بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال فى باب اعطيت اولى والانفصال فى باب علمت اولى ( قال لغرض ) قال الشيخ الرضى احترزبه عن نحو ضرب زيد اياك فانه لايجوز ذلك المثال مع الفصل اذلا غرض فيه لان قولك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب الرضى بان تقديم المفعول لايفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اعم ( قال صفة جرت ) يعنى بالجرى ان يكون نعتا اوحالا او صلة اوخبرا ( قوله اقتصارا على ماهو الاصل ) مع ظهور أن الحكم لايختلف ( قال وماضربك الاانا ) وكذا انما ضربك انا ( قوله ولكنه تأكيد لازم لا فاعل ) الى آخره هذا هو تحقيق الشيخ الرضى وقد فصل هنا تفصيلا وقال اذا اختلف ماجرى عليه ومحتمل الضمير المؤكد وماهو له فى الافراد وفرعيه يعنى التثنية والجمع وفى التذكير وفرعه وهو التأنيث فلا لبس سواء كان محتمل الضمير صفة اوفعلا وان اتفقا فى ماذكر فان اتفقا فى الغيبة ايضا فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لايرفع اللبس وان اختلفا فى الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف فى جميع الافعال الافى غائبة المضارع مع المخاطب وفى غائبته مع المخاطبين فان اللبس حاصل هنا ويرتفع بالتأكيد واما الصفة فاللبس حاصل فى جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتأكيد فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس فى هذه الصورة اطرد البصريون فى الجميع سواء كان هناك لبس اولا وسواء رفع اللبس اولا واماالفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لايجب تأكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت ( فان قلت ضمير المفعول فى انا زيد

( ضاربه )

ضاربه يرفع اللبس فلم يكتفوا به قلنا لما كان هذا الضمير لم يأت به بمجرد
رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خفيف الالتباس على تقدير حذفه فاتى لمجرد
رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه (قال واذا اجتمع ضميران) ولم يكن مما تعذر
فيه الاتصال (قوله احتراز عما اذا تساويا) قال سيبويه ان كانا غائبين جاز
الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال
واجاز المبرد قياسا على الغائب (قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين)
فيه انه يجوز أن يترجح الاول بانه فاعل في الاصل كضربتك او فاعل بحسب
المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية
ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار البشاعة في اللفظ (قوله
فيلزم انفصاله ليعذر) الى آخره ولان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف
فيأنف من كونه متعلقا بما هو ادنى (قوله وحكي عن سيبويه) اي من النحاة
وقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها
واستجاد المبرد مذهب النحاة (قال فلك الخيار) لاجتماع جهتي الاتصال
والانفصال (قوله باعتبار عدم الاعتداد) او بسبب ان لا منقصة في التعلق
بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال (قوله وان شئت اوردته
منفصلا) قال الشيخ الرضي والانفصال في باب اعلمت اولى من الانفصال
في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان
الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول باب علمت رائحة المبتدأ والخبر وفيهما
الانفصال (قوله لانه كان في الاصل خبر مبتدأ) ان قيل انفصال خبر المبتدأ
باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف يصح بتمام اثره قلنا
هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة
قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي
(قوله لكون ما بعد لولا مبتدأ) عند الجمهور او فاعل فعل محذوف
او مرفوعا بلولا والوجوه الثلثة تقتضي الانفصال (قوله لكن غير الاسلوب)
يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا انت
هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله الى آخره من اوله الى آخره
فيشمل ضمير المتكلم لكنه غير الاسلوب لما ذكره قدس سره (قال

وعسيت ) الى آخره انما لم يقل لولاانت وعسيت الى آخرها لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضميران فى لولاك وعساك اعتبرلهما غاية واحدة ( قوله وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام ) اى فى مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن تجر ما بعدها بالاضافة واذا وليها غدوة ينصبها قال الشيخ الرضى فيه نظر لان الجار اذا لم يكن زائدا لابدله من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكى لوجودك ( قوله فالاخفش تصرف فيما بعد لولا ) ويلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا ( قوله وسيبويه فى نفسه ) يرجحه ان التغيير فى واحد ( قوله لتقاربهما فى المعنى ) لان معناهما الاطماع والاشفاق فيراعى جانبى لعل وعسى فينصب الاسم به فيجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل ( قال ونون الوقاية ) وتسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر ( قوله اى ياء المتكلم ) اذ لم يعهد غيره ( قوله لتقى ) الى آخره اى ليحفظ عما هو اخت الجر وهو كسرة فى آخر اجزاء الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا من الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيه ما هو اخت له وبعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون فى بعض الاحوال علامة له وفى ذلك مبالغة فى الفرار والتبعيد عن الجر ودخولها فى نحو اعطانى ويعطينى اما لطرد الباب واما لكون الكسر مقدرا كما فى عصاى وقاضى وتركها فى عسى لحملها على لعل ( قوله ولهذا سميت نون الوقاية ) يعنى ان اضافته من باب اضافة السبب الى المسبب ولك ان تقول ايضا انه من باب رجل سوء ( قال عريا عن نون الاعراب ) سواء كان معه نون الضمير ونونا التأكيد اولم يكن معه احدها وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية فى ان لامعنى لها ( قوله لعروضها ) بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها الزم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة ( قال وانت ) خطاب عام وقوله مع النون ظرف لقوله

مخير ( قوله يعنى ان وكأن ) الى آخره هذا التفسير مبنى على انه حمل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية اولا وذلك لان قوله واخواتها عام يشمل ليت ولعل ولان لدن حكمها مع الياء فى المشهورة رجحان النون ولك ان تحمل التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم ويختص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد وتقول فى لدن انه تبع الجزولى فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليت ( قوله للمحافظة على الحركات البنائية ) هذا ظاهر فى غير التثنيه واما فى التثنية فوجهه ان كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب او انها لطرد الباب ( قوله وعلى السكون فى لدن ) قال الشيخ الرضى لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمتين قال سيبويه يقال فى لد بالضم لدى وفى الكاف الجارة كى لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء المتمكنة ويقربها الى الافعال المبنية على السكون والفتح والضم يقربانها الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز عن اخت الجر فى المضارع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث ان حركة آخره حركة بنائية وكذا التحرز عنها فى الحروف المشبهة لشبهها بالفعل وقد صرح بذلك التعليل ( قوله تحرزا عن اجتماع النونات ) فيه تغليب اذ ليس فى لدن الا اجتماع نونين ( قوله كما فى لعل ) فانه فى قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين اللامين الا حرف واحد ( قال ويختار فى ليت ) المشهور فيه ان النون لازمة الا لضرورة الشعر ( قال ويتوسط بين المبتدأ والخبر ) الظاهر أن يقول ويقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد ويحتمل ان يكون بين للتأكيد وانما احتيج الى التأكيد لان حق المبتدأ والخبر أن لا يقع بينهما فصل ( قال قبل العوامل وبعدها ) اعترض عليه بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدأ وخبرا فكيف يصح قوله يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند المصنف وبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ مثلا الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثانى منها وبان المبتدأ والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رأيت هذا الشاب فى شبابه وصباه

وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف فى الحاضر لغو وفى الغائب معتبر ولهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل ومانحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغائب فنظيره رأيت شابا فى شبابه وصباه لارأيت هذا الشاب فى شبابه وصباه ( قال صيغة مرفوع ) انما اتى للفصل بما هو فى صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع ليناسب الطرفين اعنى المبتدأ والخبر ( قال مطابق للمتبدأ ) ليشاكله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان التذكير فى ضمير المرفوعات باعتبار الخبر ( قوله وتكلما وخطابا وغيبة ) ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب ( قال يسمى فصلا ) عند البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته ( قوله وذلك التوسط ليفصل ) يعنى ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا جملة معترضة بين الغاية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية لقال لان يفصل او لانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف بالوضع ( قال نعتا ) قيل يحتمل ان يكون حالا ( قال ان يكون الخبر معرفة ) ان قلت ينبغى ان لا يشترط ذلك الاشتراط لثبوت الالتباس فى المبتدأ والخبر اذا كانا نكرتين قلت انما لم يعتبروا ذلك لان صيغة الفصل تفيد التأكيد فان قولك زيد هو القائم فى معنى زيد نفسه القائم واذا كان تأكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد والظاهر أن يقال انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وماهو على خلاف القياس ينبغى ان يقتصر على مورد السماع واجاز المازنى وقوعه قبل المضارع كقوله تعالى ﴿ومكر اولئك هو يبور﴾ واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدأ وتأكيدا كما فى قوله تعالى ﴿انه هو اضحك وابكى﴾ وفيه نظر اذ يلزم تأكيد الظاهر بالضمير وفى نظيره تأكيد للمنصوب بالمرفوع والجواب بانه تأكيد للضمير المستكن فى الفعلين لكنه قدم للحصر كما فى انا عرفت ليس ذلك بالحقيقة احتمالا آخر لانه حينئذ

( مبتدأ )

مبتدأ عند المحققين (قال ولا موضع له عند الخليل) متعلق بقوله لانه ظرف مستقر او ظرف للنفى (قال و بعض العرب يجعله مبتدأ) و بعضهم يجعله تأكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التأكيد عليه فان لام التأكيد لاتدخل التوكيد (قال ويتقدم قبل الجملة) تلك الجملة الخبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه حينئذ يجوز ان تكون فعلية كقوله تعالى ﴿ فانها لاتعمى الابصار ﴾ (قوله ولايبعد الخ) هذا وجه وجيه (قال ضمير غائب) لان المراد به الشان والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها له كما ذكر (قوله ويحسن تأنيثه) قال الشيخ الرضى تأنيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع (قوله والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة) لا وصف لقوله ضمير غائب نعم قوله يفسر وصف له (قوله بان كان مبتدأ) او بان كان عامله حرفا والضمير مرفوعا الى غير ذلك (قوله اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات) هكذا قالوه وفيه ان مجرد كونه على صورة الفضلات لايصحح الحذف بل لابد له من قرينة وجاز أن يقال قد تقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فكرفع الجزئين فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام ﴿ ان من اشدّ الناس عذابا يوم القيمة المصوّرون ﴾ واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا فى الشعر على ضعف ان قلت فينبغى ان لايكون حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة لاتعين المراد لجواز ان تكون الجملة الواقعة بعدها فى تأويل مفرد وهى اسم وخبرها محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع (قوله لان الخبر كلام مستقل) هذا ماقاله الشيخ الرضى وفيه ان استقلاله لاينافى ثبوت القرينة كما قال هو فى قوله ان من يدخل الكنيسة يوما الخ وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ لاتدخل على كلم المجازاة ان قلت يجوز ان تكون هذه من حروف التصديق قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه ماقلناه فى الحديث قال قدس سره فى الحاشية الكنيسة معبد النصارى

والجاذر جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية (قوله اى اسماء وضع كل واحد منها) انما فسر بذلك لان المفسر بحسب الظاهر هوالمجموع ووضع المجموع وضع اجزائه (قوله اشارة حسية) هى تخييل امتداد واصل بين المخيل وما يصير غاية الامتداد وهى لاتكون الا محسوسا مشاهدا (قوله فلا يرد ضمير الغائب) ولا يرد ايضا ان هذا تعريف للشئ بما يساويه فى المعرفة والجهالة لان المعرف ليس مايفهم من الاسماء مفردة وقد اضيف الى الاشارة بل لذلك المركب الاضافى معنى اصطلاحى كما اشار اليه اريد بيانه بالاشارة الملومة لكل واحد ومن الظاهر ايضا انه ليس تعريفا للشئ بنفسه كما توهم لان المأخوذ فى المعرف جزؤه بل قيده وانما يكون كذلك لوكان نفسه مأخوذا فيه (قوله محمول على التجوز) بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شئ الا ويدل عليه (قوله وهى ذا للمذكر) لما لم يصح حمل ذا على هى لعوده الى الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشين تارة بان قوله هى مبتدأ محذوف الخبر اى وهى خمسة والجملة التى بعدها مبنية والاولى ان يقال وهى فيما سيذكر وتارة بان ذا خبر بتقدير معطوف اى وهى ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اى هو للمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ حذف المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر ذا والجملة خبر المبتدأ الاول بتقدير العائد اى وهى ذا منها للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ اى هى منها ذا للمذكر ولا يخفى مافيه من التكلف مع ان سرد الكلام ليس على نسق ثم قال قوله لمثناه ذان من باب حذف الموصول اى الذى لمثناه ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين مالوا اليه وقيل ان قوله تعالى ﴿ وما منا الا له مقام معلوم ﴾ من هذا الباب اى مامنا الا من له مقام اذا ظهر تلك الوجوه ظهر لك ان توجيه الشارح احسن والطف (قوله والعامل فى الحال معنى الفعل) الى آخره فيه ان قوله ذا جزء للخبر على تحقيقه فان نظيره البيت

سقف وجدران وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع ( قوله قدم الخ ) يمكن ان يقال انه قدم لان الذهن ينساق الى ذكر المثنى والجمع بعد ذكر المفرد ( قوله على احد الوجوه ) قال قدس سره فى الحاشية وقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران خبره وقيل ضمير الشان ههنا محذوف اى انه هذان لساحران ( قوله بقلب الالف ياء ) فان الياء قد تكون علامة للتأنيث نحو تضربين ( قوله بقلب الالف والياء هاء ) لان الهاء قد تكون مبدلة من تاء التأنيث فى الوقف ( قوله بوصل الياء ) لحصولها من الاشباع او الجمع بين العوضين ( قوله ولا يثنى من لغاته الخ ) لم ترد التثنية المتعارفة لان المعرفة لا تثنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم الاشارة ( قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء ) لانه كذا حال الالف المجهول اصله ( قوله على سبيل اللحوق ) يعنى ان اللحوق يقتضى اعتبار اصل اولا ولا يلزم ان يكون اتصالا بالآخر وانما اختار هذه العبارة لدفع ماقد يتوهم انها جزء اسم الاشارة اعلم انه قد يفصل بينها واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف وذلك بان واخواته كثير نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا وبغير هاء قليل ( قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها ) فيه ان ضمير افعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية ألا ترى انك تقول فى ترجمة ذاك اينت وفى ترجمة ذلك آنت ( قال وهى ) الحرف يذكر ويؤنث واعتبر هنا تذكيره بقرينة تذكير اسم العدد اعنى خمسة ( قوله اى حرف الخطاب ) فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة ( قال وذلك للبعيد وذاك للمتوسط ) قال الشيخ الرضى يكون الكاف للمتوسط والبعيد دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقرب والحضور لانه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية فى الاغلب الى الحاضر القريب الذى يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان فى كلام واحد الا فى مواد مخصوصة فلما اورثت الكاف

فى اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال التوسط واذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهى اللام ( قوله ولما رأى المصنف الخ ) كذا ذكره الشيخ الرضى وفيه شئ لان استعمال كل فى مقام الآخر بالتأويل كما ذكر فى علم البلاغة فلك ان تقول انه قال يقال اشارة الى الاستعمال فانه لو قال وذ للقريب لم يفهم منه الا الوضع ( قال وتلك الخ ) لما كان المخالفة بين ذا واخواته فى البعد اكتفى به ( قوله اشارة الى كلمة ذلك ) لان ماعداه غير صالح لذلك اذ ليس فى ما ذكر زيادتان الا فى ذلك ( قوله بضم الهاء وتخفيف النون ) للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد وثمه ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا تلحق ثمه ( قال خاصة ) اى اخص خصوصا ذكرت للتاكيد ( قوله لا يستعمل فى غيره الا مجازا ) كما اذا استعمل فى الزمان كقوله تعالى ﴿ هنالك الولاية لله ﴾ اى حينئذ وذلك باستعارة المكان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اى مواضعها ( قوله اى اسم لا يتم الخ ) اى اسم لا يتم حال كونه جزأ وهو بعيد عن المعنى المراد ( قوله اولا يصير جزأ تاما الخ ) ذكره الشيخ الرضى هذا الاحتمال وقال ذلك لان الافعال الناقصة لا حصر لها ( قوله والمراد بالجزء التام الخ ) حمل الشيخ الرضى الجزء التام على ركن الكلام كما ينساق اليه الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزأ الجملة لم يكن الا بصلة هذا هو الحق ولكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان تجعله فضلة لم يكن الا بصلة فلهذا صرف الشارح قدس سره الجزء التام عن ظاهره ( قوله والمراد بالصلة معناها اللغوى ) كذا نسب الى المصنف وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء فى ان المتبادر معناها العرفى قيل لو قال بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا اوقصد بيان الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف يقتضى التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل فى الخارج وان ذلك القصد مناف لما نقل

( عنه )

عنه من ان المراد معناه اللغوى نعم يجوز أن يقال انه قال ذلك اشارة الى
وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم فى اللفظ لانهم اخذوا
الصلة العرفية فى تعريفه ( قوله لكان هذا القول مستدركا ) الخ
لايقال جاز أن يكون لاخراج الموصول الحرفى وهو ماأول مع مايليه
من الجمل بمصدر فانه لايحتاج الى عائد لانا نقول هو خارج عن التعريف
قبل ذكره لانه لايكون جزأ تاما اصلا نعم الجزء التام هو المأول بالمصدر
لاالحرف المصدرى المنضم اليه الجملة كما فى الموصول الاسمى ( قوله
ولقائل ان يقول يمكن الخ ) ولقائل ان يقول بل يجب ان يقال ذلك والالزم
نقض الحد بمن الشرطية لايقال فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول
الاصطلاحى بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بماله العلم وذا لايجوز
فاندفع ماقيل من ان تعريف العالم بماله العلم جائز اذا فسر العلم بعد ذلك
كأن يقال مثلا العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هى به لان الخفاء
فى العالم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة
لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدئه فتعريف العالم بماله العلم تعريف
للشئ بنفسه فى الحقيقة على ان قوله وصلته جملة خبرية ليس تعريفا لها
والالزم التعريف بالاعم بل نقول المراد بالموصول معناه العرفى وهو
باعتبار هذا المعنى ليس مأخوذا من الصلة العرفية ولايدل بالهيئة
الاشتقاقية على شئ من معناه العرفى حتى يكون تعريفه بها كتعريف
العالم بالعلم ( قوله بان يقال الصلة جملة ) الى آخره فيه تأمل ( قال وصلته
اى صلة مالايتم جزأ ) الى آخره جعل الضمير راجعا الى مااعتبر الصلة بالقياس
اليه لاالى الموصول ( قال جملة خبرية ) انما كان كذلك لان وضع الموصول على
ان يطلقه المتكلم على مايعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم
الحصول له وذلك لايتصور الا فى الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية
صلة كقوله تعالى ﴿ وان منكم لمن ليبطئن ﴾ فلان الصلة هى جواب
القسم وهو جملة خبرية ( قوله اوما فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول )
فلاحاجة حينئذ الى القول بان قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل

اومفعول بمنزلة الاستثناء ( قوله لاغير ) ضميرالانادرا فانه قديجئ الظاهر
موضع الضمير ( قوله لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية ) وليست
بالحقيقة لاما حرفيـة كما زعم بعضهم لعود الضمير اليـه والقول
بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بعيد ( قوله جملة معنى ) ولهذا يعمل
حينئذ ولو كان بمعنى الماضى وايضـا لايكون صلته مصدرا لانه لايقدر
بالفعل الامع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لاتكون الاجملة
( قال وهى اى الموصولات ) لاحظ معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان
تأنيث الضمير باعتبار أن خبره جماعة فيكون المرجع مفهوما من السياق
والضمير واقع فيه ( قوله الذى ) اصله لذى عند البصرية زيدت اللام
عليها بحسب اللفظ حتى لايتوهم ان الجملة التى بعدها صفة لها فان الجملة
لاتكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة
كما ان ذوالطائية لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف
سائر الموصولات ( قوله والتى ) بقلب الذال تاء ( قال واللذان واللتان )
وقد يشـدد النون فيهما بدلا من اليـاء فى المفرد ( قوله والذين
لجمع المذكر ) من اولى العلم واللذون فى الرفع هذلية وقد يحذف النون
من الذون تخفيفا كما يحذف من الذين ايضا ( قال واى ) مضافا الى معرفة
ظاهرة كانت اومقدرة ( قوله بمعنى الذى ) وفرعيه وكذا فى قوله
بمعنى التى ( قوله المنسوبة الى بنى طى ) قلبت فى النسبة احدى اليائين
الفا والآخر همزة تحرزا عن الاجتماع بين اليآت ( قوله وذا بعدما )
جوّز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصـولة بعدما ومن
الاسـتفهاميتين ولم يجوّز البصريون الا فى ذا بشرط كونه بعدما ومن
الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما فى قوله تعالى ﴿ من ذا الذى يقرض الله
قرضا حسنا ﴾ من ذا الذى اى من الذى فان ذا زائدة اذ بعده موصول ( قال
والعائد المفعول ) سوى عائد الالف واللام فانه لايجوز حذفه لخفاء موصوليتها
والضمير احد دلائل موصوليتها قال الشيخ الرضى لايجوز حذف العائدين
اذا اجتمعا فى الصـلة نحو الذى ضربته فى داره زيد اذ يستغنى عن ذلك
المحذوف بالباقى فلا يقوم دليـل عليه ثم الضمير اما منصوب اومجرور

( اومرفوع )

او مرفوع فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف بشرط ان يجرّ باضافة صفة ناصبة له تقديرا او يجرّ بحرف جر متعين كقوله تعالى ﴿أنسجد لما تأمرنا﴾ اى به ويتعين حرف الجر قياسا اذا جرّ لموصول او موصوفه بحرف جر مثله فى المعنى ويماثل المتعلقات نحو مررت بالذى مررت او بزيد الذى مررت ثم مذهب الكسائى فى مثله التدريج فى الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط ان لا يكون خبره جملة لا ظرفا ولا جارا ولا مجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان مع العامل فيهما لكونهما صلة فاذا حصل المبتدأ المشروط فالبصريون قالوا وان كان فى صلة اى جاز الحذف بلا شرط آخر وان لم يكن فى صلة فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى ﴿وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله﴾ حيث طالت الصلة بالعطف فقوله فى السماء وقوله فى الارض ظرف لغو متعلق بقوله اله لانه فى معنى معبود اى الذى هو معبود فى السماء ومعبود فى الارض انتهى حاصل كلامه ان قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء قلنا قد مر غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف فى صورة اجتماع الضميرين وكون العائد بعد الا ليس الا للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا فى صورة الاتصال بالحرف فلانه قلما يحذف حينئذ واما قولك لا معنى لتقييد العائد بالمفعول فنقول فيه ان العائد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فنقول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان قبله مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام فى حذف العائد من حيث انه عائد ويجرى هذان الجوابان فى المجرور ايضا (**قوله** تمرين المتعلم) اى تجربته التمرين التمكين والتدريب (**قوله** وتذكيره اياها) كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتميز لا يخبر عنهما انه يجب

تنكيرها وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لايخبر عنهما لانهما
لايقعان مضمرين ( قوله لان الذى مخبر عنهما ) اى بحسب الذكر
واما ذات المخبر عنه فهو زيد فى المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن
زيد الى آخره وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الذى
مع انه المخبر عنه بحسب الظاهر لان شان المخبر عنه ان يكون مفروغا
عنه والجملة الاولى مع اجزائها مفروغا عنها دون الموصول ( قوله
اى اوقعت كلة الذى ) الى آخره لان المطلوب ان يخبر عن الموصول
والمخبر عنه فى الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر ( قال وجعلت
الى آخره ) لان المطلوب ان تصف الموصول بالوصف بالذى كان
لذلك المخبر عنه بلا تغيير شئ من الجملة الاولى ولم يكن ان يكون
الموصول مكان المخبر عنه لتصديره مبتدأ فلابد أن يكون نائبه وهو الضمير
العائد اليه مكانه ( قال واخرته ) لانه خبر وحق الخبر التأخير ( قال
فى الجملة الفعلية خاصة ) ان قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان
مع مرفوعيهما جملة اسمية نحو أضارب الزيدان وما مضروب البكران
فلم لايصح الاخبار بهما قلنا لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما
صلة اللام ( قال فى ضمير الشان ) لو قال فى ضمير المبهم ليشمل مثل ضمير نعم
رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة ( قال والموصوف والصفة ) وكذا
الفاظ التأكيد فى الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة فى التأكيد فلا يفيد
الضمير ما افادته ويجب ان يكون الضمير مفيدا لما يفيده المخبر عنه وكذا
عطف البيان دون المعطوف واما البدل والمبدل منه فقد اختلف
فيهما ( قال والمصدر العامل ) وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن
قائم فى زيد قائم فانما يجوز اذا لم تعمل فى الضمير المستكن نظرا الى كونه
فى الاصل اسما مستغنى عن الفاعل ( قال فى الضمير المستحق لغيرها ) اى
الذى استحق غيرها ( قال وما الاسمية ) قال الشيخ الرضى لما كان فى المبنيات
مايوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب برأسه بل بين فى ضمن
الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل فى اللفظ من المبنيات فى اسماء
الافعال كفجار وفساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد

الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان تجعل ابوابا برأسها (قوله لاالحرفية) لانه ذاكر احوال الاسم واما اقسام الحرفية فسيجيء في بحثه (قوله فانها اماكافة) اي مثلا (قال واستفهامية) قديزاد معها التحقير والتعظيم والانكار ويحذف الف ماالاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر اومضافا الااذا جاء ذابعدما الاستفهامية نحو بما ذاتشتغل (قوله نحو ربما تكره النفوس الخ) قيل جاز أن يكون ماكافة قال المصنف الاان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلايلزم حذف الموصوف واقامة الجاروالمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الابشرط وفيه انه يجوز أن يكون من للتبعيض متعلقة بتكره كما في اخذت من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تضمين تكره معنى تشمئز وتنقبض وجملة قوله له فرجة صفة للامر لان اللام فيه للعهد الذهني (قال وتامة) غير محتاجة الى صلة وصفة (قال وصفة) اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم انه حرف وقال بعضهم انه اسم وفائدتها اماالتحقير اوالتعظيم اوالتنويع نحواعطيت عطية ماای عطية لاتعرف من حقارتها ولامر ما اي لامر عظيم لايعرف من عظمته واضربه ضربا ما اي ضربا مجهولا غير معين (قوله فان كلمة من لاتجيء تامة ولاصفة) الاعند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين حرفا زائدة نحو قوله والاكثرون من عدد اي الاكثرون عددا وهي عند البصريين موصوفة اي انسانا معدودا قال الشيخ الرضي اعلم ان من في وجوهها لذي العلم ولاتفرد لما لايعلم وقديقع على مالايعلم تغليبا ومنه قوله تعالى ﴿فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع﴾ وذلك لانه تعالى قال فمنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بنى على هذا التغلب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع ومافي الغالب لما لايعلم وقد جاء في العالم قليلا ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ماهو فهو سؤال عن صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما كانت اوغيره في المجهول ماهية وحقيقة ولذا يقال لحقيقة الشيء ماهية

وهى منسوبة الى ماوالماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او نقول
انه منسوب الى ماهو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة وقول فرعون
ومارب العالمين يجوز أن يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى
رب السموات ويجوز أن يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى
ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه تعالى لا يعرف
الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر (قوله والموصوفة نحو ياايها
الرجل) قال الشيخ الرضى لااعرف كونها معرفة موصوفة الافى النداء
واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة (قوله لانه التزم فيها الاضافة
الى المفرد) انما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجل فانه
قد ينتصب ما بعدكم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد لئلا يرد
النقض باذ واذا فانهما يضافان الى الجملة ولا بلدن فانه قد يضاف الى
الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الىالمفرد من خواص الاسم المتمكن
لانها بمنزلة التنوين المنافى للبناء وانمالم يجعلوا الاضافة الىالجملة كذلك
لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة
فىالحقيقة اضافة الىمضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان فى حكم
المقطوع عنالاضافة قال الشيخ الرضى انما التزم فىاىّ الاضافةلان
وضعها ليفيد بعضها منكل فاذا حذف المضاف اليه فانلم يكن مقدرا
لم يعرب كما فىالنداء وانكان مقدرا بقى على اعرابه (قال الا اذاحذف
صدر صلتها) ان كانت صلتها فعلية فلايبنى اى معها وان كانت اسمية
وحذف صدرها اعنى المبتدأ بشرط انيكون ذلك الصدر ضميرا راجعا
الى اىّ فان كان مضافا يبنى على الضم واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه
لغة جيدةوان لميكن مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لاسماعا
(قوله فيمن قرأ بالضم) دون الفتح وليس فىقراءة الضم الوفاق على
انهاموصولة مبنية فانالكوفيين ذهبوا الى اناىّ هذه استفهامية معربة
مرفوعة على الابتداء وخبره اشدّ والجملة صفة شيعة علىاضمار القول
اى كل شيعة مقول فيهم ايهم اشدّ وقوله منكل شيعة معمول لننزعن
كما تقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز أن يكون

(النزع)

النزع واقعا على من كل شيعة اى لننزع عن بعض كل شيعة فكأن قائلا
قال منهم فقيل ايهم اشد اى الذين هم اشد وقيل ان النزع معلق
عن العمل وليس بشئ لان مفعوله ليس بجملة والمعلق يجب ان يكون
مفعوله جملة ( قوله لتأكيد شبه الحرف الخ ) ان قلت قدمر ان هذه
الاضافة المنافية للبناء فكان ينبغى ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان
كثرة الاحتياج لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغى
ان تبنى مع قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قدمر أن لزوم
الاضافة الى المفرد مناف للبناء واى اذا كانت مضافة وحذف صدر
صلتها تبقى فى صورة المضاف الى الجملة اوقلنا ان المنافاة امر قياسى
وبناء اى مضافا عند حذف صدر صلتها سماعى ( قال وفى قولهم ماذا
صنعت ) قال الشيخ الرضى ذا لا تجئ موصولة ولا زائدة الا بعدما ومن
الاستفهاميتين والاولى فيماذا هو ومن ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد
ان يكون بمعنى الذى اى الذى هو على حذف المبتدأ واما قولك من ذا
قائما فذا فيه اسم اشارة لاغير ويحتمل فيمن ذا الذى ان تكون زائدة
وان تكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى ﴿ امن هذا الذى ﴾ فان
هاء التنبيه تدخل على اسم الاشارة ( قال احدهما ما الذى ) الجملة صفة
لقوله وجهان او استينافية ( قوله على ان يكون ذا بمعنى الذى ) قال
الشيخ الرضى ولقائل ان يمنع مجئ ذا موصولة ويحكم فى نحو ماذا صنعت
بزيادتها ان قلت رفع الجواب ورفع البدل عن مايدل على ان الجملة اسمية
قلنا جاز أن يكون ما مبتدأ وذا مزيدة والفعل خبر لما بتقدير العائد وفيه
ان حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول ( قوله والظاهر
ان مؤداهما واحد ) يؤيده مانقلناه عن الشيخ الرضى من ان ذا موصولة
اوزائدة ( قال وحينئذ جوابه نصب ) هذا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما
قبله اومشتغل عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض
عليهم وماذا احل لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة اوزائدة ( قال
اسماء الافعال ماكان بمعنى الامر او الماضى ) قيل كان هذه تحتمل ان تكون
ناقصة على اصلها وتامة بمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال

بمعنى الامر اوالماضى كان حقهما ان لايكون لهما محل من الاعراب كالامر والماضى وقيل انها مصادر وفيه انها تستدعى تقدير فعل قبلها فلا تكون اسماء افعال وفيه ان القائل بذلك لايقول انها اسماء الافعال بل يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال قصرا للمسافة ولكن فيه ان لاوجه لبنائها اللهم الا ان يقال ان بعضها مبنى لكونها فى الاصل اصواتا كصه ومه وحمل الباقى عليها طردا للباب وقيل انه مبتدأ والفاعل سادّ مسدّ الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافى الابتداء وفيه ان هذا القسم من المبتدأ لكونه مسندا لاينافيه معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل لو لم يناف للابتداء لصح ان يقال لكل فعل انه مبتدأ وفيه ان ذلك امر اصطلاحى وان هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة ولاضرورة فى الافعال لجواز ان لايكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه عن الاعراب غير معهود فلابد ان يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الثانى من المبتدأ يؤول بالآخرة الى انه مسند اليه لان قولك اقائم زيد فى قوة ان صاحب القيام هو زيد ولايتصور ذلك فى الفعل وماهو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع فى المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه (قوله لان المعنى على الانشاء) فيه ان المعنى لو كان على الانشاء وهو الحق لم يكن صيغة الماضى على الحقيقة اذ ليس المعنى على المضى فالظاهر فى وجه بناء اسماء الافعال ماقاله الشيخ الرضى وهو انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقى على ذلك الاصل كالماضى والامر اوخرج عنه كالمضارع فعلى هذا لاحاجة الى العذر المذكور (قال مثل رويد زيدا) فى الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اى رفق صغر تصغير الترخيم اى ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق تعدى الى المفعول به مصدرا او اسم فعل بتضمينه الامهال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل (قوله مثال لما هو بمعنى الامر) وهو متعد ومستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اى ارووده كما ان المثال

الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين اشارة الى اقسامها ( قوله بفتح التاء ) قال الشيخ الرضي فتحت التاء نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد اذمعناه ماابعده وكان القياس على تقدير أن اصله هيهية كزلزلةان لايوقف عليها الابالهاء ولكن يوقف عليها فى الاكثر بالتاء تنبيها على الحاقها بالافعال فكان تاؤها تاء قامت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقوقاة والوقف على الهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء مفردة كمسلمات والوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالتاء ( قوله وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال ) وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن وعندبعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى المصدر الذى ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان مالحقه كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اى المسكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز أن لايسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما ( قوله اذ العربى القح ) قال قدس سره فى الحاشية القح الخالص ( قوله بحسب الوضع ) وان كان طاريا ( قوله مثل الضارب امس ) لوقال بدل امس فى الماضى لكان اظهر ( قوله المشتق من الثلاثى ) يعنى ان قوله من الثلاثى صفة لامر ولايخفى ان تقدير المشتق الصق من تقدير الكائن ( قوله اى قياسى ) اى ذو قياس ( قوله على انه لم يأت ) اى على ان اسم الفعل من الرباعى بمعنى الامر لم يأت الا نادرا وهو كلمتان قرقار اى صوت من التصويت وعرعار اى تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة للصبيان وقال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لاتغير فلو كانا صوتين لقيل قارقار وعارعار كغاق غاق ( قوله حال كونه مصدرا )

صاحبها ضمير قوله مبنى قوله معرفة اى علم جنس كسبحان وقوله كفجار
صفة اخرى لمصدر ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف اى هو كفجار والجملة
معترضة ( قوله قال الشارح الرضى ) وقال ايضا ان من كان مذهبه
ان جميع اوزان فعال امرا اوصفة اومصدرا اوعلما مؤنثة فاذا سمى
بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة
وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها مؤنثة ( قال وصفة لمؤنث )
لم يجئ فى المذكر وجميعها تستعمل من دون موصوف ويستعمل
اما لازمة للنداء سماعا نحو يافساق واما غير لازمة له وهى على ضربين
احدهما ماصار بالغلبة علما جنسيا نحو جبار للمنية وهى فى الاصل لكل مايجبر
اى يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا والضرب الثانى مابقى على وصفيتها
نحو قطاطا اى قاطة كافية ( قوله واما عدلا ) انما اعتبر ذلك لان الزنة غير
كافية والالزم بناء سلام وكلام لكن فيه ان لادليل على العدل وثبوت الفجور
وثبوت فاسقة لايدلان على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز أن يكونا
مرادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لاضطرار وجودهما مبنيين
كما فى منع الصرف قلنا لادليل عن كون نزال معدولا عن انزل وما
استدلوا به علته فى غاية الضعف فالاولى ان يقال ماقاله الشيخ الرضى
وهو أن قسم المصادر والصفات بنى لمشابهته لفعال الامرى زنة
ومبالغة اذ فى الكل مبالغة ( قال علما للاعيان ) حال من مفهوم قوله
مبنى فى الحجاز معرب فى تميم اى اختلف فيه حال كونه علما للاعيان
وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبنى ومعرب لزم توارد العاملين
على معمول عامل واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا
الحال اللهم الا ان يقدر للآخر كما فى باب التنازع ( قوله لمشابهته لفعال
بمعنى الامر ) فيه ماذكره فى اختيه ولايجرى فيه مايجرى فيهما
فالوجه ان هذا القسم اما علم مرتجل اومنقول عن المعنى الوصفى
فان كان منقولا راعوا معناه الاصلى وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا
حملوا على المنقول لانه اكثر من غيره ( قوله وجه الاكثرين الخ ) اوان
وجه البناء فى ذى الراء قصد الامالة اذهى امر مستحسن والمصحح للامالة كسر

( الراء )

الراء وهى لاتحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف فلم يكسر

﴿ تمت الحاشية الغفورية بعون الله تعالى وبتوفيقه ﴾

ولما بلغ مصنف هذه الحواشى وهو قدوة الافاضل * مجمع الفضائل * العالم الربانى * المحقق الصمدانى * ذو التحقيقات الرائقه * والتدقيقات الفائقه * الحائز قصب السبق فى جميع العلوم بفضل البارى * المحشى عبد الغفور اللارى الانصارى * رحمه الله الملك البارى * الى مبحث الاصوات اجاب صوت نداء ارجعى الى ربك راضية مرضية * ولم يوفق لاتمام هذه الامنية * وكان ذلك فى يوم الاحد الخامس من شهر رمضان المبارك لسنة اثنتى عشرة وتسعمائة * والحمد لله الذى اعاننا على الاتمام * والصلاة والسلام على محمد الذى بعث للاعلام *



قداختتم طبع هذه الحاشية المفيدة المنسوبة الى العلامة المحقق * والفهامة المدقق * المولى عبدالغفور اللارى عليه الطاف ورحمة من ربه البارى * فى عصر خلافة ناشر العلوم والمعارف * وباذل انواع العوارف * ذوالرأى السديد * والجدّ السعيد * سلطاننا الاعظم الافخم * وخاقاننا المعظم المفخم * السلطان ابن السلطان ابن السلطان السلطان الغازى * عبدالحميد * خان * ادام دولته وسلطنته الى نهاية الدوران * مادامت الشمس والقمر يسجدان * وكان ذلك فى المطبعة العثمانية * فى دار الخلافة العلية * حميت عن الآفات والبلية * لسبع ليال بقين من شهر جمادى الآخرة * سنة تسع وثلاثمائة بعد الالف من هجرة من له العز والشرف فى الاولى والآخرة * وصلى الله على سيدنا اسعد الانبياء محمد وآله وصحبه اجمعين * وسلام على المرسلين * والحمدلله رب العالمين *

---

باب مشيختپناهيدن تعيين اولنان بايزيد جامع شريفى درسعاملرندن اكينلى اشرف زاده الحاج حافظ محمد خلوصى افندى المصحح

بايزيد جامع شريفى درسعام مجيزلرندن استانبولى السيد حافظ محمد اسعد افندى رئيس المصححين فى المطبعة العثمانية

فاتح جامع شريفى درسعام مجيزلرندن استانبولى السيد حافظ محمد امين افندى المصحح

باب مشيختپناهيدن تعيين اولنان آيدينلى قاضى زاده الحاج حافظ محمد امين افندى المصحح

نور عثمانيه امام اولى ريزه‌لى الحاج حافظ احمد افندى المصحح